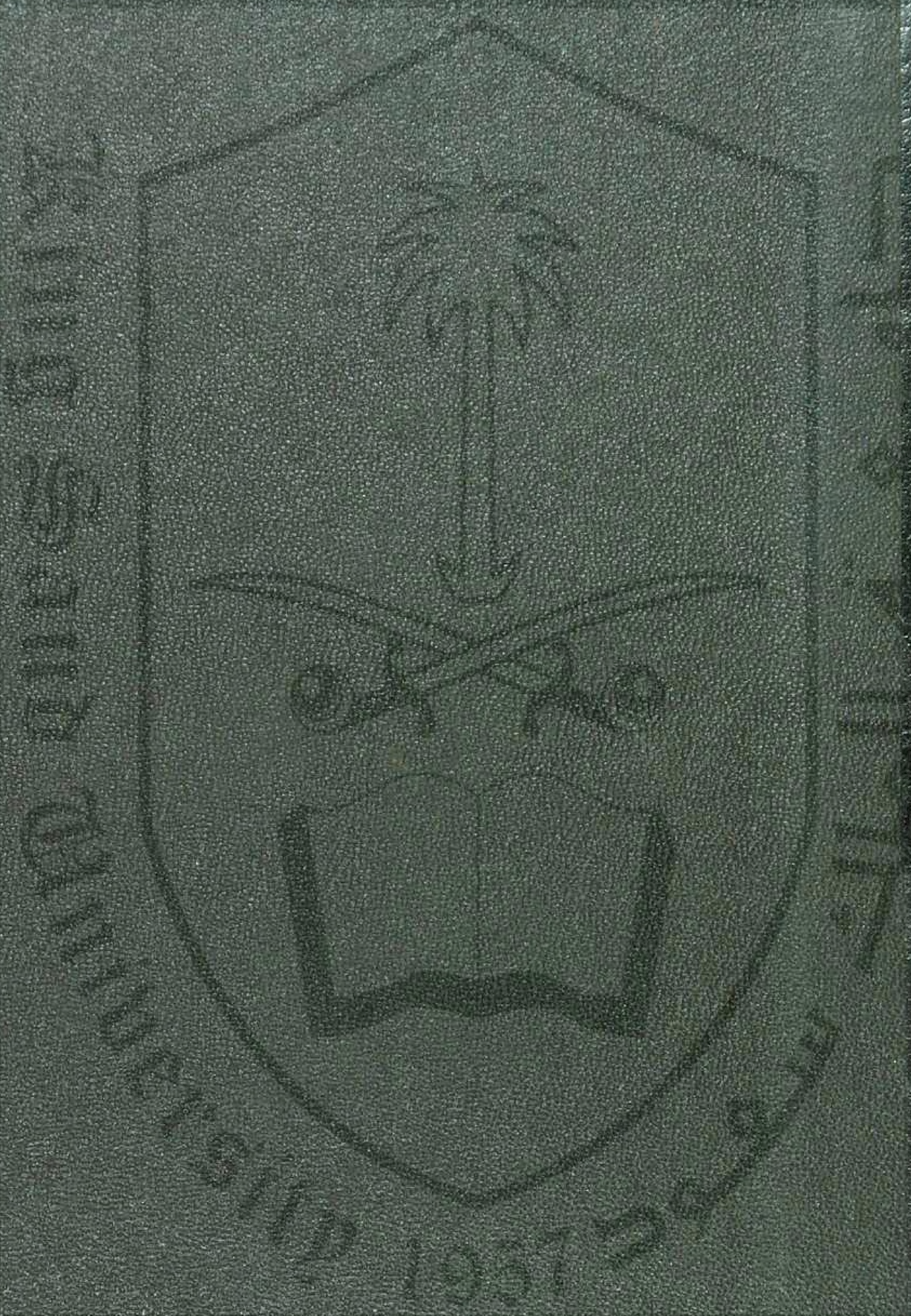

King Saud University 1957

الدرة الشنوانية

ابو بكر
الشنواني

الدرة الشنوانيه على شرح الأجرومية ، تأليف الشنواني، أبي بكر بن اسماعيل - ١٠١٩هـ. خط القرن الحادي عشر الهجري تقديرا .

١٣٩ ق ٢٣ س ٥ر٢٠×١٥ سم

نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد .

الاعلام ٢ : ٣٦، دار الكتب المصرية ٢ : ١٠٩

١- النحو، اللغة العربية أ- المؤلف ب - تاريخ النسخ ج - حاشية الشنواني على شرح الأجرومية .

هذه حاشية الشيخ ابو بكر الشنواني
على الشيخ خالد

تعريف اسم الجنس اسم يعين مسماه تعيين ذي الاداة الجنسية او الحضورية فقوله اسم يعين مسماه جنس يدخل فيه علم الشخص وعلم الجنس وقوله تعيين ذي الاداة الخ فصل يخرج به علم الشخص لان تعيينه لمسماه تعيينا خارجيا اي في الخارج لا في الذهن وتعيين علم الجنس تعيين له في الذهن لان مدلوله الحقيقة الكلية الموصوفة في الذهن وجنسية فيفرق بين علم الجنس واسم الجنس بانهما وان دلا على الماهية الكلية الا ان علم الجنس يدل عليها بقيد كونها حاضرة في الذهن واسم الجنس يدل عليها من حيث هي لا بقيد حضورها في الذهن ولا غيره وقد التبس على كثير من الناس الفرق بينهما حتى قال القرافي لم اعرف من حقق الفرق بينهما

ويليه

جزء الخواتم المنورانيه

دخلت هذه الحاشية في ملك الفقير محمد ...

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم

الحمد لله اهل الحمد ومستحقه واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك
له في ابداع خلقه واشهد ان محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى اله
واصحابه والشاهدين بصدقه ما سح سحاب بوابله وودقه وبعد
فقد كنت علقت على شرح الاجروميه للشيخ خالد الازهري تغمده الله برحمته
حواشي مسماة بالفوايد الشنوانية على شرح الاجروميه وذكرت فيها
ما يسر الله تعالى في الحجم كبيرة وعلى افهام المبتدين عسيرة ثم اختصرتها
في نحو نصف حجمها لتسهل على المتعلمين وليعم نفعها للمعلمين وسميتها الدرة
الشنوانية على شرح الاجروميه في علم العربيه وهو من اجل العلوم فايدة
وافضلها غاية وحكمة واقرة جة ومعرفته تفضي الى فهم العلوم
المهمة جعلها الله خالصة لوجهه الكريم وموجبة للفوز بجنات
النعيم وغفر له ولذريته ولوالديه واحسن اليهم واليه امين

بسم الله الرحمن الرحيم لما كان تاليف هذا الكتاب امرا ذا بال اي شان
يهتم به وكل ما هو كذلك تطلب فيه البداة بالتسميه لما ورد في ذلك
بدا المص والشارح بها فقال بسم الله الرحمن الرحيم اي بكل اسم من اسما الذات
الاقدس المسمى بهذا الاسم الاقدس لا بشي من غيرها مطلقا ابتدي او
اولف ملتبسا متبركا او مستعينا فان قيل المص والشارح لم يبدا
احدهما بالبسمله قلت لعلهما اتيا بها نطقا لا خطا فان قيل
لم ترك المص الحمد والتشهد والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم
قلت لامور منها انه ترك ذلك رو ما للاختصار والبداة لا تقتضي
الكتابه وفيه بعد لان العادة جارية بان المص يكتب ما يقول ومنها

حصول

حصول الحمد بالبسملة لانه الوصف بالجميل والظاهر ان خصوص لفظ
الحمد غير مراد كما صرح به النووي رحمه الله تعالى مستدلا باكتفا
النبي صلى الله عليه وسلم في كتاب هرقل وغيره بالبسملة مع انه ذو بال
ومنها قلب الاعتراض على المعترض فيقال له ان كان سوالك ذا بال
فهلا ابتدا انه بحمد الله تعالى والا فلا يعول عليه ولم يات المص بخطبة
وديباجه تاسيا بالنبي صلى الله عليه وسلم في رسايله واكثر السلف
من البخاري وشيخه وشيخ شيخه وايمة دهره كمالك وعبد الرزاق
وابي داوود واحمد وانما اتى بهما قليل منهم وحمل صنيعهم على انهم
حمدوا لفظا اوراو ذلك مختصا بالخطب دون الكتب وفيه بعد
تام عن قوله صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال فالاولى حمل الحمد فيه
على المعنى ويحتمل ان يكون الاكتفا بالبسملة اشعارا بعدم الامر بالابتدا
بلفظ الحمد ومنها ان يراد ترك التشهد لحديث ورد فيها غير وارد
فان الحديث كل خطبة ليس فيها شهادة فهي كاليد الجذما وهو لم يخطب فلا
حاجة الى القول بالتلفظ وعدم الصحة مع انه صححه النووي والبيهقي
على ما نقله بعض العلما الثقات ولعل وجه ايراد البسملة محتملة
للجملة الاسمية والفعلية الاشارة الى حصول المقصود بكل منهما
او قصد الاختصار بحذف المتعلق او مجرد التفنن وجملة البسملة تحتمل
الخبريه والانشايية وفي كل اشكال ذكرناه في الاصل وانما قال بسم الله
ولم يقل بالله لان التبرك والاستعانة بذكر اسمه او للفرق بين
اليمين والتيمن او لان المسمى اذا كان في غاية العظمة والجلال
فلا يذكر بل يذكر اسمه وحضرته وجنابه كما يقال سلام الله على المجلس

العالى وعلى الحضرة العالية ولم تكتب الف اسم على ما هو وضع الخط لكثرة
الاستعمال وطولت البا عوضا عنها والله اصله اله حذفت الهمزة
وعوض عنها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود المستحق
لجميع المحامد والرحمن الرحيم اسمان بنيا للمبالغة من رحم كالغضبان
من غضب والعليم من علم وفي ايثار هذين الوصفين المفيدين للمبالغة
في الرحمة اشارة لسبقها وعلتها على اضدادها وعدم انقطاعها
اما الاشارة الى سبقها فمن الملاصقة لاسم الذات واما الاشارة الى ما
بعده فمن تكرار الدال عليها وتقديم الاول لانه ابلغ قوله
يقول فعل مضارع واصله يقول على وزن ينصر نقلت الحركة من العين
الى الفا فسكنت العين كما سكنت في الماضي بان صارت الفا وليس قول
من قال استثقلت الضمة على الواو فنقلت الى الساكن قبلها وهو
القاف وجعل الاعلال فيه اصلا بنفسه بمستقيم لاجل ان حرف
العلة قد سكن ما قبله فيه والحركة على حرف العلة لا تستثقل
عند سكون ما قبله وانما هذا الاعلال لاجل ان يشاكل المضارع
الماضي فبقي يقول بمنزلة يعوذ كذا اقيل وقد يقال ان ذلك خاص
بالاسم لخفته واما الفعل فثقيل قوله العبد الفقير الى مولاه
الغني العبد يقال على اضرب الاول عبد بحكم الشرع وهو الذي
يصح بيعه وابتياعه الثاني عبد بالايجاد وذلك ليس الا لله
وهو المقصود بقوله تعالى ان كل من في السموات والارض
الا اتي الرحمن عبدا الثالثة عبد بالعبادة وهو المقصود
بقوله تعالى واذكر عبدنا ايوب فوجدا عبدا من عبادنا

ومنه

ومنه سبحان الذي اسرى بعبده الرابع عبد الدنيا واعراضها
وهو المعتكف على خدمتها ومراعاتها واياه قصد النبي صلى الله
عليه وسلم بقوله تعس عبد الدنيا والعبودية اظهار
التذلل والعبادة ابلغ منها لانها غاية التذلل ولا يستحقها
الا من له غاية الافضال والفقير المفتقر المحتاج في ذاته لعجزه
وضعفه اخذا من قوله تعالى يا ايها الناس انتم الفقرا الى الله
قال في الكشاف لان الفقر مما يتبع الضعف وكلما كان الفقير
اضعف كان افقر وقد شهد الله سبحانه وتعالى على الانسان
بالضعف في قوله تعالى وخلق الانسان ضعيفا وقال الذي
خلقكم من ضعف والفقير يحتمل انه صفة مشبهة فمعناه
الدايم الفقر اي الحاجة وانه صيغة مبالغة فمعناها الكثير
الفقر يقال افقره الله افقارا وحكى فقر فقرا كضرب ضربا
وفقر بالكسر فقرا فهو فقير والجمع فقرا والانثى فقيرة من نسوة
فقاير وعد له اسما وهو مشتق من انكسار الفقار وهو
الظهر التي لا تبقى معه قدرة وقيل من الفاقرة وهي الداهية او الهلاك
حكاهما في الكفاية وجزم صاحب المستعذب بالاول ففقير
اصله الذي يشتكي فقاره وهو عظام الظهر كانه بسوء حاله منقطع
الظهر واسم المولى يقع على معان كثيرة وهو الرب والمالك والسيد
والمنعم والمعتق والناصر والمحب والتابع والجار وابن العم والحليف
والعقيد والصهر والعبد والمنعم عليه والمعتق والعاصب
والقايم بالامر والناظر لليتيم والشريك والنديم والغني الغير المحتاج

بل كل ما سواه محتاج اليه وفي جمع الغني مع الفقير ايهام الطباق
وهو الجمع بين متضادين اي معنيين متقابلين في الجملة
وكذا بين العبد والمولى **قوله** خالد بن عبد الله بن ابي بكر
الازهري خالد اسم الشارح وهو بدل من فاعل يقول او عطف
بيان له وابن عبد الله نعت لخالد ويجوز جعله خبرا لمبتدا
محذوف والجملة مستانفة وكانه قيل من خالد فقال هو ابن
عبد الله او معترضة بين القول ومحكيه وبين الموصوف
وصفته وفائدة الاعتراض تمييز المص عن غيره لما في اسمه
من الاشتراك ويصح جعلها نعتا لخالد بتقدير تنكيره
وابن ابي بكر نعت لعبد الله ويجري فيه نظير ما تقدم والازهري
نعت لخالد وهو نسبة الى الازهر لانه كان مستغرقا فيه
وكان شافعي المذهب صعيديا جرجي البلد والازهر هو
الجامع الذي هو اول بيت وضع للناس بالقاهرة وقد
اختص بكثرة العبادة واكتساب السيادة واستعقاب
السعادة فيا له من جامع ما ازهره وموضع ما انوره والجالس
فيه يجد راحة من فيض الرحمن ولا ينكر ذلك الا من ابتلي بالحرمان
وقد انتشر في الافاق علماوه وعم الشرق والغرب صلحاوه
ولا عبادة متيسرة في مثله ولا يعلم اكثر مما بين اهله وهذه
نبذة يسيرة والا ففضله شايع وفخره ذايع ولله الفضل
والمنة اذ جعل على اهله عمل اهل الجنة **قوله**
عامله الله بلطفه الخفي خبر والمقصود به انشا الدعا له

اللطف

باللطف وفسر بالاقدار على الطاعة فيكون مرادفا للتوفيق كما صرح
بذلك الجوهري وغيره قال السبكي اللطف هو التوفيق خلافا للمعتزلة
وقيل الرفق والرحمة انتهى والخفي الظاهر قال اهل اللغة يقال خفيت
الشي اذا اظهرته واخفيته اذا سترته لا وكتمته هذا هو المشهور
وقيل هما لغتان فيهما جميعا اي البين الواضح لكل احد لتناهيه
في العظم والكمال او البين كونه لطفا لعدم وجوبه عليه تعالى
قوله واجراه على عوايد بره الحفي اي استمراه على عوايد بره اي خيره
الكثير الواسع اي اللهم اجره على عوايد برك الحفي ويجوز في العوايد جمع
عايدة ان يراد به الوصف اسم فاعل من العود اي الرجوع مرة
بعد اخرى والاضافة للتخصيص وان يراد بالعايدة المعروف والصلة
والعطف والشفقة كما في القاموس فتكون الاضافة بيانية والحفي
كغني من الحفاوة بفتح المهملة وكسرها ايضا كالحفاية بالكسر
وهي المبالغة في الاكرام وبين جملتي الدعا التصحيف والتجنيس دع
قوله الحمد لله الحمد هو الوصف بالجميل على الفعل الجميل الاختياري
حقيقة او حكما على وجه التعظيم ظاهرا او باطنا والله اسم للذات الواجب
الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد للخالق والرازق او نحوهما
مما يوهم استحقاق الحمد بوصف دون وصف لا يقال المقصود من
ذكر الحمد هنا حصول البداة بالحمد ليحصل له الفضل الوارد في ذلك
وقد فاتت البداة بما سبق امل لانه ليس المراد بالحمد في الحديث الوارد
في ذلك قول الحمد لله فقط بل المفهوم الكلي الذي هو ذكره و هو
صادق بالتسمية وذكر الحمد بلفظه بعد ذلك تاكيدا واما لان الابتدا

محمول على العرفي الذي يعتبر مبتدا لا الحقيقي فجملة البسملة والحمدله
والتشهد معهما والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم
بحيث ذكر ابتدا عرفا لما يقصد ذكره بعدها واما الان المراد بالابتدا
ما يصدق بكل من الحقيقي والاضافي فالبسملة يبدؤ بها حقيقة
والحمد مبدو به بالاضافة لما بعده وال في الحمد للجنس او الاستغراق
او العهد اي جنس الحمد او كل فرد منه او الحمد المعهود مملوك او مستحق
للمعبود بالحق المتصف بكل كمال على الكمال والجملة انشائيه او خبريه
كما هو اصلها لحصول الحمد على التقديرين لكن بطريق اللزوم على الثاني
اذ من لازم الاخبار عن الحمد بانه مملوك او مستحق له تعالى وصفه تعالى
بانه مالك او مستحق له وذلك جميل قطعا فيكون الوصف به حمدا لا بطريق
المطابقة ولعله مراد من رد كلامه على عدم حصول الحمد على تقدير
الاخبار واما ما قيل من انه لا بد في تحقق الحمد من الاذعان بمدلول
الجملة والاخبار لا يستلزمه فلا يتحقق حمد على تقديره فهو في غاية
السقوط اما اولا فلانه انما يأتي على مقتضى كلام السيد وغيره
من ان المراد بالتعظيم الباطني في الحمد ان يعتقد اتصاف المحمود
بالمحمود به واما ثانيا فلانه لا وجه للفرق في عدم الاستلزام
المذكور بين الانشا والاخبار وقد علم من كلام المحققين من ان المراد
بالتعظيم الباطني ان يقصد التعظيم وان لم يعتقد ما ذكر تحقق الانشا
مع عدم الاذعان بل مع اذعان العدم واما ثالثا فلان اعتبار الاذعان
وعدم لزومه للاخبار لا يسوغ اطلاق منع الاخبار وعدم حصول
الحمد على تقديره بل وزانه وزان ساير المعتبرات في الحمد كالتعظيم

ظاهرا

ظاهر فغاية الامر توقف تحقق الحمد على تحققه نعم ان حملت الواو
في جملة الصلاة الاتية بناء على انشائيتها على العطف على ما هو الظاهر
تعين الانشا هنا بناء على منع الجمهور عطف الانشا على الخبر مطلقا
كما هو ظاهر اطلاقهم او فيما لا محل له من الاعراب كما قيد بذلك
السيد ونوزع فيه قوله دافع مقام المنتصبين لنفع العبيد
النفع ما يستعان به في الوصول الى الخير وما يتوصل به الى الخير
فالنفع خير وضده الضر قال الله تعالى ولا يملكون لانفسهم ضرا
ولا نفعا والعبيد جمع عبد وله جموع جمعها ابن مالك رحمه الله تعالى
في هذين البيتين عِبَادٌ عَبِيدٌ جمع عَبْدٍ وأَعْبُدٌ أَعَابِدُ مَعْبُوداءُ مَعْبَدَة
كذاك عِبِدَّانٌ وَعِبْدَانٌ اثْبِتَا كذاك العِبِدَّا وامدد ان شئت ان تمد
قوله الخافضين جناحهم للمستفيد اي المتذللين والمتواضعين
والملينين جانبهم له مستعار من خفض الطاير جناحه اذا اراد ان
ينحط والمستفيد طالب الفايدة وهي لغة ما استفيد من علم او مال
واصطلاحا ما يترتب على الفعل من المصلحة من حيث كذلك سواء لم يكن
ما لاجله الاقدام على الفعل او كان ما لاجله الاقدام على الفعل وفي تعليق
الحمد بكل من الذات وصفة الرفع اشارة لاستحقاقه تعالى الحمد لكل منهما
بل ولساير الصفات ايضا اذ هذا الاسم الاقدس يفهم معه جميع صفاته
تعالى قوله بان تسهيل النحو الى العلوم هو تسهيل الجادة والطريق
الى العلوم قوله ولا ترديد عطفه على سابقه تفسيري والمراد
بالترديد التردد قوله والصلاة والسلام على سيدنا جملة خبرية
لفظا قصد بها انشا الدعا بالصلاة اي الرحمة عليه والسلام من النقايص

والمطلوب امر زايد على ما حصل له في كل وقت فان نعمه تعالى لا نهاية
لها ففيه حذف او استعمال العام في الخاص بقرينة ان طلب الحاصل
غير معقول وقيل انه امر تعبدي لاكمال الطالب وتعظيم
المطلوب ولم يقصد معناه وهو تكلف وجوز بعضهم كون جملة
الصلاة والسلام خبرية معنى ايضا بانشاء الدعا قياسا على جملة
الحمد فامدا د الاخبار بالدعا ليس بدعا ولا يتضمن سواد ذلك
بخلاف قول بعضهم انها خبرية معنى والمقصود الثنا فانه
صحيح لكنه بعيد واثر الفصل بين جملتي البسملة والحمد تنبيها
على تمييز ما يتعلق به تعالى وعلى غيره وامتناع اطلاقه على الله
تعالى بين جملتي البسملة والحمد تنبيها على استقلال كل بالمقصود
والوصل في جملة الصلاة تنبيها على ما يتميز ما يتعلق به تعالى
بالمسبوقية والمقصودة الذاتية وفي كلامه استعمال السيد
في غير الله تعالى ويشهد له ما جا في الكتاب والسنة وحكى بعضهم ثلاثة
اقوال في المسئلة جواز اطلاقه على الله تعالى وعلى غيره وامتناع
اطلاقه على الله تعالى حكاية عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه
وامتناع اطلاقه الا على الله تعالى تمسكا بما روي من انه صلى
الله عليه وسلم قالوا له يا سيد فقال السيد هو الله
تعالى وقد عرفت ان في الكتاب والسنة ما يدل على خلاف ذلك
ونقل النووي في الاذكار عن النحاس انه جواز اطلاقه على غير الله
تعالى الا ان يعرف بال ثم قال والاظهر جوازه بالالف واللام
لغير الله تعالى والسيد المتولي للسواد اي الجماعة الكثيرة

ويسمى

ويسمى ذلك فيقال سيد القوم ولا يقال سيد الثوب وسيد الفرس
ويقال ساد القوم يسودهم ولما كان من شرط المتولي على الجماعة
الكثيرة ان يكون مهذب النفس قيل لكل من كان فاضلا في نفسه
سيد ويطلق على الذي يفوق قومه ويرتفع قدره عليهم وعلى الحليم
الذي لا يستفزه غضبه وعلى الكريم وعلى المالك **قوله** محمد بدل من سيدنا
او بيان له لا صفة لان العلم ينعت ولا ينعت به ولكن الاظهر ان
المقصود الاصلي ههنا ايضاح الصفة السابقة وتقرير النسبة
تبع والبدلية تستدعي العكس ويجوز ان تكون فايدة عطف
البيان هنا المدح كما ذكره الزمخشري في قوله تعالى جعل الله
الكعبة البيت الحرام ان البيت عطف بيان جي به للمدح كما تجي الصفة
لذلك **قوله** المعرب باللسان الفصيح عما في ضميره اي المبين
باللفظ الفصيح عما في نفسه نعت لمحمد لا لسيدنا والا لتقدم على
عطف البيان او البدل ويجوز ان يراد باللسان الجارحة المخصوصة
ومعنى فصاحته على هذا خلوصه من اللكنة والعجز عن النطق
قوله من غير غرابة ولا تنافر ولا تعقيد الغرابة كون الكلمة
وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال والتنافر في الحروف
وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها نحو مستشزر
وتنافر الكلمات كونها ثقيلة على اللسان كقوله وليس قرب قبر
حرب قبر والتعقيد كون الكلام معقدا لا يظهر معناه بسهولة
قوله وعلى اله المشهور ان اصله اهل قلبت الها الفا وفي القاموس
همزة ثم الفا فلا يلزم شذوذ وفيه نظر لتصريح بعض المحققين

بشذوذ ماء من موه وتصغيره على اهيل لا على ما مر لما هو متقرر
من ان التصغير يرد الاشيا الى اصولها وقيل اصله اول تحركت الواو
وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وتصغيره على اويل دليل على ما ذكر
لما تقرر وفي القاموس يصغر على اهيل واويل ومنه يعلم انه
لا دليل في التصغير على تعيين احدهما وقد يقال يجوز ان يكون له
اصلان اهل واول فباعتبار احدهما صغر على اهيل وباعتبار
الاخر صغر على اويل لا تدفع الاشكالات في المقام وصح الاستدلال
على ان اصله اهل باهيل لظهور ان مجي اهيل يدل على ان اصله
ولكن ذلك لا ينافي ان له اصلا اخر باعتباره على اويل واختلفوا في ال
النبي صلى الله عليه وسلم والاكثرون على انهم من حرم عليهم الزكاة
وهم بنو هاشم عند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه وبنو هاشم وبنو
المطلب عند امامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه وقيل بنو غالب
وقيل ذريته وازواجه وقيل اتباعه وقيل اتقيا امته قوله
واصحابه قال الجلال الدواني جمع صحب جمع صاحب او جمع صحب
تخفيف صحب بمعنى صاحب وقال في المطول قال الزمخشري انه
جمع صاحب واورد عليه ان الجوهري منع جمع فاعل على افعال
ولهذا قال السعد في حواشي الكشاف الحق عدم ثبوته حتى قيل
ان اصحابا جمع صحب بالسكون اسم جمع او بالكسر مخفف صاحب
والمراد بالصاحب هنا الصحابي وهو هنا من اجتمع مومنا
بمحمد صلى الله عليه وسلم ومات على ذلك قوله اولى الفصاحة
والبلاغة والتجريد علم ان الفصاحة في المفرد خلوصه

من تنافر

من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي ان تكون
الكلمة على خلاف قانون مفردات الالفاظ الموضوعة فان تكون على
خلاف ما ثبت عن الواضع نحو الاجلل بفك الادغام في قوله الحمد لله
العلي الاجلل والقياس الاجل وفي الكلام خلوصه من ضعف التاليف
وتنافر الكلمات والتعقيد من فصاحتها فالضعف ان يكون
الكلام على خلاف القانون النحوي المشهور بين الجمهور كالاضمار
قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما نحو ضرب غلامه زيدا وتقدم معنى
تنافر الكلمات ومعنى التعقيد وفي المتكلم ملكة يقتدر بها على
التعبير عن المقصود بلفظ فصيح والبلاغة في الكلام مطابقته
لمقتضى الحال مع فصاحته والحال هو الامر الداعي للمتكلم الى ان
يعتبر مع الكلام الذي يودي به اصل المراد خصوصية ما ومقتضى
الحال هو الكلام الكلي المتكيف بكيفية مخصوصة ومعنى مطابقة
الكلام لمقتضى الحال انه من جزئيات ذلك الكلام الذي يقتضيه
الحال مثلا الانكار حال يقتضي كلاما موكدا وقولك ان زيدا في الدار
موكدا بانه كلام مطابق لمقتضى الحال الذي هو الكلام الموكد
بمعنى انه من جزئياته وان ذلك الكلام الموكد صادق عليه وفي
المتكلم ملكة يقتدر بها على تاليف كلام بليغ واما التجريد فهو
ان ينتزع من امر ذي صفة امرا اخر مثله في تلك الصفة لكماله فيها
قوله وبعد ظرف منقطع عن الاضافة اي بعد ما تقدم وهو بتقدير
اقول ونحوه والفا بعده زايده على توهم اما اشعارا بلزوم ما
بعدها لما قبلها وقيل الاصل اما بعد فحذفت اما وعوض عنها الواو

والحسن في قوله والله اسمح

تخفيفا الدلالة الفاعلية ومع هذا الاحتمال لتوهم الجمع بين الواو واما
على ان الجمع بحسب التقدير غير مصرح كما صرح به نجم الائمة الرضي
لكن ينبئ ورمز كلام ان اما انما تحذف اذا كان الجزء امرا او نهيا
فلا يقال زيد فضربت فلا تغفل واما هنا مجرده عن معنى التفصيل
المجرد اللزوم فلم يحتج الى ذكر اما معها وفي القاموس واما للتاكيد لقولك
اما زيد فذاهب اذا اردت انه لا محالة ذاهب والمقصود لزوم تحقق
مدخول الفا بعد ما تقدم فان المعنى لزوم وجوده بعدها لوجود
شي ما او لوجوده لوجود شي ما بعدها ووجود شي ما مطلقا وبعد
معلوم ضرورة فكذا الجزا وتقييد الملزوم بالبعدية قرينة
تامة على ان اللازم بعدها كما لا يخفى فعلى التقدير يحصل المقصود
الا ان تقييد الجزا اصرح فان قيل مضمون الجزا ثابت وجد شي
بعد ما تقدم او لم يوجد فما المراد بكونه بعده قلت انه قيد للاخبار
والاعلام فان القيود قد تتعلق به كما نص عليه ابن الحاجب
فكانه قال فاقول او فاعلم هذا شرح الجزا والبعدية ترتيبية
قوله فهذه اشارة الى المص المرتب الحاضر في الذهن سوا كان
وضع الخطبة قبل التصنيف او بعده لانه لا حضور للالفاظ
المرتبة ولا لمعانيها في الخارج كما قيل انه ان كان وضع الخطبة
بعد التصنيف فالاشارة الى الحاضر في الخارج ليس بمستقيم الا ان
يراد به الاشارة الى نقوش الكتابة دون الالفاظ ودون معانيها
ودون المركب من الثلاثة او الاثنين منها ولا يخفى انه لا يناسب
هذا المقام وفيه بعد ايضا لا يخفى على المستيقظ لان الحاضر من النقوش

لايكون

لايكون الا شخصا ومن البين ان ليس المراد وصف ذلك الشخص ولا
تسمية ذلك الشخص بالاسم الذي ذكر بل الغرض وصف نوعه
وتسميته وهو نقوش الكتاب الدالة على تلك الالفاظ المخصوصة
الموضوعة بازا المعاني المخصوصة اعم من ان يكون ذلك الشخص
وغيره مما يشاركه في ذلك المفهوم ولا يشك في انه لا حضور الكلي
في الخارج فالاشارة الى الحاضر في الذهن على جميع التقديرات احسن
قوله شرح اي الفاظ مرتبة ترتيبا خاصا باعتبار دلالتها
على معان مخصوصة بنا على المختار عند المحققين وسيدهم من ان
اسامي الكتب وما فيها من التراجم عبارة عن الالفاظ المخصوصة
من حيث دلالتها على معان مخصوصة قوله لطيف من اللطافة
وهي في الاصطلاح رقة القوام او كونه شفافا اي لا يحجب البصر
عن ادراك ما وراءه والمراد قصير بديع الصنع قوله الالفاظ الاجرومية
يحتمل انه من اضافة المسمى الى الاسم وانه من الاضافة البيانية
اي الالفاظ هي الاجرومية ومولفها هو الشيخ ابو عبد الله محمد بن محمد
بن داوود الصنهاجي شهير بابن آجروم بهمزة مفتوحة بعدها
الف ثم جيم مضمومة ثم را مشددة مضمومة ومعناه بلسان البربر
الفقير الصوفي وكان عالما صالحا حكي عنه انه صنف هذه المقدمة
تجاه البيت الشريف واعلم ان اسما العلوم كاسما الكتب اعلام اجناس
عند التحقيق وضعت لانواع اعراض تتعدد افرادها بتعدد المحل
كالقايم بزيد وبعمرو وقد تجعل اعلام شخص باعتبار ان المتعدد
باعتبار المحل يعد عرفا واحدا وهذا انما يتم ان لم تكن موضوعة للمفهوم

الاجمالي فان سيد المحققين صرح بان اسم كل علم موضوع بازاء مفهوم
اجمالي صوحلة الاسمي قوله في اصول علم العربية اي في بيان ذلك
والمشهور ان الظرفية في امثال هذا على التشبيه من حيث ان البيان
يمكن بغير هذه الالفاظ فكان البيان محيط بها لجمل الشمول
العمومي كالشمول الظرفي وقال السعد التفتازاني ظرفية المعاني
لكونه حاصرا لها اخذا بجوانبه فلا يخرج حرف من اللفظ عن ظروف من
المعاني انتهى اولكونه يتحصل اولا ثم يؤتى باللفظ على قدره لا ازيد
كما ان المظروف يحصل بعد الظرف على قدره لا ازيد وقيل ونعم ما قيل
ان الظرفيه مجاز عن الدالة بعلاقة ان المظروف دال على الظرف
او في بمعنى اللام والمعنى انه دال عليه وعلى غير المشهور من
الوجوه لاحاجة الى تقدير البيان وعلى التشبيه اما استعارة بالكناية
او تشبيه الدال والمدلول بالمظروف والظرف او التبعية ان شبه الحالة
التي بينهما بالحالة التي بين الظرف والمظروف او تمثيلية ان شبه
الصورة المنتزعة بالصورة او تشبيه بليغ اي كانه فيه والمراد
بكونه في كذا عرفا انه المقصود بالذات فحينئذ لا يضر اشتماله
على الخطبة ونحوها مما ليس من اصول علم العربية او المراد فيه او فيما
يناسبها عرفا والاصول جمع اصل وهو لغة ما يبنى عليه غيره
واصطلاحا قضية كلية يتعرف منها احكام جزئيات موضوعها
ويرادفه القاعدة والضابط والقانون ويقال في الاصطلاح
ايضا للراجح وللمستصحب وللدليل يقال الاصل في هذه
المسألة الكتاب والسنة اي الدليل واضافة اصول الى ما بعده

لتعريف

لتعريف العهد الخارجي اي الاصول المعينة المعلومة عند اهل هذا
الفن والتحقيق ان المعاني المذكورة في المعرف باللام تجري في المعرف
بالاضافة والمراد جنس الاصول واسماء العلوم كالنحو يطلق على
على ثلاثة معان على المشهور المسائل وادراكاتها اي التصديقات
المتعلقة بها وملكة استحضارها اي قوة حاصلة من تكرر
ادراك القواعد يقتدر بها على استحضارها كذا قرروه والحق
ان كونه من التكرر غالبي واللازم حصولها بعد الادراك او معه
وعلى المعنى الاول فاضافة الاصول الى علم من اضافة العام
مطلقا الى الخاص وعلم العربية علم يحترز به عن الخلل في كلام العرب
لفظا او كتابة وينقسم الى اثني عشر قسما اللغة والصرف والاشتقاق
والنحو والمعاني والبيان والعروض والقافية والخط وقرض الشعر
وانشاء الرسائل والخطب والمحاضرات ومنه التواريخ واما البديع
فقد جعلوه ذيلا لا قسما برأسه وقد يطلق علم العربية ويراد به النحو
كما هنا والعربية علم واضافة العلم اليه من اضافة العام مطلقا الى
الخاص للتبيين كشجرة الاراك ويسميها البيانيون بيانية
ومقتضى كلامهم انها بمعنى من البيانية ومقتضى كلام النحاة
انها بمعنى اللام وبه صرح بعض المتأخرين وعن عمر رضي الله
عنه انه قال تعلموا العربية فانها تزيد في العقل والمروة ويروى
عن علي رضي الله تعالى عنه انه قال شعر
النحو يصلح من لسان الالكن ∴ والمرء تعظمه اذا لم يلحن
واذا اردت من العلوم اجلها ∴ فاجلها منها مقيم الالسن

لحن الشريف يحطه عن قدره ... فتراه يسقط عن لحاظ الاعين
وترى الدني اذا تكلم معربا ... حاز النباهة بالبيان المعلن
ما ورث الاباء فيما ورثوا ... ابناءهم مثل العلوم فاتقن
وقال رجل لبنيه يا بني اصلحوا من السنتكم فان الرجل تنوبه النايبة
فيحب ان يتجمل فيها فليستعير من اخيه دابته وثوبه ولا يجد من
يعيره لسانه **قوله** ينتفع به المبتدي اي بان ينتفع
ولما كان نفعه للمبتدي اظهر لانه ينقله من الجهل الى العلم اقتصر
عليه والا فهو نافع لغيره ايضا لانه يذكره ما له اغفال ولا يحتاج
اليه المنتهي ولم يقل ولا ينتفع به المنتهي ويحتمل انه اقتصر عليه
تواضعا وهضما ويوخذ من كلام النووي ان المبتدي هو الذي
ابتدا في ذلك العلم ولم يصل فيه الى حالة يستقل فيها بتصوير المسايل
فان بلغ الى حالة يستقل فيها بتصوير مسايل ذلك المعنى فهو
المتوسط بالتصوير واستحضر غالب احكام ذلك العلم وامكنه
اقامة الادلة عليه فهو المنتهي ولم يذكر المتوسط ولعله لانه
لا يخرج عنهما لانه بالنسبة الى ما اتقنه منتهي والى ما لم
يتقنه مبتدي وفيه نظر والمشهور في المبتدي الهمز لانه
اسم فاعل من ابتدا بغير همز وقد يقال انه الاحسن هنا لمشاكلة
المنتهي وهي لغة لاهل المدينة ففي الصحاح اهل المدينة
يقولون بدينا بمعنى بدانا ويترتب على ذلك فايدة مهمة
ان مصدر بدا المهموز بداة بضم الموحدة والهمز والمد
وبدا ومصدر غير المهموز بداة بكسر الموحدة بغير همز

وعلى هذا

وعلى هذا يحمل ما جا في عبارة بعضهم من لفظ البداية بغير همز
لا من اجل اللغة المذكورة بل لانه قد حكي ان من العرب من ترك الهمز
في كل ما يهمز الا ان تكون الهمزة مبتدا بها حكى ذلك الاخفش
قوله ان شا الله تعالى اي ياتي بها تبركا امتثالا لقوله تعالى ولا تقولن
لشي اني فاعل ذلك غدا الا ان يشا الله والاستدلال لفعل الغير
كهو لفعل النفس ومفعول شا محذوف اي ان شا الله تعالى ذلك
قوله عملته للصغار في الفن والاطفال جمع طفل الالفاظ المترادفة
او القريبة من الترادف في الخطب لا عيب فيه والفن النوع والمراد
في النحو واضافة الفن الى كذا من اضافة المسمى الى الاسم كشهر رمضان
قوله من فحول الرجال فحول الرجال اعلامهم همة واعظمهم
شانا جمع فحل وكانه استعارة من فحل الابل وهو ذكرها اذا كان كريما
ومنجبا في ضرابه **قوله** شيخ الوقت والطريقة في القاموس
الشيخ والشيخون من استبانت فيه السن او من خمسين او من احدى
وخمسين الى اخر عمره او الى الثمانين وقد يطلق الشيخ على من لم يبلغ هذا
السن للتبجيل ومنه يقال شيخت الرجل على ما في الصحاح اي
وصفته بالشيخ للتبجيل وقيل الشيخ من جاوز اربعين سنة
واعلم ان لهم شريعة وهي ان يعبده تعالى وطريقة وهي ان تتصل
بالعلم والعمل وحقيقة وهي ان تشهد بنور اودعه في سويدا القلب
ان كل باطن له ظاهر وعكسه والشريعة ظاهر الحقيقة والحقيقة
باطنها وهما متلازمان معنى فشريعة بلا حقيقة عاطلة وحقيقة
بلا شريعة باطلة ومثلت الثلاثة بالجوز فالشريعة كالقشر

الظاهر والباطنة كاللب الخفي والحقيقة كالدهن الذي بباطن اللب
ولا يتوصل الى اللب الا بخرق القشر ولا الى الدهن الا بدق اللب
قوله العارف بربه المراد بالمعرفة ما كان عن كشف صريح معجم
بعد التهذيب او ملاحظة ذاته وصفاته في كل افعاله قوله
نفعني الله به كانه جملة خبرية قصد بها الدعا والنفع ما
يستعان به في الوصول الى الخير وما يتوصل به الى الخير
وضده الضر قال تعالى ولا يملكون لانفسهم ضرا ولا نفعا
والبركة النما والزيادة فكانه اراد بها علومه ومعارفه
قوله انه على ما يشا قدير اي وانما طلبت منه النفع
المذكور لانه على ما يشا من الممكنات التي منها النفع المذكور
وما بعده والمشية والارادة عبارتان عن معنى واحد
وهو صفة ازلية متعلقة في الازل بتخصيص الحوادث
باوقات حدوثها ثم القدرة التي يتوقف عليها النفع المذكور
وما بعده والقدرة صفة ازلية تؤثر في المقدورات عند
تعلقها بها لا بالازل قوله وبالاجابة جدير اي ولانه
بالاجابة لما طلب منه باعطايه تفضلا منه حقيق لسعة كرمه
او تفضله بوعده بذلك فلذا طلبت منه ما ذكر وتقديم المعمول
للسجع والحصر وادعا نظرا الى ان الاجابة لغلبتها على عدمها
والبقية بها لعظيم الكرم كانه لا يقع الا هي وقد يستشكل تعليل
المص سوال الخصوص ما ذكر من النفع وغيره بقوله وبالاجابة
جدير بانه قد لا يجاب الداعي الى خصوص ما سال في الدنيا

كان

كان يوخر الى الاخرة او يصرف عنه السو بقدر ما دعا مع ان
مقصود المص حصول خصوص ما سال حال تاليف الكتاب
كما هو ظاهر وقد يجاب بان المراد ان السوال مظنة الاجابة
لخصوص ما سال قوله في اصطلاح النحويين اي مصطلحهم
اي في الالفاظ المتفق على استعمالها لمعان غير لغوية عندهم وهو
في محل نصب على الحال من الكلام اي الكلام حال كونه في اصطلاح النحويين
فان قلت لا يصح وقوع الحال من المبتدا على الصحيح قلت هو ليس مبتدا
في الاصل اذ التقدير تفسير الكلام في الاصطلاح فذو الحال مضاف اليه
لكن حذف المضاف لدلالة المقام عليه اذ هو بصدد التفسير والبيان
واقيم المضاف اليه مقامه فارتفع وهذا التقدير ينتفع به في مثل قولهم
الاعراب في اللغة كذا الاسم في الاصطلاح كذا اذ ليس ثم ما يتعلق به
الجار والمجرور وبهذا التقدير يصح التركيب ويصح جعله حالا
من ضمير منصوب محذوف والتقدير يعنيه في اصطلاح النحويين
والجملة معترضة بين المبتدا والخبر لبيان المراد بالمبتدا والتقدير
الاول احسن ويصح جعله متعلقا بالنسبة من غير اعتبار لفظ
اي ثبوت اللفظ المذكور للكلام في الاصطلاح ونبه بالتقييد
باصطلاح النحويين على اختلاف الاصطلاح فيه وعلى الاحتراز
عن معناه لغة فانه لغة عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه
كما في القاموس اي ما كان مكتفيا به في ادا المراد قيل ولا يخفى انه
اشد مناسبة لما اصطلح عليه فالاولى ان يجعل النقل عنه
اليه انتهى وعما يتكلم به سوا كان كلمة على حرف كواو العطف او على
اكثر او كان اكثر من كلمة وسوا كان مهملا او لا كما قاله الرضي وغيره
ولعله مراد القاموس بالقول فيكون قد ذكر معنيين فان قيل لا حاجة
الى الاحتراز اذ من المعلوم ان كل ذي فن انما يتكلم باعتبار اصطلاح
اهل فنه قلت كثيرا ما يتعرض اهل الفنون للمعاني اللغوية فكان

ذكر المحشي ... لا باس به وهو الاولى ... اصطلاح النحويين ... للكلام وتقييده بالكلام ... الخطيب في قوله ... التلخيص الفصاحة في ... ١٢ ام

الاطلاق مظنة التوهم فحسن الاحتراز لدفعه ففي التقييد به
فائدتان الايضاح ودفع التوهم والتنبيه على اختلاف الاصطلاح
فالعجب مع ذلك من الاعتراض بعدم الحاجة اليه قوله هو
اللفظ اي معنى الكلام وتفسيره اصطلاحا هو معنى اللفظ الذي
فان قيل ما اله اتى بضمير الفصل في تعريف الكلام دون الاعراب قلنا
اكتفي في بعض الحدود بالحصر المستفاد من المقام لمكان الاطراد
والانعكاس وصرح بذلك في بعضها ليكون صورة التصريح دالة
على صورة الاكتفا وقد يقال انه صرح بالحصر هنا ردا على من زعم
ان الكلام قد يكون غير مركب لان ضمير الفصل قد يجي لقصر
المبتدا على الخبر الكرم هو التقوى فيكون الكلام مقصورا على
اللفظ المذكور فيحصل به رد الزعم المذكور وعرف الخبر مع افادة
الضمير الحصر لدعوى اتحاد الجنس فيفيد المقصود من الحصر
بابلغ وجه وضمير الفصل لتقوية الحكم وتاكيد القصر والمفرق عن
النعت فان قيل اللفظ جمع لفظة واقل الجمع ثلاث فيلزم من
ان لا يكون كلاما الا ما وجد فيه ثلاث وليس كذلك قيل المراد
باللفظ الملفوظ به حقيقة او حكما وهو في الاصل مصدر واستعماله
في الحد حقيقة عرفية فان كان كذلك فلا اشكال والا فهو مجاز
مشهور فلا يضر في قوله في الحد لا سيما مع القرينة لا يقال التعبير
بالقول اولى لانه اخص اذ لا يقال على المهمل على الصحيح بخلاف
اللفظ لوقوعه عليه وعلى المستعمل فما وجه تعبيره باللفظ لان
وجهه الاشارة الى صحة استعماله والاحتراز على استعمال القول
الذي استعمل في الراي كثيرا غالبا حتى صار كالحقيقة فاستعماله
في الحد كاستعمال المشترك وهو مذموم في الحدود قوله
اي الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية اعلم ان الصوت
عند اهل السنة كيفية تحدث بمحض خلق الله تعالى من غير تاثير

لتموج

١٢

لتموج الهوا والقرع والقلع خلافا للحكما وقد رد تعريف اللفظ بما ذكر
بنحو واو العطف مما هو حرف واحد فان الشي لا يشتمل على نفسه
ويمكن الجواب واعلم ان المتكلمين اختلفوا في هذه المسئلة فقال
بعضهم ان اللفظ الصوت واختاره المحقق البيضاوي في تفسيره
وذكر بعضهم انه كيفية الصوت وقال به في الطوالع وذهب ابن سينا
الى انه المجموع واختار السعد في شرح المقاصد فان قيل الحروف لفظ
كذا فيلزم ذكر اللفظ في تعريف اللفظ دور وباطل قيل المراد بالحروف
ا ب ت ث الى الاخر وهي بديهية تعرف من غير احتياج الى معرفة
معنى اللفظ والهجائية منسوبة الى الهجا وهو تقطيع الكلمة لبيان
الحروف التي ركبت منها بذكر اسما تلك الحروف يقال هجيت الحروف
وهجوتها وتهجيتها عددتها باسمائها ومن المجاز يهجو فلانا يعدد
معايبه واذا عددت الحروف ملفوظة بانفسها لم يكن ذلك تهجيا
قوله التي اولها الالف اي التي اولها في الذكر عادة الالف اي الهمزة
والالف اسم مشترك بين المدة التي هي اوسط حروف جا والهمزة التي
في اخرها بدليل الالف اما ساكنة او متحركة والف الوصل تسقط
في الدرج فالمتحركة تسمى الفا وتسمى همزة والهمزة اسم مستحدث تمييزا
للمتحرك اي القابل للحركة عن الساكن وكذلك لم تذكر الهمزة في التهجي بل
تنبيها على معيتها قوله واخرها اليا اي اخرها في الذكر عادة
اليا اي مسماها فالاخبار فيه وفي نظايره كالاخبار في زيد قائم او هو
على تقدير مضاف او مسمى اليا قوله المركب من كلمتين فصاعدا
اي المركب من كلمتين او اكثر من كلمتين لان معنى قولنا اثنان فصاعدا
اثنان او اكثر من اثنين وصاعدا حال حذف عاملها اي فذهب المركب منه
صاعدا عن الكلمتين قوله المفيد بالاسناد اعلم ان الاسناد
نسبة كلمة الى اخرى على وجه يفيد فائدة تامة ولا يرد نحو جسق
مكامل ودير مقلوب زيد فانه كلام ولا يقصد الاسناد فيه اذ المسند

على الالف وذكرت في موضعين من التهجي

اي وصاعدا

اليه فيه غير كلمة لانه مهمل وذلك لانه كلمة حكما لان اللفظ اذا
اريد به نفسه يجرى عليه احكام الكلمة فان قلت ما زاده الشارح
من تقييد الاسناد ان لم يكن مراد المص فتعريفه فاسد وان كان
مراده فلا بد من قرينة عليه قلت نختار الاول ولا فساد بناء على
جواز التعريف بالاعم والثانى واتكل فى القرينة على وضوح المعنى
المراد وانه معلوم عنده وايض فالمفيد الفايدة التامة لا يكون
الا مع الاسناد قوله بحيث لا يصير السامع منتظرا لشيء
اخر اي انتظارا تاما بعد فهم المعنى كالانتظار الذى يبقى مع
المسند كغلام بدون المسند اليه كزيد او يبقى مع المسند اليه
بدون المسند وانما قيدنا الانتظار بالتام ليدخل نحو ضرب الفعل
والفاعل فانه كلام تام مع انه يبقى انتظار المفعول به ونحوه
لكن هذا الانتظار اقل من الانتظار المذكور والانتظار لفهم المعنى
لا يضر كالكلام الذى خوطب به من لا يفهم معناه وكان لا ينتظر
شيا اخر اذا فهم المعنى قوله بالوضع فان قلت يلزم على اعتبار
كون الافادة بالوضع خروج المجاز قلت ممنوع بل هو موضوع بالنوع
بل المركب مطلقا وان كان حقيقة موضوع بالنوع كما هو مبسوط
فى التلويح وغيره قوله وهو جعل اللفظ دليلا على المعنى اى
تعيينه للمعنى فيفهم منه العارف بوضعه له قال السيوطي والمراد
جعله متهيئا لان يفيد ذلك المعنى عند استعمال المتكلم له على وجه
مخصوص كتسمية الولد زيدا انتهى وهذا شامل لوضع غير اللغة
العربية بل هو حسن متعين وهذا تعريف وضع اللفظ واما الوضع
المطلق المتناول له ولغيره فهو جعل شى بازاء شى اخر بحيث اذا فهم
الشى الاول فهم الشى الثانى قوله كما قال بعضهم اي بناء على قول
بعضهم فالكاف بمعنى على كما هو قول الاخفش والكوفيين وما
مصدريه ويجوز حمل الكاف على التشبيه وما على الموصوله مع حذف

العابد

عايد والتغاير بين المشبه والمشبه به قد يكون فيه الاعتبار اي فهو
باعتبار نسبته الى الشارح مماثل له باعتبار نسبته لبعضهم اي
باعتبار كون هذا المراد مماثلا للمعنى ما قال بعضهم او حال كون هذا اللفظ
الذى اراد معناه مماثلا للفظ الذى قال بعضهم قوله له الصفات
الى اخره اي له ابتنا على الخلاف فى ان دلالة الكلام هل هو وضعية
فيكون المراد بالوضع المذكور الوضع العربى او عقليه فيكون المراد به
القصد هذا ولقايل ان يقول لا نسلم ابتنا تفسير الوضع بالقصد
على القول بان دلالة الكلام عقليه بل يصح اعتبار القصد فى الكلام
على القول بان دلالة الكلام وضعية كما لا يخفى قوله هل هى
وضعيه ام عقليه ان قلت المقرر فى كتب النحو انه يمتنع ان يوتى لهل
بمعادل فلا تقول هل زيد قايم ام عمرو فلا يكون التركيب الذى
ذكره الشارح صحيحا قلت اجيب بانه لعله بناه على ما ذهب اليه
ابن مالك من ان هل تقع موقع الهمزة فيوتى لها بمعادل مستدلا
عليه بقوله عليه الصلاة والسلام هل تزوجت بكرا ام ثيبا وان
اجيب عنه بجواز ان تكون ام فى الحديث منقطعة بان استفهم اولا
ثم اضرب وقال بل ثيبا او هو من قبيل اطلاقات المصنفين
ومسامحاتهم فى تراكيبهم قوله والاصح الثانى خلاف التحقيق
قوله فهم بالضرورة معنى هذا الكلام اى تعقل معنى اللفظ
من حيث هو وهو نسبة القيام الى زيد بالضرورة اي من غير احتياج
الى نظر وفكر ولم يرد ان فهم المعنى من اللفظ المذكور او تصوره من حيث
انه معناه ضروري ولا يتوجه حينئذ انه مما يتبدل بتبدل وضع
زيد فلا يوصف بالضرورة فان قلت اذا سمع اللفظ المذكور وبعد العلم
بالمعنى لم يفهم منه المعنى فانه مفهوم فلو فهم منه لزم تحصيل
الحاصل فلا يصح قوله اذا سمع زيد قايم الى اخره قلت المراد فهمه
ان لم يكن مفهوما قبله وان سلم فالمراد بالفهم حصوله فى الذهن ثم

اوالالتفات المحوج اليه فاذا سمع لفظ بتوجه النفس اليه ثم ينتقل منه الى المعنى **قوله** مثال اجتماعها زيد قايم اى مثال ذى اجتماعها والكلى قد يراد ايضاحه وايصاله الى فهم المستفيد بذكر جزئي من جزئياته ويقال له انه مثال المثال هنا هو الشخص ومنه تمثل بين يدى الامير اى قام مثاله بين يديه ولا شك ان الجزئي يتشخص فيه الكلى لانه هو مع زيادة المشخصات وهذا بناء على ما هو شايع من ان الكلى فى ضمن جزئياته **قوله** على الزاى والياء الى اخره اى على مسمياتها **قوله** وهى بعض حروف الهجا الاخبار عن الزاى والياء الى اخره بانها بعض حروف الهجا كالاخبار فى قولك زيد قايم اذ هو باعتبار المسمى والمراد ان مسمياتها وهى زه ويه وده الى اخره بعض حروف الهجا او يقال هو على تقدير مضاف اى مسمياتها بعض حروف الهجا **قوله** وهى اى حروف الهجا الف با تا ثا الى اخرها اى وانتهى فى العد الى اخرها وحاصل ما ذكره الرضى ما كان من اسماء حروف المعجم موضوعا على حرفين نحو با تا ثا اذا ركب مع عامله يمد وما لم يركب مع عامله لا يمد فاحفظ ذلك ولا تغفل **قوله** لانه تركب من كلمتين فيه قطع النظر عن الضمير فى قايم وانما صح التمثيل به للاسمين مع انه مشتمل على ثلاثة نظرا لما قاله السكاكى من ان الوصف المتضمن للضمير بمنزلة الخالى عنه من جهة عدم تغيره بالتكلم والخطاب والغيبة نحو انا قايم وانت قايم وهو قايم كما لا يتغير الخالى عن الضمير نحو انا رجل وانت رجل وهو رجل **قوله** لانه افاد فايدة لم تكن عند السامع مبنى على القول بانه يشترط فى الكلام الفايدة الجديدة بان يفيد المخاطب ما يجهله واليه ذهب ابن مالك وصحح الشيخ ابو حيان انها لا تشترط وتكفى الفايدة الوضعية بان يحسن السكوت بالمعنى السابق ولو فيما لا يجهله احد والا لكان المركب الواحد كلاما وغير كلام اذا خوطب به من يجهله ثم من لا يجهله وتعدد الزمان

والمخاطب

المخاطب به لا يخرجه عن كونه واحدا لغة وعرفا ولان مثل ذلك الضروريات عايده الى المحسوس باحدى الحواس الخمس فعند الاخبار بها بالنسبة الى فاقد ذلك للمحل الذى يدرك به هذا النوع من المحسوسات وليس من شرط الكلام كونه مفيدا بالنسبة الى كل احد فان ما هو مفيد لبعض دون بعض كلام قطعا قال شيخنا وهو الاوجه وبعد الخلاف كما ذكره الشيخ ابو حيان ما اذا ابتدى به فيصح ان يقال زيد قايم كما ان النار حارة **قوله** لان المتكلم قصد بهذا اللفظ افادة السامع مبني على القول بانه يشترط فى الكلام القصد بان يقصد المتكلم افادة السامع واليه ذهب ابن مالك وصحح ابو حيان عدمه وهو الاوجه كما قال شيخنا لانه لو اشترط فى الكلام القصد لكان المركب الواحد كلاما اذا قصد به افادة السامع وغير كلام اذا صدر من المتكلم بلا قصد لنحو نوم او غفلة وتعدد الزمان والمخاطب به لا يخرجه عن كونه واحدا لغة وعرفا **قوله** الاشارة والكتابة والنصب والعقد الاشارة لغة الافهام باليد ونحوها وهى موضوعة لما اشير اليه والكتابة المراد بها الخطوط اى النقوش المكتوبة الموضوعة لالفاظ مخصوصة والنصب العلامات المنصوبة لفهم معانيها كالطريق ونحوه والعقود المعينة موضوعة لاعداد مخصوصة فهذه الاربعة ليست من الالفاظ مع انها تدل بحسب الوضع والوضع سبب الدلالة اذ لو لم تكن موضوعة لما لم يكن بينهما علاقة فلا ينتقل الذهن منها الى معانيها **قوله** نحوها بالرفع عطف على الاشارة ومن نحوها المعنى القايم بالنفس وما يفهم من حال الشى **قوله** المسرودة اى التى تنسج وتساق منتظمة بعضها مع بعض يقال فلان يسرد الحديث سردا اذا كان جيد السياق له واصله من سرد الدرع نسجها **قوله** الى اخرها اى وانتهى الى اخرها

٢ حال

وقيل لا حاجة الى ذكر التركيب اي لا حاجة الى التصريح
بذكره كما يرشد اليه التعليل فان قيل القصد من التعريف شرح
الماهية ببيان اجزائها فلا يكفي دلالة الالتزام ولذا قالوا انها
مهجورة في التعاريف فالجواب ان اهل هذه الفنون كثيرا
ما يتسامحون في امثال ذلك قوله اذ المفيد الفائدة المذكورة
لا يكون الا مركبا قد يمنع ذلك قوله والتقييدي هو ان
يكون الثاني قيدا للاول كالحيوان الناطق وقصره على المركب
من الموصوف والصفة وبعضهم لم يقصره على ذلك وجوزه
بالاضافة او غيرها كقولك ضرب في الدار في قولك ضرب
في الدار زيد قوله والاسنادي المتوقف على غيره نحو ان
قام زيد فان قلت الاسنادي ما فيه اسناد وهو ربط احدى
الكلمتين بالاخرى على وجه يفيد فالاسنادي لا يكون الا مفيدا
قلت اراد بالاسنادي ما فيه اسناد في الاصل او في الحال فلا
يلزم ان يكون مفيدا قوله والمعلوم للمخاطب نحو السماء
فوقنا مبني على ما تقدم من انه يشترط في الكلام تجدد الفائدة
وتقدم ان الاصح خلافه قوله برق نحره هو بفتح الراء
يقال برق السيف يبرق بروقا اذا تلألأ ويقال برق البصر
بالكسر يبرق برقا اذا تحير فلم يطرف قاله الجوهري قوله
ونحو ذلك لا طائل تحته الا ان يجعل ما سبق من باب الكناية
فيكون المقصود هو المجرور على حد قولهم مثلك لا يبخل
بمعنى انت لا تبخل وقد يقال لعل من فوائد هذا العطف
مع وقوع المعطوف عليه في حيز نحو الدالة على التمثيل بيان
عدم الانحصار في الخارج فيما ذكر اذ اداة التمثيل
قد تكون باعتبار الافراد الذهنية وقد تكون باعتبار كل واحد
من المذكور بخصوصه قوله ويخرج بقوله بالوضع الى اخره

فيه نظر

فيه نظر لانه فسر الوضع العرفي بجعل اللفظ دليلا على المعنى ولا يخفى
انه لا يختص باللفظ العربي فكيف يخرج به العجمي فليتأمل ثم رأيت
شيخنا قال ان تعريف الوضع السابق شامل لوضع غير اللغة العربية
ولا مانع من ذلك بل هو حسن متعين فتأمل انتهى ويمكن الجواب
بان التعريف السابق للوضع لا بقيد كونه عربيا بجعل الضمير
في قوله وهو راجعا الى الوضع لا بقيد كونه عربيا فيكون عائدا الى
الموصوف بدون صفته وقوله ويخرج بقوله بالوضع الى اخره
اي بتقييد الوضع بالعرفي غاية الامر انه تسمح قوله كافادة
الى اخره اي وافادة المفيد بالعقل كافادة اللفظ المسموع
حياة المتكلم من وراء جدار او المفيد بالعقل كافادة اي كذي
افادة الى اخره وانما قال من وراء جدار لان حياة المتكلم
المشاهد معلومة بحس البصر لا بدلالة اللفظ فلا يتضح ثبوت
الدلالة العقلية ذلك الاتضاح والمراد بكونه من وراء جدار ان
يكون من شخص غير مشاهد وخرج ايضا المفيد بالطبع كاح اح
فانه يفيد وجع الصدر بالطبع فانه يقتضي صدور ذلك عند
وجع الصدر لا بالوضع لان الواضع لم يضعه لوجع الصدر
قوله ويخرج على التفسير الثاني كلام النائم الى اخره مبني كما تقدم
على احد القولين قوله ومحاكاة بعض الطيور اي ما يلفظ به
حكاية عن صوت طير اي لارادة ما يشبه صوتا والتشبه بصاحبه
ولكن ان تقول ان ذلك خارج على التفسير الاول ايضا ان الاظهر
بل الصواب عند المحققين ان ما يتلفظ به حكاية عن صوت ليس
بلفظ موضوع مستعمل في معناه الا انهم لما احتاجوا الى استعماله
في الكلام عاملوه معاملة الاسماء واجروا عليه حكم المبني فهو كلمة
ومبني حكما وقيل هو موضوع لبيان الصوت ولا يخفى فساده
قوله وما اشبه ذلك منه لفظ صوت به للبهائم اي قصد به
بهم امر بهيمة او نحوها كالصبي و يحرك فيه نظير ما تقدم

لابد له من اجزا يتركب منها قال في الصحاح قولهم لابد من كذا اي لافراق
منه انتهى واراد بالاجزا ما فوق الواحد فلا يرد ان بعض المركبات
قد يتركب من جزئين فقط قوله معبرا عنها بالاقسام مجازا
اي حال كونه معبرا عن الاجزا بالاقسام مجازا اي حال كون الاقسام
متجوزا بها عن معناها الحقيقي وهو الجزئيات قال السيد
قسيم الشي هو ما كان مندرجا تحته واخص منه وقسم الشي
هو ما كان مقابلا له ومندرجا معه تحت شي اخر مثلا اذا قسمنا
الحيوان الى الناطق والحيوان لغير الناطق كان كل واحد منهما قسيما
للحيوان وقسما للاخر ثم استعمل لفظ الاقسام في الاجزا مجاز
وجزء الشي بعضه ومن ثم لم يصح وقوع الشي خبرا عن جزئه
قوله كما فعل الزجاجي في جمله اشارة الى ان المص رحمه الله
تعالى تابع فيما صنعه لغيره وليس بمخترع له قوله فقال
الظاهر انه معطوف على معبرا اي عبر عنها بالاقسام مجازا فقال
قوله اي اجزا الكلام من جهة تركيبه من مجموع ما جواب
عما يقال جعل الاسم والفعل والحرف اجزا الكلام يقتضي توقف
حقيقة الكلام عليها مع ان حقيقة الكلام لا يتوقف عليها كما
بيناه في الاصل وحاصل الجواب ان المراد الاجزا التي يتركب
من مجموعها وجملتها وتركبه من جملتها يقتضي تركبه من كل منها
ويمكن الجواب ايضا بجعل الضمير في اقسامه راجعا الى الكلام
بمعنى الكلمة وفي كلامه على هذا استخدام نحو اذا نزل السما
بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا ويمكن الجواب
ايضا بجعل الضمير راجعا الى اللفظ بدون قيده فان الضمير
قد يعود الى المقيد بدون قيده فليتأمل ذلك قوله
بالاجماع الاستدلال به مبني على ان اجماع النحاة في الامور
اللغوية معتبر يتعين اتباعه ويمتنع خرقه ووقع لبعض
العلما تردد فيه قوله ولا التفات لمن زاد رابعا الى اخره يدل على خلاف

ما قاله

ما قاله تسميتهم له باسم الفعل وان خواص الاسم موجودة فيه
قوله فانه مخلف عن السكت فان قيل اذا كانت اسما الافعال بمعنى
الفعل فاقترن معناها باحد الازمنة فلا تكون اسما بل افعالا حقيقة
اجيب بانها موضوعة للفظ الفعل ولفظه غير مقترن وانما المقترن
معناه والجواب المختار عند المحققين انها وضعت للمعنى المصدري
ثم استعملت غالبا في معنى الفعل والمراد بالاقتران في معنى الاسم
والفعل ما كان وضعيا قوله وهو على ثلاثة اقسام اي صادق عليها
وقد يقال لو اسقط لفظه على لكان اخصر واظهر وقد استدل
الشارح على انحصار الاسم في الاقسام المذكورة في شرح الازهرية
بقوله لانه لا يخلو اما ان يصلح لكل جنس او لا الاول المبهم والثاني
اما ان يكون كناية عن غيره او لا الاول المضمر والثاني المظهر قوله
جا لمعنى اي وضع لمعنى قوله نحو هل اي فتدخل على الفعل نحو هل
قام زيد وعلى الاسم نحو هل زيد قائم وهي حرف استفهام لطلب التصديق
ويقال فيها ال بابدال هائها همزة ولا يليها في ما ذكر عدهم لها في باب
الاشتغال مما يختص بالفعل لانه اذا ال اذا وقع الفعل في حيزها
لا مطلقا وذلك كما قال الرضي لان اصلها ان تكون بمعنى قد فقيل اهل
وكثر استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال استغنا بها
عنها واقامة لها مقامها وقد جات على الاصل نحو قوله تعالى اهل اتى على
الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال ثم
تطفلت على الهمزة فان رات فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت
الى الالف المألوف وعانقته وان لم تره في حيزها سلت عنه ذاهلة
انتهى وقد يراد بالاستفهام بها النفي نحو هل جزا الاحسان الا الاحسان
اي ما في مجيئها بمعنى قد فاثبته جماعة وفسروا به قوله تعالى هل اتى على
الانسان اي قد وانكره جماعة منهم الشيخ ابو حيان قال لم يقم على ذلك دليل
واضح انما هو شي قاله المفسرون في الاية وهو تفسير معنى لا تفسير
اعراب ولا يرجع اليهم في مثل هذا فقال جماعة منهم الزمخشري

انه معناها ابدا وان الاستفهام المفهوم منها من همزة مقدرة وقال ابن مالك
انه معناها اذا اقترنت بالهمزة قوله اذا كانت اجزاء كلمة لا وجه
لهذا التقييد فان حروف التهجي لا معنى لها مطلقا لان حروف التهجي
انما هي مسميات اسماء حروف التهجي فان الهمزة والبا الى الاخر اسماء
مسمياتها ا ب ج الى الاخر كالرجل والفرس قال الخليل لاصحابه
كيف تنطقون بالجيم من جعفر فقالوا جيم فقال انما نطقتم بالاسم
ولم تنطقوا بالمسئول عنه والجواب ج لانه المسمى ويلزم على التقييد
ان الف ب ج الى الاخر اسما لانها ليست اجزا كلمة وهو باطل
فان قيل قد قال الصفار في شرح كتاب سيبويه الحرف يطلقه
سيبويه على الاسم والفعل وعليه فالتقييد له وجه قلت الذي
يطلقه سيبويه به على ما ذكر هو الحرف والكلام في حرف الهجا ولم ينقل
ان سيبويه ولا غيره يطلق حرف الهجا على الاسم فافهم وتامل
وناد بلسان الحال فما ذا بعد الحق الا الضلال قوله
واذا اردت الى اخره اشار به الى ان قول المص فالاسم الى اخره
جواب شرط مقدر قوله فالاسم اي ما صدقاته قوله
المتقدم في التقسيم فضيته ان المقام للاضمار فلعل العدول
الى الاظهار لانه اوضح للمبتدي المقصود بالذات بالكتاب
ولان الاضمار يوهم خلاف المقصود لانه يوهم رجوعه الى الحرف
لكونه اقرب مذكور وفيه اشارة الى ان الالف واللام
للعهد الذكرى لتقدم مصحوبها ذكرا في قوله واقسامه
ثلاثة اسم وفعل وحرف قوله من قسيميه قسيم الشي
كما تقدم هو ما كان مقابلا له ومنه رجا معه تحت شي اخر
قوله بالخفض انما اختص الخفض بالاسم حتى صح جعله
علامة لان كل مجرور مخبر عنه في المعنى ولا يخبر الا عن الاسم
فلا يجر الا الاسم فان قيل فكان ينبغي التعريف بمطلق الاخبار
عنه لا بخصوص الخفض فالجواب ان الاخبار عنه علامة

خفي وان الاخبار عنه لا يدركه المبتدي بخلاف الخفض هذا
وللقايل ان يقول مجرد هذا الا لبل وامثاله لا يكفي في المطلوب
اذ المقصود ذكر الباعث على فعلهم فبينا وجه على فعلهم
غير كاف اذ قد يقال لم لم يجعل المجرور غير مخبر عنه
فيه خل الفعل كما انه لم يخص الرفع بالاسما عليه قد ل الفعل
فليتدبر كذا قاله استاذ شيخنا قوله والخفض اي لفظه
قوله عبارة وليست ال للعهد ولا غيره لانه لم يرد مفهومه
كذلك والعبارة مصدر عبر كنص اي تلفظ بما يدل بمعنى
اسم المفعول اي معبر به قوله عبارة عن الكسرة
التي تحدث عند دخول عامل الخفض فان قيل حيث فسر
الخفض بالكسرة المذكورة لزم الدور لانه لا يعلم كون تلك الكسرة
المذكورة خفضا الا اذا علم انما فيه اسم اذ صورة تلك الصورة
توجد في غير الاسم فالجواب ممنوع بل قد يمكن معرفة كون تلك
الكسرة خفضا قبل معرفة ان ما دخلت عليه اسم كان يعلمه
بعامله المخصوص كحرف الجر وفيه نظر لتوقف التمييز حينئذ
على العامل فلم يمكن التمييز حينئذ بمجرد الخفض هذا وقد يقال
في هذا التعريف قصور ودور اما القصور فلانه لا يتناول
ما ناب عن الكسرة من فتحة وياء واما الدور فلاخذ المعرف
في التعريف فليتدبر فان قيل هلا فسر الخفض بكون الكلمة
مخفوضة بواسطة حرف ملفوظ به او مقدر قلت لان
تفسيره بذلك يوجب استدراك حروف الخفض ولا يخفى
عليك ان التعريف الذي ذكره انما يأتي على القول بان الاعراب
لفظي واما على القول بانه معنوي فانه تغيير مخصوص
علامته الكسرة وما ناب عنها قوله يتبع الاخر

اي اخر الكلمة حقيقة او حكما اى تتفرع عليه ويقع بعده فتدخل
تنوين نحو زيد وخرج نون نحو لدن ونون انطلق في احرنجم
انطلق اذ لم يتفرع على الاخر **قوله** وتفارقه في الخط
اراد بالخط ان تكتب بصورتها او بعوضها من الالف ليخرج
نون التوكيد الخفيفة ولم يحتج في خروجها لزيادة
لغير توكيد ولا يرد عليه نحو زيدا في الوقف حيث تكتب
بعوضها لان المفارقة في الخط يكفي فيها بعض الاحوال
كالدرج هنا **قوله** استغناء عنها تكرارا لكلمة
عند الضبط بالعلم وقال الرضي وانما لم يرسم للتنوين بدل لان
الكتابة مبنية على الوقف والتنوين يسقط فيه جرا ورفعا
قوله نحو زيد ورجل وصه ومسلمات وحينئذ اشار بتعدد
الامثلة الى اقسام التنوين المختص بالاسم وهي اربعة الاول
تنوين التمكين كرجل وزيد وفايدته الدلالة على خفة الاسم
وتمكنه في باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف فيبني ولا الفعل
فيمنع من الصرف الثاني تنوين التنكير وهو اللاحق
لبعض المبنيات للدلالة على التنكير تقول سيبويه
بلا تنوين اذا اردت شخصا معينا اسمه ذلك وايه بلا تنوين
اذا استزدت مخاطبك من حديث معين فان اردت شخصا
ما اسمه سيبويه او استزادة من حديث ما نونتهما فسيبويه
بلا تنوين معرفة بالعلمية وايه بلا تنوين معرفة من قبيل
المعرف بال العهدية اي الحد المعهود فنقل وفايدته الدلالة
على ان ما لحقه اريد به غير معين الثالث تنوين المقابلة
وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم جعلوه في مقابلة النون
في جمع المذكر السالم فان الالف والتاء في جمع المؤنث السالم
علامة الجمع كالواو في جمع المذكر فزيد التنوين في اخرها ليقابلها

حتى

وجه المعادلة

حتى لا يلزم مزيد الفرع على الاصل الرابع تنوين العوض اللاحق
لاذ في نحو يومئذ وحينئذ عوضا عن الجملة المضاف اليها فان
اصل يومئذ مثلا يوم اذ كان كذا فحذفت الجملة وعوض عنها
التنوين وكسرت دال اذ لالتقاء الساكنين واضافة يوم الى
اذ قال ابن مالك من اضافة احد المترادفين الى الاخر وقال
الدماميني لعل الاضافة فيه للبيان مثلها في شجر اراك
اي يوم هو وقت كذا انتهى وكاللاحق للجموع المعتلة الاخر
على فواعل نحو جوار في حال الرفع والجر عوضا عن اليا
المحذوفة ولا خلاف في النصب انه جواري وانه غير منصرف
واختلفوا في كون جوار رفعا وجرا منصرفا او غير منصرف
والحق انه غير منصرف وان اصله جواري تنوين الصرف
نظرا الى ان الاصل في الاسما الصرف وان الاعلال مقدم على منع
الصرف استثقلت الحركة على اليا فحذفت فالتقا ساكنان
اليا والتنوين فحذفت اليا للساكنين ثم وجد بعد الاعلال
صيغة الجمع الاقصى حاصله تقديرا لان المحذوف للاعلال كالثابت
فحذف تنوين الصرف ثم خيف رجوع اليا لزوال الساكنين
في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية
فعوض التنوين من اليا بخلاف نحو اشقى واحوى فانه قدم
الاعلال في مثلهما ايضا ووجد عليه منع الصرف بعد الاعلال
حاصله لان الف احوى المنون ثابت تقديرا فهو على وزن
افعل فحذف تنوين الصرف لكن لم يعوض التنوين من الالف
المحذوفة ولا من حركة اللام كما فعل في جوار لان احوى بالالف
اخف منه بالتنوين واما جوار فهو بالتنوين اخف منه باليا
قوله لوجود التنوين في اخرها اي مع اخرها ودخول
الالف واللام اي المعرفة وانما اختصت بالاسم حتى صحت

٢ الذي هو جمع المذكر السالم

وعواش
نحو لم جوار وعوار
اصله جواري
وعو اشي الفر
ثم استثقلت
على اليا فحذفت
ثم التقا معنا
ساكنان
اليا الساكنة
والتنوين
فحذفت
اليا لالتقا
الساكنين
فصار الاسم
على صيغة
منتهى الجموع
تقديرا فحذف
تنوين الصرف
فخيف ...

ان تجعل علامة له يعرف بها لانها موضوعة للتعريف ورفع الابهام
وانما يقبل ذلك الاسم ويعلم من كون العلة اختصاص التعريف
بالاسم دلالة التعريف مطلقا ولو بالاضافة او بغيرها او الاشارة
او الاضمار او العلمية على الاسمية ففي ذكر الالف واللام تنبيه
على جميع ذلك ويمكن تعميم الالف واللام فتشمل الزايدة
والموصولة لانهما من خصايص الاسما ولا يرد ان الموصولة
تدخل الفعل لشذوذه والمراد دخول لا شذوذ فيه كما
هو المتبادر من اطلاقه ولان الزايدة تدخل الحرف وهي الذي
في راي من زعمها حرفا لانه راي مردود وكال بدلها وهو ام
في لغة حمير فان قلت لم اختار هذه العلامات مع كثرة علامات
الاسم اذ منها لا العاطفة وكونه ذا حال وتمييزا ومستثنى
ومستثنى منه ومفعولا وموصوفا وموكدا معنويا
وعطف بيان ومضمرا ومرجعا له ومصغرا ومنسوبا
ومنصرفا وغيره ومنادى ومضافا ومرخما ومبني ومجموعا
ومسندا اليه قلت لشهرتها على غيرها اختارها فان المشهور
اسهل فهما واقرب قبولا فان قلت لو قال ودخول حرف
التعريف ليشمل حرف الندا والالف والميم في قوله عليه
الصلاة والسلام ليس من امبر امصيام في امسفر
لكان اولى قلت فيما ذكر ترك لغير المشهور قوله ودخول
الالف واللام عليه في اوله اي على اوله فيكون بدلا من قوله
عليه او في بمعنى مع كما في قوله تعالى ادخلوا في امم
قوله ودخول حرف الخفض نبه باعادة المضاف
على ان حروف الخفض معطوف على الالف واللام قوله
وعكس الترتيب الطبيعي والترتيب في اللغة جعل كل شي
في مرتبته وفي عرف المنطقيين جعل الاشيا المتعددة

بحيث

بحيث يطلق عليها اسم الواحد وفي عرف النحاة ثبوت المحكوم
به لاشيا متعددة في ازمنة متتالية والطبيعي ان يكون ذلك
بسبب الطبع وقد يتوقف في ذلك اشعار الخ فيه نظر اذ لا اشعار
للعطف المذكور بذلك وان صدق بذلك وقد يقال اشعار من المض
فلا نظر قوله وعطف العلامات فيه تغليب بما لا يخفى قوله
ثم استطراد معطوف على مفهوم اي فاذكر ذا ثم استطرد ومثله
تابع والاستطراد ان يذكر عقبه سوق الكلام لغرض ما يكون
له نوع تعلق به ولا يكون السوق لاجله واصله ان الصايد قصد
صيدا اخر فطرده لا عن قصد ومضى في اثره وقد يتوقف في كون
ذلك استطرادا لانه لما ذكر ان الاسم يعرف بدخول حروف الخفض
احتاج الى بيانها فكان قايلا يقول وما حروف الخفض فقال
وهي من الى اخره قوله وهي اي حروف الخفض فان قيل
حروف الخفض عام ودلالة العام كلية بمعنى ان المحكوم عليه
كل فرد فمعنى العبارة ان كل حرف بعينه من حروف الخفض
من وما عطف عليه وهو باطل قلت الحكم على العام تارة يكون
على كل فرد وهو الاكثر وتارة على المجموع كما في رجال البلد يحملون
الصخرة العظيمة وذلك امر مشهور في الاصول وغيرها وكلام المص
من هذا القبيل اي مجموع حروف الخفض قوله من الى اخره الخبر
مجموع المعطوف والمعطوف عليه فلا اشكال في الحمل على حروف الخفض ووجهه
تقديم العطف على الربط في الاخبار وذلك بان يجمع المتعدد اولا في هذه
الصورة بالعطف اولا ثم يجعل خبرا فان قيل في كلام المص الاخبار
بالحروف والحروف لا يصلح للاخبار به ولا عنه لانه موضوع لنسب
مخصوصة من حيث انها لوحظت رابطة بين شيئين مخصوصين
لا لذاتها قلت معنى قولهم الحرف لا يخبر به انه لا يخبر بمعناه
معبرا عنه بمجرد لفظه كما ان معنى قولهم الحرف لا يخبر عنه انه لا

يخبر عن معناه معبرا عنه بمجرد لفظه والا فلفظ الحرف يخبر به كقولنا
الحرف في ولا ولفظ الفعل يخبر عنه كقولنا ضرب فعل ماض وكذا المعنى اذا
لم يعبر عنه بمجرد لفظه كقولنا بعض ما لا يخبر به معنى في ومعنى ضرب لا يخبر
عنه ومن معانيها الابتدا اي بيان ابتدا المسافة مكانا او زمانا قال الرضي كثيرا
ما يجري في كلامهم ان من لابتدا الغاية والى لانتها الغاية ولفظ الغاية يستعمل
بمعنى النهاية وبمعنى المد او المراد بالغاية في قولهم ابتدا الغاية وانتها الغاية
جميع المسافة اذ لا معنى لابتدا الغاية وانتها النهاية ثم لابتدا الغاية في غير
الزمان عند البصريين سوا كان المجرور بها مكانا نحو سرت من البصرة او غيره
نحو هذا الكتاب من زيد الى عمرو واجاز الكوفيون استعمالها في الزمان ايضا
ويعرف معنى من الابتدائية بان يحسن في مقابلتها الى او ما يفيد فايدتها
نحو قولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم اي التجي منه اليه فكانه يقول
ابتدات بالاستعاذة من الشيطان فهو محل ابتدائه ذلك الفعل وسنبين
هنا وفيما ياتي بقوله ومن معانيها الى اخره على ان لها معاني اخر فمنها التبيين
اي بيان المراد من غيره فلا بد ان يصح تفسير ذلك الغير بما ذكر بعدها مع
والطلاقه عليه نحو اجتنب الرجس من الاوثان والمبين بحسب الظاهر
يجوز ان يكون مذكورا متقدما او موخرا نحو عندي من المال ما يكفي وان
يكون مقدرا نحو كسرت من زيد يدا اي شيا من عضو زيد ويدا عطف
بيان له لكن صرح الشيخ الرضي بانه اذا تاخر المبين فمن في الحقيقة بيان لمبهم
مقدر وما بعده عطف بيان والمبين في الحقيقة يجب ان يكون
مقدما قطعا الا انه مذكور او مقدر ومنها التبعيض اي بيان ان هناك
شيا هو بعض ما ذكر بعدها وعلامته ان يصح في الجملة وضع لفظ بعض
مكانه بقول اخذت من الدراهم واذا قلت عشرون من الدراهم
فان اشرت بالدراهم الى دراهم معينة اكثر من عشرين فمن
تبعيضيه لان العشرين بعضها وان قصدت بالدراهم جنسها فهي
تبيينيه لصحة اطلاق اسم المجرور على العشرين قوله

ومن معانيها الانتها اي بيان اخر المسافة من زمان او مكان فتكون ما بعدها منتهى
المسافة نحو سرت الى الكوفة فالكوفة منتهى مسافة وقطع السير فيها قال الرضي
اعلم ان الى يستعمل في انتها غاية الزمان والمكان بلا خلاف نحو اتموا الصيام
الى الليل والاكثر عدم دخول حد الموضع الى ذلك الموضع فالموضعان لا يدخلان
في الشرا ويجوز دخولها فيه مع القرينة قال بعضهم ما بعد الى ظاهر الدخول فيما قبلها
فلا يستعمل في غيره الا مجازا وقيل ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو
اكلت السمكة الى راسها فالظاهر الدخول والا فالظاهر عدم الدخول نحو اتموا
الصيام الى الليل والمذهب هو الاول وقد تكون بمعنى مع نحو من انصاري
الى الله اي مع الله وكقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم وقال الرضي التحقيق
انها بمعنى الانتها اي تضيفوها الى اموالكم وكذا قوله تعالى الى المرافق اي
مضافة الى المرافق والذود الى الذود ابل اي مضافة الى الذود ابل قوله
ومن معانيها المجاوزة اي بعد شي عن المجرور بها بسبب ايجاد مصدر المعدى بها
نحو رميت عن القوس اي بعد السهم عن القوس بسبب الرمي وكذا اطعمه عن
الجوع اي بعده عن الجوع بسبب الاطعام وكذا اديت الدين عن زيد وقولهم
رويت عنه علما واخذت عنه مجاز كانك نقلته عنه وقولك جلست
عن يمينه اي تراخيت عن موضع يمينه بالجلوس وقوله تعالى يخالفون
عن امره مضمن معنى يتجاوزون وطبقا عن طبق اي طبقا متجاوزا في الشدة
عن طبق اخر دونه فيكون كل طبق اعظم في الشدة مما قبله وقوله
عن طبق صفة طبقا وليس المراد طبقين فقط بل المقصود جنس الطباق
كل واحد منها اعظم من الاخر فهو مثل التثنية في لبيك وقوله تعالى كرتين
والمراد في الكل التكثير والتكرير واقتصر على اقل مراتب التكرير وهو الاثنان
تحقيقا قوله ومن معانيها الاستعلا اي بيان ان شيا فوق
واستعلى على ما بعدها حقيقة نحو زيد على السطح او حكما ومجازا نحو عليه
دين فالدين للزومه [illegible] كانه ركب عليه او حمل على ظهره فكانه فوقه
قال الرضي [illegible] على قضا الصلاة وعليه القصاص لان الحقوق

الابتدا والانتها في الحدود
فاذا قلت اشتريت من هذا
الموضع الى ذلك الموضع فالموضعان
لا هو صح صح

كالطار اكبة لمن يلزمه وكذا قوله تعالى كان على ربك حتما مقضيا تعالى عن
استعلا شي عليه ولكنه اذا صار الشي مشهورا في الاستعمال في شي لم يراع اصل
معناه نحو ما اعظم الله ومنه توكلت على الله كانك تحمل ثقلك عليه ومنه توكل
على الله وتكون ايضا بمعنى من نحو اذا اكتالوا على الناس يستوفون ومنه خبر
بني الاسلام على خمس اي بني وركب منها ولهذا اجاب عما يقال ان الخمس
هي الاسلام فكيف يكون الاسلام مبنيا عليها والمبني غير المبني عليه واجاب
عنه الكرماني بان الاسلام هو المجموع غير كل واحد من اركانه **قوله**
ومن معانيها الظرفية اي بيان ان مدخولها ظرف لشي حقيقة نحو زيد في
الدار او مجازا نحو نظرت في الكتاب وتفكر في العلم وانا في حاجتك لكون الكتاب
والعلم والحاجة شاغلة للنظر والتفكر والمتكلم مشتملة عليها اشتمال الظرف
على المظروف فكانها محيطة بها من جوانبها وتجي بمعنى مع في قوله تعالى
ادخلي في عبادي قيل والاولى ابقاها بمعناها اي خالصة في زمرة عبادي
قوله رب بضم الرا فيها ثمان لغات اشهرها ضم الرا وفتح البا
المشددة والثانية ضم الرا وفتح البا المخففة والثالثة ضم الرا وضم البا المخففة
والرابعة ضم الرا واسكان البا المخففة والخامسة فتح الرا وفتح البا المشددة
والسادسة فتح الرا وفتح البا المخففة والسابعة والثامنة ضم الرا وفتح الرا
مشددة ومخففة بعدها تا مفتوحة **قوله** ومن معانيها
التقليل قال الرضي ووضع رب للتقليل يقول في جواب من قال
ما لقيت رجلا رب رجل لقيت اي لا تنكر لقاي الرجال بالمرة فاني
لقيت منهم شيا وان كان قليلا قال ابن السراج النحاة كالمجمعين
على ان رب جواب كلام اما ظاهر او مقدر فهي في الاصل موضوعة لجواب
كلام فعل ماض منفي فلهذا لا يجوز ان رب رجل كريم اضرب هذا
الذي ذكرنا من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل
كالمجاز المحتاج الى القرينة **قوله** والبا [illegible] لما كان كل من البا
والكاف واللام موضوعا على حرف واحد عبر عنه [illegible] باسمه بخلاف

باسمه

ما سبق فانه موضوع على اكثر من حرف فلذا عبر عنه بلفظه **قوله**
ومن معانيها التعدية اعلم ان با التعدية تسمى با النقل وهي المعاقبة
للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالبا واما التعدية
بمعنى ايصال معنى الفعل الى الاسم فمشتركة بين حروف الجر التي ليست
بزائدة ولا في حكم الزائدة وتجي للالصاق اي لبيان لصوق
امر الى ما بعدها حقيقة نحو به دا اي التصق به او حكما
نحو مررت بزيد اي التصق المرور بمكان يقرب منه
فكانه ملتصق به وللاستعانة اي لبيان ان معناه معين
للفاعل في صدور الفعل واله له نحو كتبت بالقلم وخطت
بالابرة وبتوفيق الله حججت وهذا المعنى مجاز للالصاق
وللمصاحبة اي لبيان ان ما بعده مع ما قبله ومصاحب
له سوا كان ملصقا به او لا نحو اشتريت الفرس بسرجه
اي هو معه ونحو دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به وللمقابلة
اي لبيان ان ما بعده في مقابلة شي وبازائه نحو اشتريت
هذا بذاك وللظرفية اي لبيان ان ما بعده ظرف فيكون بمعنى
في نحو جلست بالمسجد اي فيه وتجي زائدة قياسا في الخبر
والاستفهام نحو هل اي اذا دخلت على خبر المبتدا او كان او ان
ونحوها ويكون في الكلام استفهام بهل خاصة نحو هل زيد
بقايم ولا يقال ازيد بقايم او نفي بليس نحو ليس زيد براكب
وبما نحو ما زيد براكب وقيل بلا النافية ايضا نحو لا خير
بخير بعده النار **قوله** نحو مررت بالوادي اي صيرت

الوادي ممرورا به ويحتمل ان يكون بمعنى في وان تكون
للالصاق وان تكون للتعدية قوله ومن معانيها التشبيه
اي بيان ان شيئا له مشاركة مع ما مدخوله في شي قوله واللام
قال الرضي لام الجر مكسورة مع غير الضمير مفتوحة معه وكسرها
ايضا معه لغة خزاعية وربما فتحت قبل ان المضمرة نحو لتعلم
بفتح الميم ونقل فتحها مع جميع المظهرات اعلم ان كل كلمة على حرف
واحد كالواو والفا ولام الابتدا فتحها لثقل الضمة والكسرة
على الكلمة التي هي غاية الخفة بكونها على حرف واحد وانما كسرت
باء الجر ولامه لموافقة معموليهما ولم تكسر كاف التشبيه لانها
تكون اسما ايضا نحوها اذ ليس بالاصالة بل للقيام في مقام الحرف
عند من قال ان المضاف هو الجار وانما انفتح لام الجر الداخلة
على المضمر على فتحها الحاقا لها بساير اللامات كلام الابتدا ولام
جواب لو وغير ذلك وانما خص لام المضمر بذلك لانها لا تلتبس
اذن بغيرها من اللامات اذ المضمر المجرور غير المرفوع ولو
فتحت في غير الضمير لالتبست بلام الابتدا والفرق بالاعراب
لا يتم اذ ربما يكون الظاهر مبنيا او موقوفا عليه انتهى قوله
ومن معانيها الملك قال الرضي وفائدة الاختصاص اما بالملكية نحو
المال لزيد او بغيرها نحو الجل للفرس والجنة للمؤمن والابن لزيد
والتي تسمى لام العاقبة نحو ذرانا لجهنم ولدوا للموت فرع
لام الاختصاص اما بالملكية كان خلقهم لجهنم وولادتهم للموت
وكذا التي للتعليل نحو جيتك للسمن وللضرب اذ المجي مختص به

بذلك

بذلك واللام المقوية للعامل الضعيف بتاخيره عن معموله
نحو لزيد ضربت وبكونه اسم فاعل نحو انا ضارب لزيد
او مصدرا نحو ضربي لزيد حسن وبكونه مقدرا نحو يالزيد
ويا لله لام الاختصاص وقد يجي بمعنى الى نحو سمع الله لمن حمده
اي استمع الله الى من حمده وبمعنى على نحو تله للجبين اي عليه
ويخرون للاذقان اي عليها وقد يجي زايدة نحو ردف لكم اي
ردفكم لان ردف يتعدى بنفسه وهي في لا ابا لك زايدة
عند سيبويه قوله وحروف القسم من حروف الجر اشار
به الى ان حروف القسم معطوف على من ويحتمل عطفه
على الالف واللام ويكون من ذكر الخاص بعد ذكر العام قوله
وهي اي حروف القسم اي مجموعها فهو من باب رجال البلد يحملون
الصخرة العظيمة قوله ثلاثة اشار به الى ان الخبر مجموع الواو
والبا والتا فلا يشكل الحمل على الحروف فالخبر متعدد صورة لا
حقيقة ووجهه تقديم العطف على الربط وفيه بحث دقيق
يدركه من اتقن قوله الواو والبا والتا اقتصر على الثلاثة
هو المشهور وقال الرضي اعلم ان واو القسم لها ثلاثة شروط
احدها حذف فعل القسم معها فلا يقال اقسم والله وذلك
لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اي البا
والثاني ان لا تستعمل في قسم السوال فلا يقال والله اخبرني
كما يقال بالله اخبرني والثالث انها لا تدخل على الضمير فلا
يقال وك كما يقال بك واختصاصها بالحكمين الاخيرين لانها

نزع الباء وبدلا وانما حكم باصالتها لان اصلها الالصاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به وابدلت الواو منها لان بينهما تناسبا لفظيا لكونهما شفهيتين ومعنويا الا ترى ان في واو العطف واو العرف معنى الجمعية القريبة من معنى الالصاق والتاء بدله من الواو كما في وراث وتراث ووكله وتكله فلذا انحطت عن الواو فلم تدخل الا على لفظ الله وفيها الخصايص الثلاث التي كانت في الواو وحكى الاخفش تربي وترب الكعبة وهو شاذ وقد علم من كلام الرضي ان معنى حروف القسم الالصاق كان القسم ملصق بالمقسم به لصوق الفا بالرجل قوله ها الله اي باثبات الفها وقطع همزة الله اي على سبيل الجواز والا فيجوز حذف الفها ويجوز وصل الف الله ايضا كما صرحوا بذلك وعبارة المغني ها الله بقطع الهمزة ووصلها وكلاهما مع اثبات الفها وحذفها انتهى وعبارة التسهيل في باب القسم وان كان اي المقسم به الله جاز جره بعوض من اثبات الالف اي فتقول ها الله بهمزة بعدها الف اوها محذوفة الالف وثانيهما مع وصل الف الله وقطعها انتهى قوله لله لا يوخر الاجل بكسر لام لله وتقدم انه نقل فتح اللام مع جميع المظهرات اي والله ويفيد التعجب مما بعده ولذا لا تستعمل الا في الامر العظيم الذي يستحق ان يتعجب منه نحو لله لتبعثن فلا يقال لله لقد قام زيد قال الرضي ولام الجر بمعنى الواو وكما ذكرنا مختصة ايضا بلفظ الله في الامور العظام انتهى قوله بكسر الفا احترز به عن الفعل بفتح الفا فانه

مصد

مصدر واما المكسورة الفا فانه اسم لكلمة مخصوصة وكون المكسورة الفا اسما لما ذكر والمفتوح الفا مصدرا انما هو بحسب الاصطلاح واما في اللغة فهما مصدران لفعل يفعل قوله بقد الحرفية اي بقبوله او بدخول قد الحرفية فان قيل كان المص ان يقيد بالحرفية قلت مراده الحرفية فان قلت المراد لا يدفع الايراد كما اشتهر قلت بلى نعم اذا دل عليه دليل وهو هنا كذلك لان قد عند الاطلاق انما تنصرف للحرفية فحملناها على ذلك لانه لا صارف لها عنه فان قيل فلا فايدة في تقييد الشارح بالحرفية لانها حيث اطلقت اختصت بالحرفية ولا تقع على غيرها الا مقيدة قلت قد يكون القيد لبيان الواقع ودفع الايهام وح لا حشو ولا زيادة وانما الحشو والزيادة ما جي به لا لواحد من امور ثلاثة الادخال والاخراج وبيان الواقع وانما اختصت قد بالفعل حتى صح ان تجعل علامة له لانها انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتعليل الفعل او تحقيقه وشي من ذلك لا يتحقق الا في الفعل قوله وتدخل على الماضي الخ قال في المغني واما الحرفية المختصة بالفعل المتصرف المتصرف الخبري المثبت المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس وهي معه كالجز فلا تفصل منه بشي اللهم الا بالقسم كقوله اخالد قد والله اوطات عشوة وما انا قيل المعروف فيها بعنف وسمع قد لعمري بت ساهرا وقد والله احسنت وقد تحذف بعدها كقوله افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد قال واما قول عدي

قال في الصحاح تقال قد اوطاته عشوة وبفتح اوله وضمه اي امرا ملتبسا

لولا الحيا وان راسي قد عدى حسبي فيه المشيب لزرت ام القاسم
فعسي هنا بمعني اشتد وليست عسي الجامدة انتهى قوله
بخلاف قد الاسمية الخ قال في المغني وهذه اي التي هي اسم مرادف
لحسب تستعمل على وجهين مبنية وهو الغالب لشبهها
بقد الحرفية في لفظها ولكثير من الحروف في وضعها ويقال في
هذه قد زيد درهم بالسكون وقدني بالنون حرصا على
على بقا السكون لانه الاصل فيما يبنون ومعربة وهو قليل
يقال قد زيد درهم بالرفع اي لقد كما هو ظاهر كما يقال
حسبه درهم وقدي بغير نون كما يقال حسبي انتهى
قال الدماميني وجه الاعراب ما عارض وجه تحتم البنا من
ملازمتها للاضافة وهو مشكل لان الشبه الوضعي موجود
وهو كاف في تحتم البنا فما وجه الاعراب فان قلت ملازمتها
للاضافة قلت لو صح دافعا للبنا لم يبن في قد زيد درهم
بالسكون وهي حالتها الغالبة انتهى واجيب بان ملازمتها للاضافة
ليست دافعة لبنائها بل لتحتمها فكذا جاز اعرابها قوله والسين
وسوف اي بقبولهما او دخولهما وانما اختصا بالفعل حتى صح
ان يجعلا علامة له يعرف بها لان الاول يدل على الاستقبال
القريب والثاني على الاستقبال البعيد قال المولى سعد الدين
وهما حرف تنفيس ومعناه تاخير الفعل في الزمان المستقبل
وعدم التضييق في الحال يقال نفسته اي وسعته وسوف
اكثر تنفيسا من السين وتخفف بحذف الفا الذي كان

متحركا

متحركا لاجل الساكنين فيقال سو وقد يقال سي بقلب الواو
يا وقد يحذف الواو فتسكن الفا الذي كان متحركا لاجل الساكنين
فيقال سف افعل وقيل ان السين منقوص من سوف دلالة
بتقليل الحرف على تقريب الفعل انتهى ولما كانت السين عند
الاطلاق انما تنصرف الى سين الاستقبال استغني عن تقييدها
بغير سين الكسكسة في بكر وهي اللاحقة بكاف المونث سينا
والكشكشة في تميم وهي الشين التي الحقها بكاف المونث اذا
وقعت من يقول اكرمتكش ومررت بكش وعن معاوية
انه قال من افصح الناس فقام رجل من جرم وجرم من فصحا
الناس فقال قوم تباعدوا عن فراتية العراق وتيامنوا عن كشكشة
تميم وتياسروا عن كسكسة بكر ليست فيهم غمغمة قضاعة
ولا طمطمانية حمير فقال معاوية فمن هم قال قومي قوله
وتا التانيث الساكنة اي بصحة دخولها عليه او بدخولها عليه
وانما اختصت تا التانيث الساكنة بالفعل حتى دخلت عليه
لانها تدل على تانيث فاعله او نائب عنه فلا تلحق الاسماء وكذا
والصفات استغنت عنها لما تلحقها من التا المتحركة الدالة
على تانيثها وتانيث موصوفها فلا جرم اختصت بالفعل والمراد
بالساكنة الساكنة وضعا وان تحركت لعارض كالتقا الساكنين
في نحو قالت امراة فعون خلاف المتحركة وضعا بحركة اعراب
فتختص بالاسم كقايمة او بنا فقد تدخل الاسم كلا حول ولا
قوة وقد تدخل الحرف كربت وثمت وانما اسكنت تا التانيث

للفرق بين تا الافعال وتا الاسما ولم يعكس لئلا ينضم ثقل الحركة
الي ثقل الفعل فان قيل تعريف الفعل بهذه العلامات فيه دور لان
معرفة الفعل متوقفة علي معرفة صحة دخولها عليه متوقفة علي
معرفته قلت المراد بصحة دخولها استقامة المعني
وعدم الامتناع بحسب اللغة ولا خفا في امكان معرفة ذلك
بدون معرفة ان ما دخلت عليه فعل تامل قوله والحرف
ما لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل ان قيل هذا تعريف بالاعم
لصدقه علي الجملة فانها لا يصلح معها دليل الاسم ولا دليل الفعل
بحسب اللغة قلت ما عبارة عن الكلمة بقرينة كون الحرف
من اقسام الكلمة فحاصله ان الحرف كلمة لا يصلح معها دليل الاسم
ولا دليل الفعل وتفسير ما بكلمة يندفع ايضا الخط ونحوه فان
قيل ان اراد بدليل الاسم ودليل الفعل ما ذكره المصنف فقط
ورد عليه ان لنا كلمات كثيرة لا تقبل ما ذكره المصنف وليست
بحرف وان اراد ما ذكره المص وما لم يذكره فهو حواله علي مجهول
قلت نختار الاول وغاية ما يلزم ان هذا التعريف من
قبيل التعريف بالاعم وقد اجازه المتقدمون لانه يستفيد
به التمييز في الجملة ونختار الثاني ونقول ان المقصود بوضع
هذه المقدمة المبتدي وهو لا يستقل بالاستفادة والتوقيف
يبين له ما لم يذكره المص فان قيل ما ذكره المص لا يحسن التعريف
به لانه يقتضي ان المبتدي لا يعرف الحرف حتي يعرف جميع الامور
التي تدل علي الاسم وعلي الفعل ويعلم عدم صلوح الكلمة بحسب

اللغة لها وفي هذا من العسر ما لا خفا فيه قلت الجواب
ان المقصود بوضع الكتب بالنسبة للمبتدي انما هو استفادته
منها في الجملة للقطع بعجزه عن استفادته منها علي الوجه الكامل
وغالب الالفاظ التي لا يصلح معها شي من العلامات المذكورة
حروف فيستفيد حرفية كثير من الالفاظ بانتفا العلامات
المذكورة وكفي هذا في الاستفادة بالنسبة اليه ولا يضر انه
قد يخطي باعتقاد حرفية بعض الالفاظ لانتفا العلامات عنها
ظاهرا لقلة ذلك بالنسبة لغيره وكما لو اخطا في غير ذلك
فان المبتدي مظنة الخطا اذا اشتغل بالاخذ علي ان المبتدي قطعا
لا يستغني عن التوقيف للقطع بعجزه عن الاستقلال بالافادة
بالنسبة لجميع ما في الكتاب والتوقيف يبين له ما يستفيد به
عدم حرفية تلك الكلمات التي انتفت عنها العلامات المذكورة
مع عدم حرفيتها ومن استحضر ما اعتاده اهل الفنون والمصنفون
فيها من المسامحات بامثال ذلك بل وبما هو دون ذلك كما هو
معلوم من تتبع صنيعهم لم يستبعد شيا مما تقرر قوله
فعدم صلاحيته لدليل الاسم ولدليل الفعل دليل علي حرفيته
قال بعضهم وانما لم يجعل له علامة وجودية كقسيميه لانه
في نفسه علامة فلو جعل له علامة لزم الدور او التسلسل
انتهي وانما دل عدم صلاحيته دليل الاسم ودليل الفعل
علي انتفا الاسمية والفعلية حتي تعين الحرف مع انهما علامة

والعلامة ملزومة لا لازمة فهي مطردة ولا يلزم انعكاسها
اي يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم لانها
مع كونها علامة هي من حيث القبول شرط ولازم فيلزم من
عدم قبولها العدم من جهة كونها شرطا لازما لا من جهة كونها
علامة اذ الشرط يلزم من عدمه العدم واعلم ان احسن ما
يضبط الحرف بالعد لان الحروف محصورة قد عدها ابن فلاح
في مغنيه سبعين حرفا فطرح المشترك ثلاثة عشر احادا
الهمزة والالف والبا والتا والسين والفا والكاف واللام والميم والنون
والها والواو والبا واربعة وعشرون ثنائية آ اوا واي وان
واي وبل وعن وفي وقد وكي ولام ولم ولن وما ومذ ومع ولا ويا
ومن وها وهل ووا وي وتسعة عشر ثلاثية اجل واذن
والي والا والما وانه وان واما وبلي وثم وجير وخلا ورب وسوف
وعدا وعل وليت ونعم وهيا وثلاثة عشر رباعية الا والا واما
ولما وحاشا وحتى وكان وكلا ولعل ولما ولولا ولوما وهلا وخماسي
واحد وهو لكن فقط
ترجمة وهو خبر عن مبتدا محذوف والاصل هذا باب شرح
الاعراب ويجوز نصبه على انه مفعول لفعل محذوف
لدلالة المقام تقديره خذ او افهم او اقرا والاول اولى لان فيه
تبارك الاسناد واتباع الكلام في مثل ذلك غير لائق هنا
اذ لكل مقام مقال والباب ما يدخل منه الى غيره فسمي مبتدا

كل

كل ذلك مفصول بابا لانه يدخل منه الى المقصود ثم سمي
نفس ذلك الكلام بابا للوصول منه الى المعاني وبمعنى المبوب
قال الزمخشري بوب الكتب لان القاري اذا ختم بابا وشرع
في اخر كان انشط وابعث كالمسافر اذا قطع فرسخا ولذا كان
القران سورا قال استاذ شيخنا ولانه اسهل في وجدان المسايل
والرجوع اليها وادعى لحسن الترتيب والنظم والا لربما تذكر
المسايل منتشرة فافهم انتهى والاعراب لغة مصدر اعرب
يقال لمعان منها الابانة اعرب الرجل عن حاجته ابان عنها
واما في الاصطلاح فالجمهور على انه لفظي وبه قال ابن الحاجب
واختاره ابن مالك وعرفه بقوله ما جي به لبيان مقتضى
العامل من حركة او حرف او سكون او حذف اي شي جي به لبيان الامر
الذي يطلبه العامل كالفاعلية والمفعولية والاضافة وقيل
انه معنوي وجرى عليه المصنف قوله تغيير ان قلت
مقصود المص تفسير الاعراب الذي يتصف به اللفظ والتغيير
فعل الشخص فكيف صح تفسيره به وحمله عليه مع ان الخبر عين
المبتدا قلت الجواب عن ذلك ان التغيير بمعنى التغير
لانهم كثيرا ما يطلقون المصدر ويريدون به الحاصل بالمصدر
قوله احوال اشار به الى ان المراد بتغيير الاواخر تغيير حالها
وصفتها والاواخر الكلم ما في اخره من الحروف وهو لا يتغير هذا
وقد يقال لا حاجة الى ما ذكره الشارح والمراد تغيير اواخر
الكلم ذاتا بان يبدل حرف بحرف اخر حقيقة كما في المثنى

والجمع حال النصب والجر وحكما فيهما حال الرفع لان الالف
والواو فيهما صارا التثنية بعد ما كانا الشي واحد اي صارا
علامتين للتثنية والجمع وعلامتين للاعراب بعد ما كانا
للاول فقط لا لانهما يتغيران بعد معاقبين لهما قبله لادايه
الى تعدد حذف علامة التثنية والجمع او صفة بان تتغير لي
حركة بحركة اخرى حقيقة كما في زيد حال نصبه او جره او حكما
كما في غير المنصرف حال جره بعد نصبه ولقائل ان يقول
المراد بتغيير اواخر الكلم تصييرها دالة على الفاعلية مثلا
بعد كونها دالة على غيره فليشمل تغيير الذات وتغيير الصفة
فليتامل قوله اواخر قيل الاواخر جمع واقله ثلاثة فيلزم
ان لا يتحقق الاعراب الا بتغيير ثلاثة اواخر والامر بخلافه
قلت الاضافة ترد لما ترد له اللام وقد صرح علماء التفسير
والاصول بان لام التعريف التي للجنس تبطل معنى الجمعية فالمراد
جنس الاواخر الصادق بالواحد وبالاكثر ولعل التعبير بصيغة
الجمع للاشعار بتعدد انواعها وتنوع التغيير وقد يجاب
بحذف مضاف اي احد اواخر الكلم وخرج عنه بتقييد الاواخر
تغيير غير الاواخر كتغيير فليس وافلس في فلس فان قيل قيد
الاواخر مستدرك لان ما خرج به يخرج بما بعده لان التغيير
بسبب العوامل لا يكون الا في الاخر قلت لو سلم ذلك فالقيد
لا يجب ان يكون المقصود به الاحتراز بل قد يكون لغيره كبيان
الواقع وتحقيق اخر الماهية فلا استدراك فلما ذكره لذلك

ناسب

ناسب اخراج ما ذكر به لسبقه لكنه قد تخرج بمجموع تغييرين
لاخرين وتغييرات لاواخر فليتامل قوله الكلم ان قيل الكلم
اسم جنس جمعي اي لا يطلق على اقل ثلاث كلمات وان لم يتحد نوعها
افادت ام لا فلا يدخل في التعريف تغيير اخر كلمة او كلمتين قلت
قد صرح علماء الاصول والتفسير والنحو كما تقدم بان لام التعريف
التي للجنس تبطل معنى الجمع فالمراد جنس الكلم وقد يجاب بحذف
المضاف اي احد الكلم والكلم بمعنى الكلمات وانما عدل عن ايراد
الكلمات الى ايراد الكلم لانه اخف ولا مزية لاحدهما على الاخر
في المعنى فالاخف لفظا اولى من الاثقل قوله حقيقة كاخر زيد
او حكما كاخر يد تفصيل للاواخر فيشمل تغيير التثنية والجمع
لان النون فيهما بمنزلة التنوين فكما ان التنوين لعروضه لم يخرج
ما قبله عن ان يكون اخر الحروف فكذا النونات وتغيير مفرد
حذف اخره ثم اعرب بالحرف كاخوك عند من يقول الا واخر
تغير لان القائم مقام الشي كالشي وانما جعل الاعراب في الاخر
لانه دال على الوصف اي كونه عمدة او فضلة ولا شك ان الوصف
متاخر عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليه متاخرا
عن الدال عليه والمراد بتغيير الاخر الخ في هذا البيان قصور لانه
لا يتناول الجزم وايضا فقد اعتبر الانتقال من السكون الى
احدى الثلاثة على سبيل البدل ولم يعتبر الانتقال
من احدها الى الاخر وهذا تحكم والضمير في قوله تصييره مرفوعا
او منصوبا او مخفوضا ان كان راجعا الى الاخر كما هو ظاهر

كلامه خفية مسامحة لان المرفوع او المنصوب او المخفوض
انما هو الكلمة بتمامها واما الاخر فهو محل الاعراب قوله
موقوفا اي ساكنا قوله هنا اي في تعريف الاعراب قوله
الاسم المتمكن قال ابو حيان في شرح غاية الاحسان الاسم المتمكن
يعني به الذي ليس فيه علة تقتضي البنا نحو زيد وجعفر
انتهى واما تفسير الاسم المتمكن بالمعرب فيوجب دورا لان المعرب
مشتق من الاعراب فلا يعرف الا بعد معرفته لان المشتق مشتمل على
معنى المشتق منه مع زيادة كذا قيل وقد يجاب بوجوه احدها
ان المراد بالمعرب ذات المعرب لا مع وصف الاعراب فالواجب
لضرورة التعريف بالمعرب ادراكه لكن ادراكه ممكن بغير وصف
الاعراب والثاني ان الاعراب المعرف ما يتصف به اللفظ كما
تقدم وهو الحاصل بالمصدر والاعراب المعتبر في المشتق
هو معنى المصدر فلا دور والثالث انه تعريف لفظي ٥
والمقصود منه بيان ما وضع له لفظ الاعراب لمن عرف
معنى قولنا تغيير اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها
لفظا او تقديرا وجهل ان لفظ الاعراب موضوع بازائه
فلا دور اذ لم يقصد شرح معنى الاعراب وتحصيله في ذهن
السامع والرابع تفسير المعرب بما لم يشبه الحرف وتصور المعنى
لا يتوقف على تصور الاعراب فليتامل قوله لم يتصل اخره
بنون الاناث فان قلت لو قال نون جمع كان اولى ليدخل فيه
نون الذكور ضميرا كان كقوله يبرون بالدهنا خفافا عيابهم

ويرجعن

ويرجعن من دارين بجر الحقائب او علامة كقوله يعصرون
السليط اقاربه قلت اجيب بانها فيهما نون الاناث
استعيرت للمذكرين اي المراد بنون الاناث الموضوعة لهن
وان استعملت في غيرهن قوله ولم تباشره نون التوكيد اي
لفظا وتقديرا فتدخل فيه المنفصلة لفظا نحو لتبلون والمنفصلة
تقديرا نحو ولا يصدنك قيل ويستثنى من المضارع الذي اتصلت
به نون التوكيد ولم تباشره مسئلة يبنى فيها وهي ان يسند
الى نون الاناث نحو لتضربنان انتهى وقد يقال لا حاجة الى هذا
الاستثنا لان البنا هنا ليس لنون التوكيد بل لنون الاناث
فليتامل قوله لاختلاف العوامل اللام فيه للعلة او للوقت
فان قلت يرد عليه انه قد يوجد اختلاف العامل بدون تغيير
الاخر كما في ضربت زيدا وان زيدا ورايت زيدا وبالعكس كما
في المعرب ابتدا فانه بوجود العامل لا اختلافه قلت اجيب
عن الاول بان المراد باختلاف العوامل اختلافها في العمل واما الثاني
فجوابه ان المراد اختلاف جنس العوامل من العدم الى الوجود
او انه اراد بالاختلاف الوجود للملازمة والمشاكلة وخرج بقيد
اختلاف العوامل تغيير الاواخر لا بسببها بان يتغير الاخر
لا بسبب كحيث اذا فتحت بعد ضمها او بسبب اخر
كالتغيير بسبب اخر كالاتباع او النقل والحكاية او التقا الساكنين
فان قيل العوامل جمع كما سياتي واقله ثلاثة فيلزم ان لا يتحقق
الاعراب الا باختلاف ثلاثة عوامل والامر بخلافه قلت

اللام لتعريف الجنس اذا دخلت على الجمع تبطل معنى الجمع **قوله** والمراد
باختلاف العوامل تعاقبها اي تغيرها ودخولها واحدا بعد اخر
ويحتمل ان المراد باختلاف العوامل تغيرها من العدم الى الوجود
قوله واحدا بعد واحد اي فلا يجتمع اثنان منها من جهة واحدة
فان قلت ان اراد ذلك في تركيب واحد او بالنظر الى عامل
واحد فدخولها مسلم بل لا يدخل الا واحد منها وان اراد ذلك
في تراكيب او بالنظر الى عوامل فعدم الجمع غير مسلم قلت
الدخول في تراكيب وعدم الجمع في واحد **قوله** والعوامل جمع عامل
اورد عليه ان ما كان على وزن فاعل وصفا لا يجمع على فواعل
واجيب تارة بان العامل لغلبة الاستعمال صار اسما لامور
مخصوصة واخرى بانه جمع عاملة لان العامل قلما يكون غير
كلمة وقد يقال لا توجه للسؤال من اصله لان فاعلا الوصفي
انما يمتنع جمعه على فواعل اذا كان لمذكر عاقل كما قاله ابن مالك
ونقلوا ان سيبويه نص على اطراد طوالع في نجم طالع **قوله**
والمراد بالعامل اي الذي هو مفرد العوامل واثره لم يقل والمراد
بها او وفي اي العوامل لان التعريف للحقيقة المدلول عليها
بالمفرد دون الافراد المدلول عليها بالجمع فان قلت الجمع حامل
لمعنيين الحقيقة والافراد قلت لو سلم ان الجمع حامل لذلك
ففيه زيادة الافراد مع ايهام ان المطلوب بيانها فتامل
وقد يعد الجمع حدا لفظيا **قوله** ما به يتقوم المعنى المقتضي
للاعراب اي شيء ملفوظ او مقدر او معنوي به يتحصل معنى

من

من المعاني المقتضية للاعراب وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة
وغير ذلك نحو جاني زيد فانه به تحصلت الفاعلية
فان زيدا انما صار فاعلا في هذا المثال لاسناد الفعل اليه
فتكون فاعليته بسبب الفعل لانها باسناد الفعل فلولا الفعل
لم يكن فاعلا ولا فرق بين المثبت والمنفي اذ الفاعلية بذكر
الفعل اثبت او نفي وهو يقتضي الرفع لانه علمها ونحو ضرب في
ضربت زيدا فانه به تحصلت المفعولية فان زيدا انما صار
مفعولا في هذا المثال لايقاع الفعل عليه فتكون مفعوليته
بسبب الفعل وهي تقتضي النصب لانه علمها ونحو الباء في نحو
مررت بزيد فانه بها تحصلت الاضافة اي اضافة الفعل
الى ما بعدها المقتضية للجر لانه علمها وانما قدم الجار والمجرور
على الفعل للاهتمام وحمله على الحصر غير محتاج اليه في التعريف
واعترض بان هذا التعريف غير مانع لصدقه ايضا بغير
العامل كالاسناد وذات الفاعل والمركب من الثلاثة او اثنين
منها واجيب بان الباء للسببية والمراد السبب في عرفهم ولا يطلق
عليه سبب حصول المعاني على ما ذكر وبذلك ايضا يجاب
عما قيل ان محدث المعاني المقتضية للاعراب هو المتكلم والله
تعالى وهي تتوقف على العامل والاسناد وذات الفاعل ونحوها
ايضا من الاسباب فان اراد حصول المعنى به كونه محدثا
فلا يصدق على العامل وان اراد توقفه عليه ووساطته فيه
فغير العامل ايضا كذلك فلا يكون التعريف مانعا واحسن ما قيل

في الجواب عن ذلك ان المراد ما يسمى شيبا في عرفهم وذا
ليس الا العامل والنواقي شروط فان قلت لا يتناول التعريف
العامل الزايد كالبا في بحسبك زيد قلت بل يتناوله لان البا
المذكورة حصل بها كون الشي مضافا اليه حكما وصورة كذا الجا
به العصام وقال فيه غفل من قال لم يبا التخروجه لقلته
واعلم ان التعريف المذكور غير متناول لعامل الفعل لان المعنى
المقتضي للاعراب غير جامع لعدم تناوله لاعراب الفعل قال
شيخنا ان قلنا ان اعراب الفعل بطريق الاصالة وانه بعبوره
عليه معان يحتاج في تمييزها الى الاعراب كالاسم كما هو احد
المذهبين في ذلك جاز ان يكون هذا الحد لمطلق العامل
سوا عامل الاسم وعامل الفعل وحينئذ فالمعنى المقتضي
للاعراب المراد به اعم من الفاعلية والمفعولية والاضافة
وغيرها ليشمل المعنى الذي يكون في الفعل كالنهي عن
من الامرين او عن الجمع بينهما او عن الاول دون الثاني دون
الثاني في نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن بجزمهما او جزم
الاول فقط مع نصب الثاني او رفعه فان قلت
لم نسب العمل اليها به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب دون
المقتضي فقيل الرافع هو الفعل لا الفاعلية لكون المقتضي
امرا خفيا معنويا وما يتقوم به المقتضي امرا جليا في الاغلب
فان قلت اخذ العوامل في تعريف الاعراب والاعراب في
تعريف العوامل يوجب توقف معرفة كل منهما على معرفة

الاخر

الاخر فيلزم الدور في كلام التعريف قلت انما يلزم الدور
لو لم يمكن تصور الاعراب بغير كونه تغييرا واخر الكلم لاختلاف
العوامل الداخلة عليها وتصور العوامل بغير كونها ما به يتقوم
المعنى المقتضي للاعراب وهو ممنوع لامكان تصور كل منهما
بغير ما ذكر ولو سلم فالتعريف لفظي خوطب به من يعرف تغيير
اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها ومن يعرف ما به
يتقوم المعنى المقتضي للاعراب ولا يعرف ايهما المسمى بالاعراب
ولا ايهما المسمى بالعوامل فلا دور واذا لم يقصد شرح معنى الاعراب
والعوامل وتحصيله في ذهن السامع فتامل وتدبر قوله
فانه يطلب الفاعل المقتضي للرفع فان قلت المقتضي للرفع
انما هو الفاعلية لا الفاعل كما علم من تعريف العامل وبما سيأتي فكيف
يصح هذا الكلام قلت لعله اراد ان المقتضي الفاعل من
حيث فاعليته لا من حيث ذاته واما حمل الفاعلية على الفاعل
ايضا او اراد من المقتضي هنا اعم من المعنى المقتضي في تعريف
العامل فليتامل وانما كان مقتضيا للرفع لانه علامة عليه قوله
نحو رايت انما نسب عمل النصب الى رايت مع ان العامل انما
هو الفعل للاشارة الى انه انما يطلب مفعولا لتضمنه للفاعل
قوله والمراد بدخول العوامل مجيئها لما تقتضيه اي حصو لها
وتعقلها مع الكلم فيدخل في ذلك العوامل المقدمة والمتاخرة
منها والمعنوية وقيد الداخلة ليس للاحتراز بل لبيان الواقع
ثم انه لا يكون التغيير بسبب العوامل الا وهي داخلة ويجوز

ان يجعل احترازا عن حركة الحكاية كحركة من زيدا لمن قال رايت
زيدا فانها بسبب عامل غير داخل وهو رايت في كلام الاول
قوله من الفاعلية والمفعولية والاضافة اليا في الفاعليه
والمفعوليه مصدريه الفاعلية كون الاسم فاعلا حقيقة او حكما
في كونه مملكا من كل وجه والمفعولية كون الاسم مفعولا حقيقة
او حكما في كونه فضلة او شبيها بها كما في اسم ان والاضافة كون الاسم
مضافا اليه فهو بتقدير اضافة اليه وانما حذف اعتمادا على
ثم المقصود من المقابلة بالفاعلية والمفعولية لان كون الشي
مضافا اليه مقابلا لهما لا كون الشي مضافا ولما كانت الاضافة
بنفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق اليا المصدرية بها كما في الفاعلية
والمفعولية بل لم تصح اليا المصدريه قوله وقول المكودي الخ
تناظرنا فيه قول المكودي المذكور واعلم ان المكودي صاحب
المكد وهي الابل التي تدوم ذرتها ولا تنقطع الواحدة مكدة
قال الراجز ان تترك العهد المكود الدايم ما عهد براغيد
ابوها الرايم جمع برغيس وهي ناقة عزيزة طيبة النفس والرايم
محل ومنه قولهم مكد في المكان ولعل اسم الشيخ المذكور مشتق
من ذلك ان لم يكن له نسبة الى شي معين من ذلك كذا رايته
قوله جري لحل الغالب يمكن ان يجاب ايضا بانه اراد ان
العوامل لا تكون الا قبل المعربات بحسب الرتبة بمعنى ان
رتبة العوامل التقدم على المعربات وقد يقال انه استعمل لفظة
قبل في حقيقتها ومجازها لانها في التقدم قبلية حقيقة

وفي

في التاخر قبلية تقديرية من حيث الرتبة لان رتبة العوامل
متقدمة على رتبة المعمولات قوله وقول المص لفظا و
تقديرا حالان من تغيير المص مبتدا وهو بمعنى مقوله وقوله
لفظا او تقديرا عطف بيان عليه اذ الحال هنا نفس لفظا و
تقديرا لا النطق به وفي كل منهما ضمة مقدرة على اخره منع
من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية فان قلت
لا منافاة لانه ليس المراد انهما في هذا التركيب حالان بل في
تركيب المص فتامل وعلى ما ذكره الشارح من الحالية يكونان مصدرين
بمعنى المفعول والمعنى تغييرا واخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة
عليها حال كون التغيير ملفوظا او مقدرا اثره او ما يدل عليه
ويجوز ان يكونا منصوبين على المصدرية فيكونان بمعنى
المفعول ايضا اي تغييرا واخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة
تغييرا ملفوظا او مقدرا اي ملفوظا اثره او ما يدل عليه
او مقدرا ذلك على ما تقدم ويجوز على هذا ان يكون المضاف
مقدرا اي تغيير لفظ او تقدير اي تغييرا يظهر في اللفظ
ويدرك او يتعلق باللفظ بان يتغير اللفظ او تغييرا يرجع
للتقدير بان يقدر ويجوز ان يكونا تمييزا محولا عن المضاف
اليه اي تغيير لفظ اواخر الكلم وتقديرها اما تغيير لفظ الاواخر
فصحيح لانها تارة تحرك بالضمة وتارة بالفتحة وهكذا
وهذه تغييرات لفظ الاخر واما تغيير تقديرها فالاضافة
بادنى ملابسة لان الاخر محل التقدير فالتقدير متعلق به

وهو متغير لان تقدير الضم غير تقدير الفتح وهكذا قلنا امل
ولا يخفى فايدة التمييز على من له تمييز ويجوز ان يكون قوله لفظا
او تقديرا تفصيلا لتغيير الاواخر واختلاف العوامل فيكونان
من باب تنازع المصدرين وهما منصوبان على انهما صفة مصدر
محذوف على ما سبق وعلى انهما خبر كان المحذوفة اي سواء كان ما ذكر
ملفوظا او مقدرا والجملة من باب التذييل وهو تعقيب الجملة
بجملة تشتمل على معناها للتاكيد قوله تارة اي مرة ومثله طورا
فهي الفاظ مترادفة ويفهم من كلام ابن الحاجب في شرح الكافية
ان انتصاب مرة في مثل قولنا ضربته مرة يجوز ان يكون على الظرف
ويجوز ان يكون على المفعول المطلق واذا كان طورا وتارة بمعناه
فانتصابهما ايضا اما على الظرف او على المفعول المطلق ذكره
ذكره نجم الدين سعيد في شرح الساوية في العروض قوله يكون
في اللفظ اي اثره او ما يدل عليه في اللفظ قوله فتلفظ بالمـ
اي باثره او علامته لان الرفع معنوي بناء على قول المصنف ان
الاعراب معنوي قوله وبالجزم فيه خفا لان كلا من الجزم
وعلامته ليس لفظا نعم يصح ان يقال في علامته التي هي السكون
انها لفظية بمعنى انها متعلقة باللفظ لان السكون حذف
الحركة قوله وهو المنوي اي المنوي اثره او علامته بقرينة
قوله كما تنوي الضمة الاخرى قوله واو هنا للتقسيم لا
للترديد اي واو في تعريف الاعراب لتقسيم المحدود اي ما
كان على احد هذين الوجهين فان قلت او موضوعة لاحد

الشيئين

الشيئين او الاشيا سواء كانت للترديد ابدا او للتقسيم فبهذا
القدر لا يتميز التقسيم عن الترديد بل لا بد من زيادة قلت
نوا وكيفية الاعراب اللفظي الى اخره ظاهر في كون المراد بهما قسمين
فلا يكونان للترديد فلا يفسد الحد وانما تفسده اذا كانت للترديد
الشامل للشك والظن او الابهام والتقسيم ضم قيود الى امر مشترك
لتحصل امور متعددة هي اقسام له ومفهوم الاعراب ينقسم
اليهما بمعنى انه ينضم اليه قيدا اخر فيحصل مفهوم اللفظي ثم قيدا اخر
فيحصل مفهوم التقديري فتامل وتدبر قوله وكيفية الاعراب
اللفظي اي الذي تكون علامته لفظية فلا ينافي ما تقدم من ان الاعراب
معنوي واعلم انه ليس المراد بالاعراب هنا مقابل البناء حتى يكون ذكر
بعض المبنيات مستدركا بل المراد به تطبيق المركب على القواعد النحوية
سواء كان مبنيا او غير مبني قوله ضمة ظاهرة في آخره اعلم ان الناس
اختلفوا في الحركة هل تحدث بعد الحرف او معه او قبله على ثلاثة
مذاهب قال ابن جني والاول هو مذهب سيبويه قال الفارسي
وسبب هذا الخلاف لطف الامر وغموض الحال قال ويشهد
للقول بانها تحدث بعده وفساد القول بانها قبله وجودنا اياها
فاصلة بين المثلين مانعة من ادغام الاول في الاخر نحو الملل والصفف
والمشش كما يفصل الالف بعدها بينهما نحو الملال والصفاف
والشاش فلو كانت الحركة في الرتبة قبل الحرف لما حجزت عن الادغام
ونحو من ذلك قولهم ميزان وميعاد فقلب الواو يا بدلا عن الكسرة
ا تحدث قبل الميم لانها لو كانت حادثة قبلها لم تقلب الواو والواو

انما تنقلب يا لمكسرة التي جا ودها من قبلها فاذا كان بينها وبينها
حرف حاجز لم تنقلب لانها لو قلبها وايضا لو كانت الحركة قبل حرفها لبطل
الادغام في الكلام لان حركة الثاني كانت تكون قبله حاجزة بين المثلين
ولا يخفى عليك ان كلام الشارح محتمل للمذاهب الثلاثة بجعل في
للمصاحبة اي ضمة ظاهرة مع اخره قوله التعذر اعلم ان التعذر
ان لا يكون الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية
كالاسم الذي في اخره الف سوا كانت موجودة في اللفظ كالعصا
والرحا ام محذوفة بالتقا الساكنين والاستثقال ان يكون الحرف
الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية لكن كان ثقيلا كالاسم
الذي في اخره يا مكسور ما قبلها كقاض والقاضي والداعي
قوله للتقا الساكنين اي لدفع التقايهما نحو جا قاض ومررت
بقاض فان قيل لا فرق بين قاض وعصا في انه لا يمكن جريان الاعراب
في اخره بعد الاعلال بحذف اليا ويستثقل قبله فان اطرعصا عصا
قلت قد سال ذلك استاد شيخنا واجاب بان الكلام
بعد الاعلال الذي يقتضيه جوهر الكلمة لا الاعلال لعارض الذي
حصل لعروض عارض وهو لحوق التنوين يعني قبل لحوق التنوين
متعذر بخلاف قاض نظيرها الوقف فتدبر قوله وفي الحركة كذلك اي
علامة جره كسرة مقدرة على اليا المحذوفة لالتقا الساكنين قوله
او حرف يشبه الصحيح كالواو واليا الساكن ما قبلهما ان قلت
ادخال الكاف في الواو واليا المذكورتين يقتضي عدم انحصار الحرف
الذي يشبه الصحيح هو الواو واليا الساكن ما قبلهما قلت

ادخال

ادخال الكاف المقتضية لعدم الانحصار باعتبار الافراد الذهنية
وللحصر باعتبار الخارجية فلا منافاة او باعتبار كل واحد من الواو
واليا بخصوصه او للاستقصا على ما وقع في كلام بعض الفقها من نفيه
الاستقصا لها وقال بعض مشايخ شيخنا رحمهم الله تعالى الظاهر
انه صحيح لان الفقها ثقات لا يثبتون ما يتعلق باللغة من غير سند
منها قوله فالاعراب ظاهر فيه اي اذا لم يمنع منه مانع كالاضافة
الى يا المتكلم نحو جا غلامي وسكون اخره للوقف نحو جا زيد
بالسكون او للادغام نحو وترى الناس سكارى بادغام السين
في السين او للتخفيف نحو فتوبوا الى باريكم بسكون الهمزة في قراءة
او اشتغال الاخر بحركة حكاية نحو من زيدا لمن قال رايت زيدا
او اتباع نحو الحمد لله بكسر الدال اتباعا للام قوله واليا بقدر رفعه
الحركة اي الضمة والكسرة وكذا الفتحة النائبة عن الكسرة فيما
لا ينصرف وقد يظهران عليها في الضرورة واما الفتحة فتظهر على اليا
لخفتها وقد تقدر في الضرورة كقوله كان ايديهن بالقاع القرق
نعم المركب المزجي اذا اعرب اعراب المتضايفين وكان اخر الجزء
الاول يا كرايت معدي كرب ونزلت قالي قلا فلا تقدر في اخر
الاول الفتحة بلا خلاف استصحابا لحكمها حالتي البنا ومنع الصرف
واجاز بعضهم عدم ظهور الفتحة في الاختيار وقال انه لغة صحيحة
وخرج عليه قراة جعفر الصادق من اوسط ما تطعمون اهاليكم
بسكون اليا وكذلك تقدر الضمة فقط في الواو واليا في الفعل
المضارع الذي اخره واو او يا نحو يدعو ويرمي وقد تظهر في الضرورة

كقوله اذا اذاقك على الغلب يسلو فتصه واما الفتحة فتظهر
عليها الخفة وقد تقدر في الضرورة كقوله ابي الله ان اسمو
بأم ولا اب واجازه بعضهم في الاختيار وقال انه لغة صحيحة
وخرج عليه قراءة بعضهم او يعفو الذي بيده عقدة النكاح بسكون
الواو **قوله** نظيرا ان لاخر كل من الاسم والفعل المعربين ثلاثة
احوال المراد بالثلاثة الاحوال بالنسبة للاسم الرفع والنصب والجر
والمراد بها بالنسبة للفعل الرفع والنصب والجزم ولا يخفى ان هذه
انما هي احوال للاسم والفعل المعربين لا لاخرهما وفي جعلها للاخر
تسمح **قوله** وان الانتقال الى اخره فيه نظر لانه يقتضي ان
الاعراب غير الرفع والنصب والجر والجزم مع ان الانتقال
ليس هو الاعراب وانما الاعراب هو الحال الحاصل بالانتقال فالانتقال
من الوقف الى الرفع ليس اعرابا بل الاعراب هو الرفع المنتقل اليه
وهو التغير المخصوص والانتقال من الرفع الى النصب ليس
اعرابا بل الاعراب هو النصب المنتقل اليه وهو التغير المخصوص
وهكذا وقس على ذلك انتقال الفعل الى الرفع ومن الرفع الى
النصب والجزم **قوله** تسمى انواع الاعراب مجازا ممنوع
بل هي انواع حقيقة لان الاعراب هو التغيير المخصوص والاحوال
المنتقل اليها تغيرات مخصوصة تصدق عليها التغير المخصوص
المطلق فهي انواع له حقيقة **قوله** واقسامه قال استاذ شيخنا
النوع والضرب والصنف والقسم متقاربة المعنى او متحدة
عند هم يعني ان بعض افراده مسمى بالرفع وبعضها بالنصب

وبعض

وبعضها بالجر فلا حاجة الى اثبات كونها انواعا منطقية انتهى قال
شيخنا رحمه الله تعالى كان مراده ان كونها منطقية يتوقف
على اثبات كونها انحاد حقيقة افراد كل نوع كالضمة والواو والالف
والنون للرفع وهو مشكل اذ القدر المشترك بين هذه الاربعة
مثلا هو مطلق اللفظ اي على القول بان الاعراب لفظي ليس
تمام حقيقتها والا لكان جميع افراد الانواع الاربعة نوعا واحدا قال
ومما يدل على انه ليس المراد الانواع المنطقية قولهم ان الضمة رفع
اصلي بخلاف الالف مثلا اذ لا يعقل في النوع بالمعنى المنطقي اما
الفرعية اللهم الا ان يقال الممتنع تفرع بعض افراد النوع عن بعض
من حيث كونها افرادا لذلك النوع والمراد بالاصالة هنا ان يكون
بعض الافراد اكثر استعمالا او اغلب او ارجح في بعض نظرا للواضع
انحصر لكن يشكل هنا معقول الانواع فليتأمل **قوله** بالنسبة
الى الاسم والفعل اي مجموعهما جواب عما يقال لا يخلو اما ان يريد
اقسام اعراب الاسم او اقسام اعراب الفعل فان اراد الاول فهي ثلاثة
الرفع والنصب والجر وان اراد الثاني فهي ثلاثة الرفع والنصب
والجزم وحاصل الجواب انه اراد اقسام الاعراب بالنسبة الى مجموع
الاسم والفعل من غير ملاحظة كونها اقسام اعراب الاسم
او اعراب الفعل **قوله** اربعة فصله ولم يقتصر على التفصيل
محافظة على فائدة الاجمال ثم التفصيل لان ذلك امكن في معرفتها
والاحتفاظ على كل منها للاحتياج الى اتقان معرفة كل وملاحظته
تحقق مطابقة العدد **قوله** رفع ونصب وخفض وجزم

الرفع على قول المص تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها
واما على القول بان الاعراب لفظي فهو الضمة والواو والالف
والنون على وجه مخصوص وسمي رفعا لارتفاع الشفة السفلى
عند التلفظ بعلامته او به نفسه والنصب على قول المص تغيير مخصوص
علامته الفتحة وما ناب عنها واما على القول الاخر فهو الفتحة والكسرة
والالف والياء وحذف النون على وجه مخصوص وسمي نصبا لانتصاب
الشفتين على حالهما عند التلفظ بعلامته او به نفسه والخفض
ويسمي الجر على قول المص تغيير مخصوص علامته الكسرة وما
ناب عنها واما على القول الاخر فهو الفتحة والكسرة والياء على
وجه مخصوص وسمي جرا لان الشفة تنجر الى اسفل عند التلفظ
بعلامته او به نفسه ولان عامله جر معنى الفعل الى معنى الاسم
والجزم على قول المص تغيير مخصوص علامته السكون وما ناب عنه
واما على القول الاخر فهو السكون وما ناب عنه وسمي جزما لان
الجزم بمعنى القطع والحرف الجازم كالشي القاطع للحركة او الحرف
وانما بدا بالرفع لانه اشرف لانه اعراب العمد ولا يخلو منه كلام
ثم بالنصب لان عامله قد يكون فعلا والعمل له بالاصالة فيكون
معموله اصلا بالنسبة للمجرور ثم بالجر لاختصاصه بالاشرف
ثم الاسما الاربعة مختصة عند البصريين بانواع الاعراب قال
الشيخ الرضي اطلق الضم والفتح والكسر على عبارات البصريين
في انواع الاعراب فهي لان الحركات غير اعرابية بنائية كانت
لضمة حيث اولا كفتحة قاف تفل ومع القرينة نطلق على

حركات الاعراب ايضا والكوفيون يطلقون القاب احدى
النوعين على الاخر مطلقا **قوله** وخفض لاسم وجزم لفعل
انما اختص الخفض بالاسم والجزم بالفعل لثقل الخفض وخفة
الاسم وخفة الجزم وثقل الفعل ليحصل التعادل بينهما **قوله**
هذا على سبيل الاجمال اي كاين على سبيل وصفه هي اجمالها اي عدم
التعيين في متعلقها فالاضافة بيانية ووصفها بالاجمال بالمعنى المذكور
من وصف الشي بحال متعلقه يقال اجمل الحساب اذا جمعه
والجمل لغة هو المجموع وجملة الشي مجموعه ومنه المجمل في مقابلة
المفصل **قوله** من ذلك المذكور من الاقسام الاربعة اول
الاقسام بالمذكور لتصح الاشارة اليها بذلك مع افراده وتذكيره
قال السعد التفتازاني كغيره يجوز ان يكنى باسم الاشارة الموضوع
للواحد عن اشيا كثيرة باعتبار كونها في تاويل ما ذكر وما تقدم كما
يكنى عن افعال كثيرة بلفظ فعل لقصد الاختصار كما تقول للرجل
نعم ما فعلت وقد ذكروا فيما الاكثرة وقصة طويلة كما تقول له
ما احسن ذلك وقد يقع كذلك مثل هذا في الضمير الا انه في الاشارة
اكثر واشهر **قوله** مشترك قياسه مشترك فيه لان فعله
انما يتعدى الى المفعول به بفي فاسم مفعوله كذلك كقولنا
اشتركنا في كذا فهو مشترك فيه لكن حذف الجار للضمير فرفع
بالفعل توسعا فاستتر فيه **قوله** ثم لكل من الرفع والنصب
والخفض والجزم علامات ينتقض عمومه بالجزم فانه ليس له الا علامتان
كما سياتي وقد يقال الجمع فيه باعتبار الافراد الشخصية وهي ممكنة

التحقيق في افراد الفعل المعرب فليتامل ويجاب ايضا بانه استعمل الجزم فيما فوق الواحد على حد قوله تعالى اولئك مبرون اي عايشة وصفوان رضي الله تعالى عنهما **قوله** لا بد من معرفتها قال في الصحاح قولهم لا بد من كذا اي لا فراق منه انتهى

باب معرفة الى اخره اي هذا باب مسايل معرفة علامات الاعراب وهو من اضافة الدال للمدلول بناء على مختار المحققين وسيدهم في مسمى الكتب والابواب والفصول انه الالفاظ المخصوصة ومن اضافة العام الى الخاص كشجر اراك وعلم النحو بناء على انه المسايل وهي بمعنى اللام على التقديرين ولا يخفى الحال في بقية الاحتمالات في مسمى الكتب والفصول والابواب على من كان من اولي الالباب والمراد بالمعرفة الادراك واضاف الباب اليها وان لم يكن معناه لانه من طالع المسايل التي يدل عليها الباب حصلت له معرفة علامات الاعراب والاضافة تصح لادنى ملابسة ثم المعرفة تقال لادراك الجزئي والبسيط والعلم للكلي والمركب وكذا يقال عرفت الله دون علمته وايضا المعرفة للادراك المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين لشي واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين وكذا يقال الله تعالى عالم ولا يقال عارف والمصنف عبر بالمعرفة مع ان العلامات التي يتعلق بها امور كلية وقد جرت عادتهم باستعمال المعرفة في الجزئيات والعلم في الكليات

اما

اما لانها بمعنى واحد كما عليه الاكثر واما ان نكون لعلها المفهومة من التعبير بعلامات الذي هو جمع سلامة وهو من جموع القلة نزلها منزلة الجزئي الذي لا تكثر فيه او نزلها منزلة الجزئي تسهيلا تسهيلا على الطالب حتى كان ادراكها وان كانت كلية كادراك الجزئي في السهولة وقرب التناول واما لان المعرفة تشعر بسبب الجهل فهي تناسب المتعلم المقصود بوضع هذه المقدمة ويمكن ان يقال المراد بالمعرفة امكانها وبالعلامات كل فرد فرد من العلامات بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا معرفته بهذا الباب فليتامل **قوله** اقسام انما ذكره الشارح لان العلامات التي ذكرت انما هي علامات لاقسام الاعراب كما هو ظاهر من كلام المصنف لا للاعراب من حيث انه اعراب **قوله** للرفع من حيث هو اي من غير كونه رفع اسم او رفع فعل جواب عما يقال الرفع لا يخلو اما ان يكون رفع اسم او رفع فعل فان كان رفع اسم فليس له الا ثلاث علامات الضمة والواو والالف وان كان رفع الفعل فليس له الا علامتان الضمة والنون وفيه اشارة ايضا الى الجواب عما يقال المقسم الرفع وكل رفع اما علامته ضمة او واو او الف او نون فيلزم قسم الشي الى نفسه والى غيره ووجه اندفاع ذلك ما اشار اليه الشارح من ان المراد طبيعة الرفع من غير ملاحظة شي واعلم ان قولنا من حيث كذا تارة يراد به بيان الاطلاق وانه لا قيد هناك كما في قولك الانسان من حيث هو يصح ويزول عن الصحة موضوع الطب وتارة يراد به التعليل كما في قولك النار من حيث هي

انها جارية تسمحن فقولنا من حيث من قبيل الاول **قوله**
على الاصل اما صفة للضمة بتقدير العامل المعرف علها بعهم
جوزاه من كلام المولى سعد الدين في شرح المفتاح او بتقديره
منكرا نظرا الى ان اللام في الضمة للجنس والمعرف بلام الجنس
مطلقا في حكم النكرة على ما ذكر ايضا في شرح المفتاح واما حال
قوله نيابة عن الضمة اي حال كون الواو والالف والنون
نايبة عن الضمة وانما كانت الحركات اصلا في الاعراب لكون
الدال على صفة الشي كالصفة للدال عليه ولانها اخف الدوال
وهذا مراد من قال لانها ابعاض الحروف فلا اعتراض عليه بان كونها
ابعاضا امر وضعي ولو سلم فلا يقتضي لها الاصالة بحسب الذات
لا في الاعراب ليس بشي **قوله** لشبهها بحروف العلة في
في الغنة عند سكونها الغنة صوت لذيذ يخرج من الانف
يشبه به صوت الرياح في الاشجار الملتفة فيقال واد اغن
وصوت الذباب في الغياض وهو معنى قولهم روضة غناء
فان قلت ما وجه الشبه بين حروف العلة والنون مع ان
حروف العلة مدة الحلق والنون الساكنة غنة في الخيشوم قلت
لعل وجهه الاشتراك في مطلق المد ثم رايت بعضهم ذكر النون
تشابه حروف المد في المد واللين والخفا **قوله** ولكل واحدة
من هذه العلامات الاربع مواضع ينتقض عمومه بان الواو
ليس لها الا موضعان والالف والنون ليس لكل منهما الا موضع
واحد كما سياتي ويمكن الجواب بان الجمع فيه باعتبار الافراد

ان صح

التشخـ

التشخصية وهي ممكنة التحقق في افراد ما سياتي **قوله** الاول
في الاسم المفرد قد ينظر فيه لانه يوجب اما ان يكون الشي ظرفا
لنفسه ان كان الاول هو الاسم المفرد او ان يكون الاول غير الاسم
المفرد وكلاهما باطل فكان الاحسن ان يقول الشارح بعد قوله
الضم في الاسم المفرد وهو الاول مثلا ويمكن توجيه كلامه بان
يكون التقدير الاول يجي في الاسم المفرد من مجي العام في الخاص
بمعنى تحققه فيه بناء على ان ماهية الاول الذهنية اعم من الاسم
المفرد وان كانت اياه بحسب الخارج فتامل واخر ذلك في نظايره
وقد يجاب بان المراد بالمواضع الاربعة اواخر الاسم المفرد وما بعده
والمراد بالمفرد ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا من الاسما الستة واستشكل
بان من المفرد ما لا يرفع بالضمة كملحقات التثنية والجمع ويمكن الجواب
بان هذه القاعدة وامثالها غالبية وبان الالف واللام في المفرد للجنس
وبان المراد بالمثنى ما يشمل المثنى حقيقة وحكما وكذا الجمع **قوله**
الاساري بضم الهمزة وفتحها ابن فارس وليست المفتوحة بالعالية
والجمع ايضا اسرى والواحد اسير وما سور مشتق من الاسار
وهو القد وكانوا يشدون الاسير بالقد فسمي كل اخيذ اسيرا
وان لم يشد به وفعلها اسرت الرجل اسرا واسارا انتهى ومقتضاه
ان اساري جمع اسير وانما جمعه اسرى وجمع اسرى اساري بالضم
والفتح فهو جمع الجمع **قوله** ما تغير فيه بنا مفرده اي جمع تغير
وتكسر فيه بنا مفرده عن حالته الاصلية حقيقة او تقديرا
فان قلت لا شك ان جمع السلامة بالواو والنون او بالالف والتا

يتغير بنا مفرده ايضًا بسبب الزيادة فيه نزل التغيير وجمع المونث
السالم اظهر لان علامة التانيث تتغير فيه ولا يبقى على حالة الا ما التا فيه
مقدرة قلت اجيب بان المراد ما تغير بنا مفرده بغير الحاق
اخره علامة الجمع ويرد عليه نحو صنو وصنوان فان قلت يرد
عليه ايضا ما تغير بنا واحده للاعلال مع انه ليس بجمع تكسير ثم
هو جمع تصحيح نحو قاضون والمصطفون قلت المراد ما
تغير فيه بنا مفرده لغير اعلال نعم يرد عليه نحو سجدات بفتح الجيم جمع
سجدة بسكونها ويرد على المصراين من جمع التكسير ما لا يرفع بالضمة
كملحقات جمع المذكر السالم نحو سنين وارضين ويجاب بان
هذه القاعدة وامثالها غالبية كما تقدم وبان المراد بجمع التكسير
جنسه **قوله** وهو ستة اقسام اي تغيير بنا مفرده او ما تغير
فيه بنا مفرده لكن هذا يوجب تا ويل قوله الاول التغيير الخ بحذف
مضاف اي ذو التغيير او صاحب التغيير **قوله** نحو صنو وصنوان
قال في الصحاح اذا خرج نخلتان او ثلاث ~~واحد~~ من اصل واحد
فكل واحدة منهن صنو والاثنان صنوان والجمع صنوان برفع
النون بخلاف زيدون فان الواو عوض عن الضمة والنون عوض
عن التنوين **قوله** نحو تخمة وتخم التخمة بضم التا وفتح الخا المعجمة
للمفرد والتخم للجمع **قوله** نحو اسد واسد الاسد بفتح الهمزة
والسين للمفرد وبضم الهمزة والسين لجمعه **قوله** جمع المونث
السالم اي من تغيير مفرده ان قيل كان الاولى ان يعبر بالجمع بالالف
والتاء مزيدتين ليعم جمع المونث وجمع المذكر نحو اصطبلات جمع

اصطبل

اصطبل وحمامات جمع حمام وما يسلم فيه المفرد وما تغير كحبليات
جمع حبلى وصحراوات جمع صحرا الا ترى ان الاول قلبت الف مفرده
يا والثاني قلبت همزته واوا قلت اجيب بان التعبير به
جرى على الغالب كما ذكره الشارح وبان في الكلام حذف مضاف اي
صيغة جمع المونث السالم او حذف معطوف اي جمع المونث السالم
او ما على صيغته فلا يخرج ما جمع بالف وتا من جمع المذكر و ما تغير
فيه بنا مفرده لان صيغته صيغة جمع المونث السالم في عرف النحاة
وان كان في الحقيقة جمع مذكر او مكسر وبان المصنف لم يلتفت لما جمع
بالف والتا من جمع المذكر او المكسر لقلته ودابهم الالتفات لذكر ما هو
الاغلب والاكثر لا ما هو الاقل والاندر وبان المراد بجمع المونث السالم
ما جمع بالف وتا مزيدتين مجازا بطريق ذكر الملزوم وارادة اللازم
لان جمع المذكر السالم في العرفية يكفي لصحة المجاز فان قلت
يلزم ان يكون جمع المونث السالم مستعملا اما في حقيقته ومجازه
ان استعمل فيهما جميعا او في مجازه فقط ان استعمل في معنى شامل
لها بعموم المجاز وعلى التقديرين يلزم المجاز قلت هو مجاز مشهور
لانه يمكن ان يدعي ان نحو اصطبلات وحبليات جمع مونث سالم
حقيقة عرفية لا مجاز واعلم ان السالم صفة لجمع المونث كما قاله بعضهم
ولكن جوز بعض مشايخ شيخنا ان يكون صفة للمونث فانه الموصوف
بالسلامة حقيقة لانه واقع على المفرد **قوله** وهو ما جمع بالف
وتا مزيدتين اورد عليه ان الذي جمع بالف وتا مزيدتين هو المفرد
واجيب بانا لا نسلم ان الذي جمع بالف وتا مزيدتين هو المفرد

[illegible]

واجيب بانا لا نسلم ان الذي جمع بالف وتا مزيدتين هو المورد
بل يصح ان يوصف الجمع بذلك والمعنى الجمع الذي جمع بالف وتا مزيدتين
اي الجمع الذي تحققت جمعيته وحصلت بالف وتا مزيدتين
وقيد الالف والتا بقوله مزيدتين ليخرج بيت وابيات وميت
واموات فان التا فيهما اصلية فينتصبان بالفتحة على الاصل
وكذلك نحو قضاة وغزاة فان التا وان كانت فيهما زايدة الا ان الالف
فيهما اصلية لانها منقلبة عن اصل لا زايد لان الاصل قضية
وغزوة لانهما من قضيت وغزوت فلما تحركت اليا والواو وانفتح
ما قبلهما قلبتا الفا فلذلك ينصبان بالفتحة على الاصل فان
قيل لا حاجة في اخراج ما ذكر لهذا القيد لخروجه بدونه لان معنى
ما جمع بالف وتا ما دل على جمعيته بهما وما ذكر ليس كذلك قلت
المراد بقولنا ليخرج ليتحقق خروج ما ذكر اذ خروجه بدونه
مبني على تعلق الجار والمجرور بجمع وهو غير متعين لاحتمال
غيره كالحالية على انه قد يمنع ان المخرجات لم يدل على جمعيتها بالالف
والتا واصالة احدهما لا ينافي ذلك وايضاح ذلك ان البا في جمع
بالف وتا ان جعلت للاستعانة متعلقة بجمع لم يحتج للتقييد
بزيادتهما في خروج نحو ابيات وقضاة لان جمعيتهما لم تحصل
بالالف والتا على ما تقدم وان جعلت للملابسة متعلقة بمحذوف
على معنى وما جمع ملتبسا بالالف وتا ورد نحو قضاة وابيات
وابن مالك في الالفية جعل البا للاستعانة متعلقة بجمع فلم يحتج
للتقييد المذكور وكانه في التسهيل خشي من نحو وهم ورود

نحو قضاة وابيات تدفع الوهم بقيد الزيادة ولو قال في التسهيل
الجمع بالف وتا وقصد جعل البا للالة متعلقة بجمع لاستغنى عن ذلك
فكلامه في الكتابين صحيح رحمه الله **قوله** وتقييد الجمع بالتانيث
والسلامة جرى على الغالب لقايل ان يقول كيف يتاتى هنا مع تفسيره
ايا ما جمع بالف وتا مزيدتين **قوله** اصطبل بكسر الهمزة وهي
همزة قطع قاله ابن عمرو وليس هو من كلام العرب **قوله**
وجب بناوه لا حاجة اليه لان الكلام في المعربات **قوله** كنون
النسوة او نون التوكيد ان قلت ادخال الكاف على النون
المذكورتين تقتضي عدم انحصار موجب بنا المضارع
فيهما مع انه منحصر فيهما قلت لا يقتضي ذلك لاحتمال ان تكون
الكاف باعتبار الافراد الذهنية واما الحصر فباعتبار الخارجية
او باعتبار كل واحد من النونين بخصوصه او للاستقصا
لما وقع في كلام بعض الفقها من نسبة الاستقصا لها وقال
بعض مشايخ شيخنا رحمهم الله الظاهر انه صحيح لان الفقها ثقات
لا يثبتون ما يتعلق باللغة من غير سند منها والمراد بنون النسوة
النون الموضوعة لهن وان استعيرت لغيرهن كما تقدم فلا
تغفل **قوله** في جمع المذكر السالم اي من تغيير مفرده ان قلت
كان الاولى ان يعبر بالجمع بالواو والنون ليعم المذكر السالم وما الحق به
كارضين وسنين بل كان الاولى التعبير بجمع المذكر السالم وما
الحق به ليشمل ما الحق به ايضا ما الحق به من اسما الجموع نحو اولوا
وعشرون واخواته قلت يجاب بان المعبر به جرى على الغالب

فلامفهوم له وبان في الكلام حذف مضاف اي صيغة جمع المذكر
السالم او حذف معطوف اي جمع المذكر السالم او ما على صيغته او
ما الحق به وبان المراد بجمع المذكر السالم الجمع بالواو والنون
مجازا بطريق ذكر الملزوم وارادة اللازم ويأتي فيه نظير ما
تقدم فلا نغفل **قوله** وهي ابوك واخوك وحموك وفوك وذو
مال اي في كليات هذه الامثلة اعني لفظ الاب والاخ والفم
الى الاخر بشرط ان تكون مفردة مكبرة مضافة لغير يا المتكلم
فلو كانت مثناة اعربت اعراب المثنى ولو كانت مجموعة
اعربت اعراب ذلك الجمع نحو جا اباؤك واخوتك وجاني ابون
واخون ولو كانت مصغرة اعربت بالحركات كجاني ابيك ورايت
ابيك ومررت بابيك ولو كانت مقطوعة عن الاضافة
اعربت بالحركات نحو جاني اب واخ ورايت ابا واخا ومررت
باب واخ ولو كانت مضافة الى يا المتكلم اعربت بحركات مقدرة
على ما قبل يا المتكلم على الاصح كسائر الاسما المضافة الى يا المتكلم والا
في حموك مكسورة فانه قريب الزوج على المشهور ولا يضاف الا
الى المراة واضاف نوا الى الظاهر اشعارا بانه لا يضاف الى الضمير
وهو كذلك فانه لازم الاضافة الى اسم ظاهر غير صفة
هذا هو المشهور وقد يضاف الى علم نحو انا الله ذو بكة او جمله
نحو اذهب بذي تسلم وافعل بذي تسلم اي اذهب في وقت
هو مظنة السلامة **قوله** واستغني عن اشتراط الى اخره
اعتذار عن المص في عدم التصريح بهذه الشروط بكونه

ذكرها

ذكرها كذلك اي مفردة مكبرة مضافة لغير يا المتكلم لكنه
يوهم اشتراط اضافتها لكونها للكاف وللفظ مال ولشرط
ثم كما قال ابن الصانع ان لا تلحقها يا النسبة والا اعربت
بالحركات كجاني ابوتك ورايت ابويك ومررت بابيك
ويشترط ايضا ان يكون الفم بلا ميم فان كان معها اعربت
بالحركات الظاهرة وان يكون ذو بمعنى صاحب كما نبه
عليه باضافتها فان كانت موصولة فهي مبنية على المشهور وقد
تعرب حملا للموصولة على التي بمعنى صاحب كما قال
الشاعر فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا **قوله**
واسقط الهن الى اخره اعتذار عن اسقاط المص له بان اعرابه
بالحروف لغة قليلة ودابهم في المختصرات ذكر الاغلب والاكثر
لا ما هو الاقل والاندر فان قلت ما الهن قلت قال
ابن هشام والهن قيل اسم يكنى به عن اسما الاجناس كرجل
وفرس وغير ذلك وقيل عما يستقبح التصريح به وقيل عن الفرج
خاصة انتهى وقوله تبعا تقوية للاسقاط وسند له وهو
منصوب على الحال اي تابعا للفرا والزجاجي **قوله**
خاصة بمعنى خصوصا فهو من المصادر التي جات على فاعله
كالعاقبة والعاقبة منصوب على انه مفعول مطلق
لمحذوف تقديره اخص تثنية الاسما بكونه الالف علامة
رفعها خصوصا بنا على ما هو المشهور من جواز عامل المؤكد
ولا يجوز ان يكون حالا لانك تقول جاني الرجال والزيدون

خاصة قوله نيابة عن الضمة اي حال كون الالف نيابة
عن الضمة واخرج ذلك في نظايره ولا تغفل قوله ضمير
تثنية اي شخصين اثنين مذكرين كانا او مونثين مخاطبين
كانا او غايبين وسياتي لذلك مزيد ايضاح قوله ضمير
جمع لمذكر اي ضمير جماعة لمذكر قوله وتسمى الافعال
الخمسة وذلك لان صيغها خمسة قال ابن هشام في شرح
اللمحة ان تسميتها خمسة لادراج المخاطبتين تحت
المخاطبين وان الاحسن ان تعد ستة انتهى ويقال
على قياسه تكون سبعة لا ستة نظرا للغايبتين فليتامل
وقد تزيد المعاني على السبعة بالنظر الى انه يغلب مذكر
على مونث ومخاطب على غايب او غيره كذلك والى انقسام
المونث الى حقيقي التانيث ومجازه وما تانيثه
باعتبار اللفظ وما تانيثه بالتاويل نحو الكتابان تحمل
على تاويلهما بالصحيفتين وقد تزيد الصيغ على الخمس نظرا
الى كون الالف والواو حرفا في فعل الاثنين الغايبين والاثنتين
الغايبتين والجمع المذكر الغايب في لغة اكلوني البراغيث
نحو يقومان الزيدان وتقومان الهندان ويقومون
الزيدون فهذه ثلاثة صيغ اخرى فتكون الصيغ ثمانية
ولا يخفى مغايرة نحو الهندان يقومان لنحو انتما تقومان
لمذكرا ومونثين لان التا في الاول للتانيث دون الخطاب
لان الفاعل غايب وفي الثاني للخطاب لان الفاعل مخاطب

تكون الصيغ تسعة قوله بثبوت النون نيابة عن
الضمة اي بالنون الثابتة حال كونها نيابة عن الضمة قوله
وللنصب خمس علامات اي للنصب من حيث هو من غير نظر
الى كونه نصب اسم او نصب فعل او نصب اسم ونصب فعل
فلا يرد ما قد يقال ما تقدم نظيره فان كنت ذكيا كفاك
ما سبق والا فالبليد لا يفيده التطويل ولو تليت عليه
التوراة والانجيل قوله ولكل من الخ ينتقض عمومه
بالالف فانه ليس لها الا موضع واحد وهو الاسما الخمسة وبالكسرة
فانه ليس لها الا موضع واحد وهو جمع المونث السالم وكذا بالياء
فانه ليس له الا موضعان وقد يقال الجمع في كل باعتبار الافراد
الشخصية وهي ممكنة التحقيق في افراد ما ذكر ويجاب
ايضا عن الاخير بانه استعمل الجمع فيما فوق الواحد على حد قوله
تعالى اولئك مبرؤون مما يقولون اي عايشة وصفوان
رضي الله عنهما قوله في الاسم المفرد وجمع التكسير لا تغفل
عما تقدم قوله وما اشبه ذلك ان قلت اي فايدة
في العطف مع وقوع المعطوف عليه في حيز نحو المقتضي لعدم
الانحصار في المذكورين وليس فيه تعيين المعطوف كالذي
قبله ليفيد زيادة على ما افاده نحو قلت ان جعل
قوله نحو رايت اباك واخاك من باب النيابة عن رايت اخاك
واباك فيكون المقصود هو المجرور على حد قوله مثلك لا يبخل
بمعنى انت لا تبخل فلا اشكال في حصول الفايدة وان لم

يجعل من باب الكناية فقابلته ببيان عدم الاختصاص في الخارج
فيما ذكر ومجرد وقوع المعطوف عليه في حيز نحو لا يقتضي ذلك
لاحتمال ان يكون نحو باعتبار ما تحقق الافراد الذهنية او
باعتبار كل واحد من المذكورين **قوله** في جمع المؤنث
السالم اي عن تغيير مفرده ولا نفصل عما تقدم **قوله** نحو
خلق الله السموات الخ فالسموات منصوب بالكسرة
على انه مفعول به عند الجمهور ومفعول مطلق عند الشيخ
عبد القاهر الجرجاني والزمخشري وابن الحاجب وصوبه
الموضح في المغني ووجهه بان قال المفعول به ما كان
موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا
والمفعول المطلق ما كان العامل فيه هو فعل ايجاده وان
كان ذا ما لا ان الله تعالى موجد للافعال والذات جميعا انتهى
واجيب بان المفعول به بالنسبة الى فعل غير الايجاد
يقتضي ان يكون موجودا ثم اوجد الفاعل فيه شيئا آخر
فان اثبات صفة غير الوجود يستدعي ثبوت الموصوف
اولا واما المفعول بالنسبة الى الايجاد فلا يقتضي ان يكون
موجودا والا كان تحصيلا للحاصل انتهى **قوله** فالزيدين
منصوب برايت الزيدين فيه مبتدا مرفوع بالابتدا وعلامة
رفعه الف مقدرة لتعذر الحكاية واعلم ان تقدير الاعراب
للتعذر او للاستثقال كما يكون في المعرب بالحركات
كما ذكر الشارح في باب الاعراب يكون في المعرب بالحروف

لما

ايضا مثال التقدير للاستثقال في جميع الاحوال جاني ابو الحسن
ورايت ابا الحسن ومررت بابي الحسن وجاني صالحو
القوم ورايت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم
وجاني صالحا القوم قال بعضهم وضابطه اذا كان الاعراب
مدة ولاقا ساكنا قال يخرج نحو مصطفو القوم والمثنى
الغير المرفوع فان اعرابه لا يكون مدة اصلا ساكنا لان حرف
اعرابهما تحرك للساكنين ولا يحذف فلعموم ما يدل عليه واما
المثنى المرفوع فيحذف حرف الاعراب لدلالة الفتحة عليه
ويكون اعرابه مقدرا في بعضها نحو جاني مسلمي اصله مسلمون لي
سقطت نونه للاضافة وصار مسلموي فاجتمعت الواو
والياء والسابق منهما ساكن فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وقلبت
الضمة التي قبل الواو كسرة وصار مسلمي ولما لم تبق الواو
التي هي علامة الرفع صار اعرابه في حالة الرفع تقديريا واما
في حالتي النصب والجر فاعرابه لفظي لبقاء الياء التي هي علامة الاعراب
في الحالتين لان ادغامها لا يخرجها عن حقيقتها ومثال التقدير
للتعذر المثنى والجمع حال الحكاية كقولهم دعنا من تمرتان
ولقولك من الزيدان لمن قال ضربت الزيدين **قوله**
فالعمرين منصوب العمرين فيه مبتدا مرفوع بواو مقدرة
منع من ظهورها الحكاية ولا ينافي ذلك الاخبار عنه بمنصوب
والمبتدا لا يكون منصوبا لانه ليس المراد به انه منصوب
في هذا التركيب الذي وقع فيه مبتدا وانما المراد انه منصوب

في خوات المعربين قوله واطلق الجمع الى اخره اعتمادا على اطلاق
الجمع سو كون المراد جمع المذكر السالم بانصراف الجمع اذا ذكر مع المثنى الى
جمع المذكر السالم لكونه على حد المثنى اي طريقته في الاعراب بالحروف
وفي ان اخر كل منهما نون تحذف للاضافة قوله بثبات النون
عبر بالثبات لمقابلة الحذف فيما مضى والمراد بالنون الثابتة
قوله وتقدم انها كالفعل مضارع الى اخره فيه تسمح لان الذي
تقدم قوله واما النون فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع اذا اتصل
به ضمير تثنية الى اخره ولم يتقدم انها كالفعل الى نعم تقدم ما
يفيد ذلك قوله ولكل من هذه الى بنتقض عمومه بالنفي
فانه ليس لها الا موضع واحد وهو الاسم الذي لا ينصرف وقد
يقال الجمع فيه باعتبار الافراد الشخصية وفي ممكنة التحقق في
افراد الاسم الذي لا ينصرف قوله في الاسم المفرد المنصرف
اي حقيقة او حكما فيشمل غير المنصرف اذا كان مضافا او معرفا
بال قوله وهو الاسم المتمكن الامكن يحتمل انه تعريف
للمنصرف سواء كان مفردا او جمع تكسير ويحتمل انه تعريف للاسم
المفرد المنصرف ويكون تعريفا بالاعم اذ لم يحمل الاسم على المفرد وقد اجازه
المتقدمون لانه يستفيد به التمييز في الجملة فان قلت
اذا كان التعريف للاسم المفرد المنصرف فذكر الاسم في التعريف يستلزم
تعريف الشيء بنفسه وهو فاسد قلت المحتاج الى
التعريف انما هو المنصرف اذ الاسم قد علم وما كان كذلك يشار في
تعريفه الى المعلوم مجملا وبفصل المجهول اكتفا بقدر الحاجة كقوله

الالف الاخطل انف ذو تقعير فكانه قال الاسم المفرد المنصرف
اول يقبل الخفض والتنوين ودخول الالف وحروف الخفض متمكن
امكن فاحفظه ينفعك في مواضع فانه قلما يباع مع كثرة الانتفاع
والمتمكن هو العاري عن شبه الحرف والامكن اي الزائد في التمكن
هو العاري عن شبه الفعل وعلامته ان يجر بالكسرة مطلقا
ويدخله التنوين للدلالة على خفته وزيادة تمكنه واعترض الشيخ
ابو حيان تعبيرهم بامكن بانه اسم تفضيل من التمكن وبناؤه منه
شاذ ورده بانه سمع من كلامهم مكن مكانة فالبنا قياس جار
على القاعدة ولا شذوذ فيه انتهى قوله وسمي منصرفا لدخول
تنوين الصرف فيه اي التنوين المسمى بالصرف واشتقاقه من الصريف
بالكرة عند الاستقا وكذلك صريف البعير بنابه وصريف القلم
في حديث الاسراء حتى ظهرت لمستوى اسمع فيه صريف الاقلام والصريف
هو التنوين وهو غنة تشبه ذلك الصوت تقول صرفت الاسم فهو
منصرف اذا نونته وقيل من الانصراف في جهات الحركات وقيل من
الانصراف وهو الرجوع اي انصراف عن شبه الحرف والفعل قوله
وهو المسمى بتنوين التمكين علامة التنوين ان يلحق الاسم المعرب
لغير مقابلة ولا تعويض وما ذكر من ان الصرف هو تنوين التمكين
مذهب المحققين وقيل هو الجر مع التنوين وقيل يطلق على تنوين
التنكير والعوض والمقابلة صرفا قوله جمع التكسير
المنصرف اي حقيقة او حكما فيشمل غير المنصرف مضافا او معرفا
بال فان قيل لو قال في الاسم المفرد وجمع التكسير المنصرف

لكان اخصر فما وجه العدول عنه الى الاطناب قلت وان
كان اخصر الا انه لما كان يحتمل التعليل باب عن توهم المشاكلة في
المذكور فيكون من قبيل قوله تعالى وسات مرتفقا في مقابلة قوله
تعالى وحسنت والاولى ان يقال انما لم يقل ذلك لانه فصيح نوع تغليب
قوله اذا لم يكن علما لقايل ان يقول لا حاجة الى هذا القيد
لان الكلام في جمع المذكر السالم وما جعل علما صار مفردا نعم يصح
اطلاق الجمع عليه باعتبار اصله قوله فان كان علما جاز فيه
الصرف وعدمه اعلم ان ما سمي به من جمع المونث السالم فيه اللغة
المشهورة فيه انه ينصب بالكسرة ويجر بالكسرة ومن العرب
من يمنعه التنوين ويجره وينصبه بالكسرة وفي ذلك مراعاة للجمع
حيث راعى اعرابه ومراعاة ما لا ينصرف حيث حذف التنوين والتنوين
لم يكن تنوين صرف الا انه مشبه له في الصورة والكسرة في حال الجر
نايبة عن الفتحة لانه غير منصرف عند هولا للعلمية والتانيث
وقضية ذلك كما قاله بعضهم انه لو سمي به مذكر كان يسمي رجل
مسلمات انهم يصرفونه انتهى قال شيخنا رحمه الله تعالى لا يقال
ينبغي انه لا فرق بنظر للتانيث اللفظي بالتا لانا نقول صرحوا بان
مثل هذه التا لمحض للتانيث وبان تا التانيث التي تمنع الصرف
هي التي تنقلب هاء وبذلك تعلم ان ما اقتضاه كلام ابن عقيل في
شرح التسهيل من انه لا فرق حيث مثل بهندات علم رجل او امراة
فيه نظر ومنهم من يمنعه الصرف فلا ينونه ويجره بالفتحة
قوله المعتلة اي التي اخرها حال الاضافة حرف علة

ان حر

تعلم المونث

44

يرد عليه فيعرف ان اخره حال الافراد هاء واصله فوه بفتح الفا واسكان
الواو بوزن فعل وهو مذهب سيبويه والخليل وذهب الفرا
الى ان وزنه فعل بضم الفا واما ذو فاصله ذوي بفتح الواو والبا
اخره بوزن فعل بالتحريك وهو مذهب سيبويه وعند الخليل
اصله ذوو باسكان الواو وبالواو اخره الوزن فعل بالاسكان
قال ابن كيسان يحتمل الوزنين جميعا قوله المضافة
الى غير المتكلم ولو تقديرا عند ابن مالك ومن تبعه كقوله
خالط من سلمى خياشم وفا اي خياشيمها وفاها قوله
التثنية مطلقا اي سواء كانت لمذكر او لمونث قوله
للجمع وهو ما كان اخره اي اسم مفرد او جمع تكسير معرب يحقق فيه
الشيان مسميان بعلتي منع الصرف معتبرين فلا اشكال نحو
هندا اذا صرف من علل تسع او يحقق فيه واحدة منها تقوم مقامهما
وهي تفيد فايدتهما او تكون في حكمهما جمعها بعضهم في قوله
عدل ووصف وتانيث ومعرفة • وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والنون زايدة من بعدها الف • ووزن فعل وهذا القول تقريب
اي يوجب لتقريب المسيلة الى الحفظ والضبط فان المنظوم
اسهل حفظا من المنثور قوله على صيغة منتهى الجموع
اي على هيئة منتهى الجموع اي لا يمكن ان يجمع جمع تكسير مرة اخرى
قال الرضي اعلم ان الاكثرين علي ان قيام الجمع الاقصى مقام سببين وكونه
لكونه لا نظير له في الاحاد وقال بعضهم لكونه نهاية جمع التكسير
اي يجمع الجمع الى ان ينتهي هذا الوزن فيرتدع ولهذا سمي بالاقصى

نحو كلب والحلب والكالب ونعم وانعام وانا عيم واما الفا التانيث فلكونهما للكلمة وبنا بها عليهما بخلاف تا التانيث فان بناها على العروض انتهى اي فهما لا ينفكان عن الكلمة بحسب الوضع فلا يقال في حمرا احمر ولا حبلى حبل فلزومهما بمنزلة علة اخرى واما هراوات جمع هراوا فشاذ واعلم ان في الهراوات شذوذات ثلاثة جمع صيغة منتهى الجموع وعدم قلب الالف يا وصفا مع كونها من اصل والمراد كونها بدلا اصلا اذ هي بدل عن لام الكلمة وليست بنفسها اصلا **قوله** اوكان مختوما بالف التانيث الممدودة كصحرا او المقصورة كحبلى اي ولو سمي به مذكرا وانما قدرت الفتحة في نحو حبلى ولم تظهر مع خفتها لنيابتها عن الكسرة ونايب الثقيل ثقيل ولهذا حذفت الواو في يهب كما حذفت في يعد ولم تحذف في يوجل لان فتحته ليست نايبة عن الكسرة لان ماضيه وجل بالكسر فقياس مضارعه الفتح وماضي فعل بالفتح فقياس مضارعها الكسر وقد جا يعد على ذلك واما يهب فان الفتحة فيه عارضة لحرف الحلق والف التانيث الممدودة عند بعضهم هي الالف التي بعدها همزة وعند بعضهم الف قبلها الف فتنقلب هي همزة وعلى هذا فاطلاق الممدودة عليها مجاز لان الممدودة ما قبلها لا هي وشرط الجمع ان لا يكون في اخرها انقلبت تا التانيث الها في الوقف فلا يخرج قوارة اذ الها اصلية ولا فرازنة فمنصرف لوجود الها **قوله** اوكان فيه العلمية والتركيب نحو معدي كرب

العلمية

العلمية كون الاسم علما لمذكر او مونث وشرط التركيب في كونه سببا لمنع الصرف ان لا يكون الجز الاخير مبنيا ولا ذا اعراب فخرج نحو سيبويه وخمسة عشر وعبد الله وتابط شرا والمركب التقييدي مطلقا او التركيب والعلمية نحو معدي كرب وكل ما تحقق فيه هذا التركيب فالافصح منع صرفه ويجوز الصرف والبنا **قوله** او العلمية والتانيث نحو زينب وفاطمة التانيث لفظي وهو كون الاسم مونثا ملحقا باخره علامة التانيث ومعنوي وهو هنا كون اللفظ المجرد عن التا والالف موضوعا في الاصل لمونث سوا كان علما او لا وهو انما يكون بتا مقدرة فالتانيث اللفظي اما بالالف وقد مر واما بالتا التي لم تجعل جزا للاسم فان جعلت جزا كبنت واخت ان كا تمنع ٥ العلمية لمونث فهو كالمعنوي والا لم تمنع قطعا عند الجمهور كذا قيل وشرط اعتباره وجعله علة العلمية اي كون الاسم الذي فيه التانيث علما لمونث او مذكر فان لم يكن علما لم يكن معتبرا وعلة وان كان علما فهو معتبر مطلقا قطعا والتانيث المعنوي شرط اعتباره ايضا العلمية فان لم توجد العلمية معه لم يكن علة قطعا وان وجدت مع المعنوي فتارة يجوز ان يعتبر ويجعله علة لمنع الصرف ويجوز ان لا يعتبره ولا يجعله علة له وتارة يجب اعتباره وتارة يمنع اعتباره فان كان الاسم علما لمونث فشرط وجوب تاثيره في منع الصرف وجعله علة له ان يكون معه اما زيادة للاسم على ثلاثة احرف نحو زينب او تحرك الحرف الوسط لفظا لا تقديرا

نحو سقر بخلاف دار فانها كهند وان كانت متحركة الوسط
بحسب الاصل والعجمة وسياتي معناها نحو ماه وجور فانهما
في العجم علمان لبلدتين فما وجد فيه احد الامور الثلاثة وجب
منع صرفه على الاصح وما يتحقق فيه احدها يجوز صرفه ومنعه
وهو اكثر واجود عند سيبويه وذلك نحو هند وبه فان سمي
بالمونث المعنوي بالمعنى السابق مذكر فشرطه عند الجمهور
الزيادة على الثلاثة لفظا او تقديرا كجيل على الضبع فان اصله
جيئل فان لم يرد امتنع اعتباره التانيث والاوجب هذا ان
لم يستعمل في الاصل الا مونثا فان استعمل مونثا ومذكرا فقال
الشيخ الرضي وغيره ان استويا فبعد التسمية لمذكر الامران وان
كان التانيث غالبا فالاولى عدم الصرف وان كان التذكير غالبا
فتعين الصرف **قوله** او العلمية والعجمة نحو ابراهيم العجمة
كون اللفظ مما لا يضعه العرب لمعنى اولا بل وضعه غير العرب
اياما كان ثم استعمله العرب وشرطها ان يكون مع العلمية في لغة
العرب والعلمية ثابتة من زمان الاستعمال في العجم ولا يستعمله
العرب اولا الا علما لما كان له في العجم او لغيره وما ذكر من اشتراط
العلمية في لغة العجم جزم به ابن الحاجب في شرح المفصل وصرح
به في شرح المنظومة ووافقه ابن مالك وهشام قال ابو حيان
ذهب اليه قوم وهو ظاهر قول سيبويه لكن جمهور النحويين
على انه لا يشترط وانما الشرط العلمية في اول استعمال العرب وبه
جزم الشيخ الرضي ومن بعده وشرطها ايضا عند سيبويه واكثر النحاة

تحرك

٤٠٦

تحرك الاوسط ورجحه الشيخ الرضي والمتاخرون واما عند ابن الحاجب
وجماعة فالشرط احد امرين اما تحرك الاوسط او زيادة حروف
الاسم على ثلاثة واعلم ان الاسم العجمي اذا وافق عربيا كاسحاق فانه
مصدر اسحق فان سمي به قاصدا المعنى المصدري فلا اعتداد
بالعجمة او قاصدا اللفظ العجمي فغير منصرف قال ابو حيان فان
جهل القصد حمل على عادة الناس في التسمية باسم الانبيا عليهم الصلاة
والسلام واعلم ان اسما الانبيا عليهم الصلاة والسلام ممنوعة من الصرف
الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط
لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ويويده
ما يقال ان اول من تكلم بلسان العرب من ولد اسماعيل ومن كان قبل ذلك فليس
بعربي وهود قبل اسماعيل نبيا بذكرنا ان كنوح انتهى وفي التاييد
بذلك نظر **قوله** او العلمية ووزن الفعل نحو احمد
ويزيد وزن الفعل كون الاسم على وزن فعل ما وشرطه في منع الصرف
ان ذلك الوزن مختصا في لغة العرب بالفعل اصالة بمعنى ان
الواضع وضعه اصالة للفعل ولم يوجد في الاسما العربية من غير
شذوذ الا منقولا عن الفعل كشمر علم فرس واما بقم اسم نبت
فعجمي فلا يصرف وضرب على وزن المجهول علم رجل من غير اعتبار
ضمير واما نحو عل فشاذ وان لم يكن مختصا بالفعل فشرطه ان يكون
في اول الاسم الذي على وزن الفعل حرف زائد كما يزاد في اول المضارع
لم يكن في اوله اصل الاسم سوا بقيت او تبدلت بحرف اخر فخرج
نهشل لان النون اصلية ودخل هراق فان الها بدل من الف زائدة

وان يكون الاسم غير قابل للتا اي لا تدخله التا اما بحسب الاصل
او للعلمية فدخل اسود مع قبوله التا لان قبوله لعروض الاسمية
واما بحسب الوصفية فمؤنثه سودا ولو سمي بها يدخله
التا امتنع لعدم الدخول بعد العلمية ومن ثم امتنع احمر
بالوصف ووزن الفعل لانه مشتق من الحمرة والالف زايدة
وليس مؤنثه احمرة ولو صرف بعلاّم الوصف الاصل المطبوع على
العمل ووزن الفعل لانه يقال يعمله للناقة النجيبة المطبوعة
للعمل فاذا سمي به امتنع كما مر وكذا يعمله للتانيث والعلمية
واذا تغير الوزن فان بقي الحرف الزايد عنه والا فلا ان كان
بالاعلام اللازم كما في الامر وكذا ان لم يلزم كالتخفيف عند سيبويه
قوله او العلمية وزيادة الالف والنون اي الالف والنون
الزايدتان المشبهتان لالفي التانيث في عدم لحوقهما التا قال
المرادي اذا ابدل من النون الزايدة لام منع من الصرف اصيلا
فان اصله اصيلان فلو سمي به منع من الصرف ولو ابدل من
حرف اصلي نون صرف بعكس اصيلان مثال ذلك حنان في
حناء ابدلت همزته نونا قوله او العلمية والعدل
نحو عمر العدل خروج الاسم وتجاوزه عن صيغته الاصلية بان
يكون الاسم ماخوذ من لفظ اخر كان الاصل والقياس ان يستعمل
ذلك مكان الماخوذ وما في معناه كخروج الفعل ونحوه من المشتقات
اذ ليس الاصل استعمال المشتق منه مكان المشتق وفي معناه
ولا بد ان لا يكون على وجه الاصل التصريفي ليخرج نحو علك

والحق

والحق كما قاله استاذ شيخنا ان التعريف ليس بتمام لما علم من
المطولات قوله او كان فيه الوصف والعدل نحو مثنى وثلاث
ورباع الوصف اسم يدل على ذات معينة وحال من احوالها فيصح اطلاقه
على كل من اتصف بتلك الحال كاحمر اي حاله الحمرة ولو عبر بدل الوصف
الوصفية لكان اولى وشرط كون الوصف علة لمنع الصرف ان تكون
وصفيته متحققة في الاصل بمعنى ان الواضع وضعه للمعنى الوصفي
اولا الا ان يكون عارضا بعد الوضع لمعنى غير وصفي ثم اريد
الوصفي واذا استعمل الوصف الاصلي غالبا في معنى غير وصفي
بان اريد به ذات معينة مع ملاحظة حالها او بدونها
بحيث لم تحتج تلك الارادة الى قرينة لم يضر في كونه علة لمنع الصرف
فلذلك صرف اربع في قولهم مررت بنسوة اربع فان اربعا وان اريد
به ما فيه العدد المعين الا ان الواضع وضعه اولا لنفس العدد
فلا يكون وصفا في الاصل فلم يعتبر لذلك عند الجمهور وامتنع
من الصرف اسود وارقم للحية لوضعهما للمعنى الوصفي اي ما له
سواد ورقم وما فيه الوصف والعدل الحقيقي نحو ثلاث
ومثلث فان كلا منهما معناه متعدد مكرر والاصل تعدد
اللفظ عند تعدد المعنى وتكرره وحيث لم يتعدد علم انه معدول
عن مكرر وهو ثلاثة ثلاثة ومثلهما ثنا ومثنى ورباع ومربع
واختلفوا فيما وراء ذلك الى عشار ومعشر هل جاء ام لا والصواب
مجيئه وسبب منع الصرف في ثلاث واخواته العدل كما عرفت
والوصفية لا في ثلاثة ثلاثة وصفية عارضة واذا اخذت

نسخ وان

نحوم

ثلاث ومثلث منها تكون الوصفية فيهما اصلية وصفية فانهما
وضعا الذي العدد المعين واذا سمي بهما منعا من الصرف للعدل
والعلمية عند الجمهور واذا نكرا منعا للعدل والوصف
في احمر كذا ذكره الشيخ ابو حيان وغيره فاعتمده قوله او
الوصف ووزن الفعل تقدم معنى الوصف وشرط كل من الوصف
ووزن الفعل فلا تغفل ولو عبر بالوصفية بدل الوصف لكان
اولى قوله او الوصف وزيادة الالف والنون الزائدتان
لانهما ليسا من الحروف الاصول في الكلمة بل من الزوائد على الفاعل
التي عرفت في التصريف ويسميان ايضا مضارعين لمشابهتهما
الفي التانيث في منع دخول التانيث واختلفت النحاة في ان
سببية الالف والنون لمنع الصرف لزيادتهما وفرعيتهما للمزيد
عليه او لمشابهتهما الفي التانيث والراجح هو القول الثاني كما
قاله السيد الجرجاني وتقدم شرط الوصف واما الالف والنون
في الوصف فشرطهما انتفاء فعلانة عند الاكثر وهو الراجح ولو
لم يعلم ان الالف والنون زائدتان او اصليتان بان احتمل الامران
كما في لفظ الحسان والشيطان فالصرف ومنعه سيان فان
قلت التعريف الذي ذكره الشارح لما لا ينصرف غير
مانع لصدقه على ما فيه علمية موثرة في منع صرفه اذا نكر
بان اريد به غير ما اريد بالعلم مع انه منصرف قلت
قال السيد الجرجاني قدس سره ليس المراد بالافعال في التعاريف
اقترانه بزمان انتهى بل المراد مجرد ثبوت الحدث بالفعل وقبل

يراد

يراد بها الاستقبال وعلى التقديرين مجاز مشهور فلا ضرر
ولها شروط اي جملتها شروط او انه غلب فلا يراد ان بعضها
لا شرط له وبعضها ليس له الا شرط او انه استعمل الجمع فيما فوق
الواحد كما في قوله اولئك مبرؤن مما يقولون اي عائشة وصفوان
رضي الله عنهما وعن الصحابة اجمعين والشارح تركها اختصارا
انما ذكرناها نحن لان التنبيه عليها يوجب للنفس تشوقا اليها
فاذا لم تذكر كان في النفس شيء من التحسر على فوات ذلك قوله فهذه
لها اي الاسما المذكورة ونحوها قوله تخفض بالفتحة نيابة عن
الكسرة وذلك لان العلل المذكورة كلها فروع العدل فرع المعدول
عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير والتعريف
فرع التنكير والعجمة فرع العربية والجمع فرع الواحد والتركيب
فرع الافراد والالف والنون المزيدتان فرع المزيد عليه ووزن
الفعل فرع وزن الاسم فاذا اجتمع في الاسم علة واحدة من هذه العلل
او تكررت حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل لان فيه ايضا
فرعيتين بالنسبة الى الاسم احداهما من جهة الاشتقاق فان
الفعل مشتق من المصدر الذي هو الاسم وثانيهما من جهة الافادة
اذ الفعل يحتاج في الافادة الى الاسم والاسم يستغني عنه فلما شابه الاسم
الفعل بالنوعين المذكورين منع منه شيئان ليسا في الفعل وهما الكسرة
التي تختص بالاسم والتنوين ولم يحكم بمنع الجر عن غير المنصرف لتحقق
الجر فيه الا انه تابع لنصبه بمعنى انه جر بالفتحة نيابة عن الكسرة
حملا للنصب على جره لاشتراكهما في الفضلية لما ترك جره بالكسرة تبعا

لترك تنوينه على عكس جمعي المونث السالم والمذكر السالم فان نصبهما تابع
لجرهما ولا يخفى عليك ان كلام الشارح منقوض بما سمي به مونث من الجمع
بالف وتا من يد ننين بناء على انه معرب باعراب اصله كما سبق
ما لم ينصف او ينل ال اي مدة انتفا كل من الامرين لان النفي مع العطف
باو يفيد نفي كل كما في قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النسا ما لم
تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة وما ذكرناه من ان العطف
باو بعد النفي يكون نفيا لكل من المتعاطفات لا لاحدهما هو
ما قرره الرضي وغيره من الايمة وهو بحسب الاستعمال والا فمقتضى
اصل وضع اللغة ان النفي لاحدهما كما عرفت بذلك الرضي نفسه
ولا فرق بين الاضافة الى مذكور وبينها الى مقدر كقوله ابدا بدا
من اول في رواية الكسر بلا تنوين على نية المضاف اليه ولا فرق ال
بين المعرفة نحو بالافضل والموصولة كقوله وهن الشافيات الحوايم
والزايدة كاليزيد في قوله رايت الوليد بن اليزيد قال عنه اللام الزايدة
وبيلا كالمعقول ثان لان راي علمية قاله الرضي وكان بدلها وهو امرى
لغة حمير كقوله نبيت بليل امر مداعنا داولقا اي بليل الارمد
والا ولق شبه الجنون فان قلت ما لا ينصرف ويجوز صرفه
للضرورة اي لامر ضروري في الشعر بمعنى انه لو لم يدخله التنوين
لزم خلل في الشعر بان لا يستقيم الوزن الا بالتنوين كما في قول
القايل • صبت على مصايب لو انها • صبت على الايام عدن
ليالي • او يستقيم الوزن لكن يظهر فيه نوع خلل يسمى زحافا
اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع

فانه

فانه لو لم ينون نعمان نظهر الزحاف المخل وان صح الوزن فنون وكسر
بتبعيته وان لم يحتج اليه فلم تركه الشارح التعرض له قلت لعله للقلة
فان قلت كان على المصنف ان يقيد جر ما لا ينصرف بالفتحة بما قيد
به الشارح قلت لعله يرى انه عند الاضافة او ال منصرف كما
هو احد مذاهب ثلاثة وليس الكلام فيه ثالثها وهو ارجحها
التفصيل فان بقي العلتان كما في مثال الشارح فغير منصرف والا كما
في مررت باحدكم لزوال العلة بالاضافة فمنصرف قوله نحو مررت
بافضلكم وبالافضل التمثيل بافضلكم اولى من تمثيل بعضهم بمررت
بعثماننا فان الاعلام لا تضاف حتى تنكر فاذا صار نحو عثمان نكرة
زال منه احد المانعين من الصرف وهو العلمية فدخل في باب
ما ينصرف وليس الكلام فيه بخلاف افضل فان مامنعه من الصرف
الصفة ووزن الفعل اصفته ام الصفة وكذلك التمثيل بالافضل
اولى من تمثيل بعضهم بقوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا لانه
يحتمل ان يكون نكر يزيد الشاعر فصار نكرة ثم ادخل عليه ال
للتعريف فعلى هذا لم يبق فيه الا وزن الفعل خاصة ويحتمل ان يكون
ابقاه على علميته وال زايدة فيه كما زعم من مثل به قوله وللجزم علامتان
السكون والحذف فان قلت لو قال وللجزم الحذف ليشمل
السكون الذي هو حذف الحركة وحذف النون من الافعال الخمسة
وحذف حرف العلة قلت اراد التصريح بالمقصود
والاحتراز عما قد يوهم خلافه فانه لو قال وللجزم الحذف ربما
يوهم اختصاصه باحد القسمين والتصريح بالمقصود والاحتراز

بمن ما قذفوهم خلافه من المقاصد المعتبرة والاغراض المشهورة
قوله سندع الزبانية اي سندع الملائكة الغلاظ الشداد ليجروه
الى النار واحدها زبنية كعفرية من الزبن وهو الدفع او زبني
على النسب واصلها زباني والتاء معوضة عن الياء **قوله** لالتقاء الساكنين
علة لحذفها في اللفظ **قوله** من نحو لتبلون فان النون حذفت لتوالي
النونات اصله لتبلوونن حذفت ضمة الواو للثقل ثم الواو
لالتقاء الساكنين فقيل لتبلون فادخل نون التوكيد فاجتمع ثلاث
نونات وحذفت نون الرفع لتوالي النونات ولما حذفت نون
الرفع التقى ساكنان الواو والنون المدغمة ولم تحذف الواو لعدم
ما يدل عليها بل حركت بما يناسبها وهو الضم لكونها اختها فقيل
لتبلون وهو فعل جماعة الذكور المخاطبين مبنيا للمفعول
من البلاء وهو التجربة ولك ان تقول قلبت الواو الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الالف وهذا اولى ان قلت
قد جمع بين ثلاث نونات نحو النساء جنن في الماضي ويجنن
في المضارع قلت الثانيتان منهما نونان من نفس الكلمة والاولى
زائدة فجاز ذلك بخلاف لتبلون فان الاولى للرفع والثنتان
للتوكيد فالثلاثة زوائد على اصل الكلمة والثقل انما يحصل
بالزائد **قوله** ولكل من السكون والحذف مواضع فان قلت
ليس للسكون الا موضع واحد والحذف ليس له الا موضعان
فلا وجه للجمع قلت الجمعية باعتبار المراد ويمكن
الجواب بالنسبة للحذف بانه اطلق الجمع على ما فوق الواحد
كا

كافي قوله تعالى اولئك مبرءون مما يقولون اي عائشة وصفوان
رضي الله عنهما وعن الصحابة اجمعين **قوله** ولم يتصل با خره شيء
القرينة على ذلك في كلام المصنف المقابلة بالافعال التي رفعها بثبات
النون والمراد بالشيء الذي يبقى اتصاله باخره الف الاثنين او واو
الجماعة او ياء المخاطبة **قوله** ما لم يكن في اخره الف ولا واو ولا ياء لو اسقط
في لكان اخصر واظهر **قوله** المعتل الاخر باضافة المعتل الى الاخر
اضافة لفظية اي الذي اعتل اخره والمعتل اسم فاعل من اعتل اي مرض
قوله وهو كل فعل الخ يرد عليه ان التعريف للماهية وكل للافراد
وايضا تصدير التعريف بكل غير يصد والحد على المحدود والذي هو
الخمسة اي الصيغ الخمسة لانه يفهم ان كل واحد منهما هو الافعال
الخمسة قلت المراد انها المفهوم الكلي الصادق على كل فعل اتصل
به ضمير تثنية او ضمير جمع او ضمير المؤنثة المخاطبة لظهور ان
الموضوع له للماهية لا للافراد فلو اسقط لفظ كل المشعر بالافراد
كان ادفع لكنه اتى بها لبيان الاطراد **فصل** هو
كغيره من التراجم عبارة عن الالفاظ المعينة الدالة على تلك المعاني
المخصوصة على الظاهر عند السيد فالمعنى هذه الالفاظ المعينة
الدالة على المعاني المخصوصة فاصلة ما بعدها عما قبلها لتميزها
منها او مفصولة عنهما وهو معرب خبر لمبتدا محذوف وقيل
اذ ذكر بعده ما يتعلق به والا فهو مبني تقديرا ساكنا كهذا الفصل
في عبارة المصنف وفيه نظر لان مقتضى البناء هنا ليس الا هذا م
التركيب على ما اعتاده وهو ممنوع لان التركيب وان فقد مع

ما يليه فهو ممكن بالتقدير المذكور ومثله شائع ذائع فلا ضرورة
الى العدول عن الاصل مع امكانه ولفظ التنبيه وما شبهه
كلفظ الفصل في حكمه المذكور قوله من اول علامات الاعراب
الى هنا من فيه للبيان اي الذي هو اول علامات الاعراب ممتدا
الى هنا ولا تصح ان تكون هنا لابتدا الغاية كقولك سرت
من البصرة اذ اكسير ثابت في المبتدا دون الخبر فليتامل
قوله تمرينا اي ذكر المص ذلك لتمرين المبتدي اي لتمرينه
وتعوده فيما تعلمه من قولهم مرن على الشي مرونا ومرانة
تعوده واستمر عليه قوله على عادة المتقدمين تعو[illegible]
وسند المص قوله رحمهم الله تعالى اجمعين جملة خبرية
اللفظ انشائية المعنى اذ المراد بها الدعا بالرحمة من الله اي ايصال
بره اليهم اجمعين تاكيد مفيد للاحاطة اتى به دفعا لتوهم
التخصيص قوله المعربات قسمان فيه الاخبار بالمثنى
عن الجمع وصح ذلك مع ان الخبر عين المبتدا لان المراد بالمعربات
الجنس الصادق بالاثنين اولان كل قسم متعدد كما ياتي قوله
قسم يعرب بالحركات اي وجودا او عدما فدخل فيه المعرب
بالسكون وبذلك يدفع ما يقال ان المعرب بالسكون لا يدخل
في المعرب بالحركات قوله او بالسكون لا حاجة اليه لدخوله
فيما يعرب بالحركات كما تقدم قوله وقسم يعرب بالحروف
اي وجودا او عدما فدخل فيه المعرب بالحذف وبذلك اندفع
ما يقال ان المعرب بالحذف لا يدخل قوله او بالحذف لا حا

اليه كما تقدم قوله وقسم يعرب بالحروف اربعة انواع زاد لفظ
انواع للتاكيد والمبادرة الى بيان ان المراد الانواع لا الافراد ولو يقتصر
على التفصيل لما فطنه على فايدة الاجمال ثم التفصيل قوله
الاسم المفرد وجمع التكسير اي غالبا اذ جميعها الا ما الحق منهما بالمثنى
وجمع المذكر السالم وتقدمت اشارة الى ذلك فلا تغفل قوله
اي مجموع الانواع الى يصح ان يراد به الجميع بالنسبة لغير ما استثناه
المص والمجموع بالنسبة للمستثنيات ويصح ان يراد الجميع ولا
يضر التخلف الذي ذكره الشارح لان المص قد استثنى ما تخلف
فيه ذلك فليتامل قوله اشيا اعلم ان في اشيا مذاهب احدها
ما ذهب اليه المحققون ومنهم الخليل وسيبويه وهو ان اصلها
شيئا على وزن فعلا كحمرا كرهوا اجتماع همزتين بينهما الف
نقلوا اللام وهي الهمزة الاولى الى موضع الفا فقالوا اشيا بوزن
لفعا فهو غير منصرف لالف التانيث وان كان اسم جمع لا جمعا
لشي قوله جمع المونث السالم ينصب بالكسرة اي بما يصدق عليه
لا لنفسه انما نصب بالكسرة حملا للنصب فيه على الجر لانه فرع
جمع المذكر السالم وقد حمل فيه النصب على الجر فحمل في الفرع ايضا لئلا
يلزم مزية الفرع على الاصل واجاز الكوفيون نصب هذا الجمع بالفتحة
مطلقا وهشام منهم نصبه بالفتحة ان حذفت لامه ولم ترد
كلغات وثبات فان ردت في الجمع كسنوات وعضوات نصب
بالكسرة وفاقا قوله وكان حقه ان ينصب بالفتحة اي الانسب
بحالة النصب بالفتحة لما تقدم من ان الاصل في النصب ان يكون

بالفتحة قوله والاسم الذي لا ينصرف يخفض بالفتحة اي ما يصدق
عليه لا نفسه استغنى الشارح عن تقييده بما تقدم لما تقدم
قوله المعتل الاخر اي ما يصدق عليه لا نفسه ان قلت
لا حاجة الى تقييد المعتل بالاخر ولا فائدة له لان المعتل في اصطلاح
النحاة يختص باخره حرف علة والتعميم اصطلاح صرفي قلت
ان سلم ذلك ففائدة التقييد بيان الواقع ودفع التوهم قوله
يجزم بحذف اخره وانما جاز حذف الاخر في الجزم وليس علامة لل
قال الرضي لان الجازم عند من يحذف الرفع في الاخر والرفع في المعتل
يحذف للاستثقال او التعذر قبل دخول الجازم فلما دخل
لم يجد في اخر الكلمة الا حرف علة مشابها للحركة فحذفها انتهى وقد
يقال فهلا حذف الحركة المقدرة فان قلت لم لم يلحق النصب
بالجزم في المعتل كما الحق به في الافعال الخمسة قلت اجيب
بانه انما الحق به ثم لتعذر الاعراب بالحركة بخلاف هنا فاعرب
نصبا بالحركة على الاصل قوله التثنية وجمع المذكر السالم اي
ما يصدقان عليه لا هما نفسهما ان قلت انما لحقت النون
فيهما قلت لدفع توهم الاضافة من نحو جاءني حليلاني في موسى
وعيسى ومررت ببنين كرام اذ لولا النون توهمت الاضافة
ولدفع توهم الافراد في نحو الخوزلان تثنية الخوزل ومررت
بالمهتدين ثم حمل ما لم يوجد فيه هذا التوهم على ما وجد فيه ليجري
الباب على سنن واحد ولقائل ان يقول لو اعتبر توهم الافراد فيما
ذكر لامتنعت اضافة الجمع المنقوص المنصوب والمجرور

بكرام

رايت قاضيك ومررت بقاضيك الا ان يفرق بانه هنا يمكن دفع
الالتباس بنحو الوقف على المضاف ولا كذلك فيما نحن فيه على ذلك التقدير
قال سيبويه النون في الاصل عوض عن حركة الواحد وتنوينه معا لان
حرف المد عنده حرف اعراب امتنعت من الحركة فجيء بالنون بعدها
عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كان يستحقهما المفرد والحركة وان
كانت مقدرة على الحروف عند بعض اصحابه لكنها لما لم تظهر كانت
كالمعدوم ثم انه رجح جانب الحركة مع اللام اي جعل عوضا منها بعد ما كان
عوضا منهما فثبتت معها شأن الحركة وجانب التنوين مع الاضافة
فحذف معها حذف التنوين فهي في نحو جاءني رجلان يا فتى عوض منهما
وهو الاصل وفي الرجلان عوض عن الحركة فقط وفي رجلا زيد
عوض عن التنوين فقط وفي رجلان وقفا ليس عوضا منهما ولا
من واحد منهما وفي نحو يا زيدان ولا رجلين عوض عن حركة الساقط
وفيما قال بعد لان حروف العلة الدالة على ما دلت عليه الحركة
مغنية عن التعويض من الحركة انتهى وكسرت مع المثنى على الاصل
في التقاء الساكنين لانه قبل الجمع ثم خولف بالحركة في الجمع طلبا للفرق
وجعلت فتحة طلبا للخفة وانما لم يكتف بحركة ما قبل الياء فارقة
لتخلفه في نحو المصطفين كذا قيل وفيه نظر لان هذا التخلف
لا يضر لحصول التمييز في نحو المصطفون بين المثنى والجمع بغير
حركة ما قبل الاخر لان الالف في نحو المصطفى تحذف في الجمع وتقلب
ياء في التثنية كما تقرر في باب كيفية تثنية المقصور وجمعه فيقال
في الجمع جاء المصطفون وفي التثنية جاء المصطفيان وحينئذ

ينقال في النصب والجر في الجمع المصطفين بيا واحدة بين الفا والنون وفي التثنية المصطفين بيائين بينهما الا ان الف التثنية تنقلب يا وعلى هذا فلا اشتباه فيهما على ان ما ذكره من الفرق بحركة النون لتخلفه بحركة ما قبل الاخر في نحو المصطفين يرد عليه حالة اضافة المصطفين لسقوط النون التي فرق بحركتها فلو قال يدل ما ذكره لم يكف بما ذكر مبالغة في الفرق كان اوضح انتهى

قوله والاسما الخمسة اي في احدى لغاتها والمراد ما تصدق عليه لا هي نفسها وانما كانت هذه الاسما بالشروط السابقة معربة بالحروف لان الحروف وان كانت فروعا عن الحركات الا انها اقوى منها نكره استبداد المثنى والجمع الفرعين على المفرد بالاعراب الاقوى فاختاروا هذه الاسما وجعلوها معربة بالحروف ليكون في المفردات الاعراب بالاصل وهو الحركة وبالاقوى وهو الحرف وخصوا هذه الاسما المشابهتها المثنى والجمع في ان اخرها حرف علة يصلح للاعراب وفي استلزام كل منها ذاتا كالاخ والاب للابن واما نحو ابن فهمزة الوصل منه بدل من اللام بدليل معاقبتها اياها في النسبة نحو ابني وبنوي فكان لامها ليست حرف علة وخصوا ما ذكر بحالة الاضافة لتظهر تلك الذات اللازمة فتقوي المشابهة وفضلت على المثنى والجموع باستيفا الحروف الثلاثة لاصالتها بالافراد قوله ومبي ابوك الخ اي وهي كليات هذه الامثلة اعني لفظ الاب والاخ والحم الخ بالشروط المتقدمة قوله والافعال الخمسة اي ما تصدق عليه لا نفسها قوله يفعلان بالياء المثناة تحت للاثنين

المذكرين

المذكرين الغايبين قوله وتفعلان بالمثناة فوق للاثنين المذكرين المخاطبين وللاثنين المونثتين مخاطبتان كانتا او غايبتين ولو كانتا بلفظ ضمير الغيبة فتقول هما تفعلان بالمثناة فوق تغليبا مراعاة حملا للضمير على المظهر وعيا للمعنى ونظرا الى ان الضمير يرد الاشيا الى اصولها وهذا قول ابن ابي العافية تلميذ الاعلم وهو المرجح كما قاله بعضهم وقال ابن ابي الباذش تقول هما يفعلان بيا تحتية وعيا للفظ لهذا اللفظ يكون للمذكرين قوله ويفعلون بالمثناة تحت للجمع المذكر الغايب قوله وتفعلون بالمثناة فوق للجمع المذكر المخاطب قوله وتفعلين بالمثناة فوق لا غير للواحدة المخاطبة فهي خمس صيغ لسبعة معان وتقدم ما تعلق بذلك قوله فاما التثنية بمعنى المثنى من اطلاق المصدر على اسم المفعول يعني ان التثنية في الاصل مصدر نقل الى كلمة مخصوصة ولوحظ فيه معنى الاسم المفعول لتكون المناسبة وليس هو اسم مفعول لا قبل النقل ولا بعده بل هو قبل النقل مصدر وبعده النقل اسم لكلمة مخصوصة فان قلت ما الداعي الى دعوى نقل التثنية الى معنى اسم المفعول لتكون المناسبة اتم وليس هو اسم مفعول ولو لم يجعل الطلاق عليه من اطلاق المصدر على المفعول مجازا قلت الداعي اليه التبادر الى الذهن عند الاطلاق وهو علامة على الحقيقة وتطلق التثنية في الاصطلاح على جعل الاسم القابل دليل اثنين متفقين في اللفظ غالبا وفي المعنى على راي بزيادة الالف في اخره رفعا ويا مفتوح ما قبلها جرا ونصبا

عليها النون مكسورة وفتحها لغة وقد تضم كذا في التسهيل قوله ترفع
بالالف وتنصب وتخفض بالياء هذا هو اللغة المشهورة في المثنى وفيه
لغة اخرى وهو لزوم الالف في الاحوال الثلاثة واعرابه بالحركات
الثلاثة مقدرة عليها قال احب منك الانف والعينانا وقال
ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها وقال تزود منا بين
اذناه طعنة وخرج عليها قوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة
وقيل ان قوله تعالى ان هذان لساحران على هذه اللغة وقال بعضهم
من العرب من يلزم المثنى الالف ويعربه اعراب المفردات فهذا
تقول جاء الزيدان بضم النون ورايت الزيدان بفتح النون ومررت
بالزيدان بكسر النون حكي عن العرب هذان خليلان بضم النون
ولو سمي بالمثنى جاز اعرابه كما قبل التسمية وجاز الزامه الالف واعرابه
اعراب ما لا ينصرف كعمران وسلمان تنبيه من
المثنى المرفوع بالالف قول القائل لغز قال عبد الله شرمقا له
كفى بك يا عبد العزيز حسيبها وذلك لان عبدا مثنى عبد واصله
عبدان حذفت نونه للاضافة وهو مرفوع على انه فاعل قال
واما عبد من قوله يا عبد فهو مرخم بحذف التاء والعزيز مبتدا
خبره حسيبها والمعنى لغز قال عبدان لله شرمقا له كفى بك يا عبد
العزيز اي الله حسبك وشرمقا له منصوب على انه مفعول
مطلق ومنه ايضا لغز قال عبد الله قولا عرفته اتانا ابي داود
في مرتع خضب وذلك لان عبدا مثنى عبد واصله عبدان الى اخر
ما تقدم واتانا تثنية اتان واصله اتانان حذفت نونه للاضافة

وابي

وابي مضاف اليه مجرور بالمضاف وداود مجرور ايضا بالفتحة لانه
اسم لا ينصرف ويجوز رفع داود على انه بدل من الفاعل الا اتانا من الاتيان
على انه فعل ماض وابي اي والذي فاعله وداود بدل منه قوله
واما جمع المذكر السالم فيرفع بالواو وينصب ويخفض بالياء لو سمي بالجمع
المذكر جاز اعرابه كما قبل التسمية وجاز الحاقه بغسلين في لزوم الياء
واعرابه بحركات ظاهرة على النون منونة كهذا زيدين ورايت
زيدينا ومررت بزيدين ما لم يكن اعجميا والا امتنع التنوين واعرب
اعراب ما لا ينصرف كهذا قنسرين ورايت قنسرين ومررت
بقنسرين وجاز الحاقه بعربون في لزوم الواو واعرابه بالحركات
منونا والحاقه بها اذن في لزوم الواو والاعراب على النون غير منونة
للعلمية وشبه العجمة وجاز لزوم الواو و~~الاعراب على النون غير~~
وفتح النون و نقل هذه اللغة من يلزم المثنى الالف مطلقا وكسر
النون ويقدر الاعراب قوله المكسور ما قبلها اي لفظا او تقديرا
نحو وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار قوله واما الاسماء الخمسة
فترفع بالواو والخ اي في احدى لغاتها وفيها لغات اخر تعرب فيها بالحركات
منها قصرها وهو لزومها الالف في الاحوال الثلاثة وتقدير الحركات
الثلاث فيها كقوله ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها
وكقوله مكره اخاك لا بطل ومنها نقص الاب والاخ والحم بضعف
ومنه قوله بابه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه ابه فما ظلم
ومن التشديد في الاب والاخ نحو هذا ابك واخك بتشديد الباء
والخاء وهو النقص وجاء في الاخ سكون الخاء بوزن دلو كقوله ما المرء

احول انه لم تلفه وزرا عند الكريهة معوانا على النوب وجاز في جمع حمؤكدلو وحما كعمر وحما كخطا قوله واما الافعال الخمسة فترفع بالنون وتنصب وتجزم بحذفها انما اعربت هذه الافعال هذا الاعراب لانهم ارادوا ان يعربوها بالحروف كاعراب نظيرها من الاسما لان يضربان مثل ضاربان ويضربون وتضربين مثل ضاربون وضاربين في مطلق الحركات والسكنات وقد جعلوا علامة الرفع في ضاربون واوا ولا يمكنهم ذلك في يضربون لانه يودي الى اجتماع متماثلين فجعلوا النون علامة الرفع لانها شبيهة بالواو من حيث الغنة ثم حذفوها لاجل الجازم ثم حملوا النصب عليه كما حملوا النصب على الجر في نظيره من الاسما لان الجزم نظير الجر في الاختصاص واما يقومان فلا يمكنهم جعل علامة رفعه الفا كضاربان لانه يودي الى اجتماع متماثلين وقد ثبت ان النون علامة رفع في يقومون فجعلت كذلك في يقومان وتقومين واعلم انه قد ورد حذف النون لغير ناصب وجازم نثرا ونظما قرا ساحران تظاهرا ان تظاهران فادغم التا في الظا وفي الصحيح لا تدخلوا الجنة حتى تومنوا ولا تومنوا حتى تحابوا وقال الشاعر

ابيت اسري وتبيتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الزكي

ولا يقاس على ذلك وذلك ان النون المذكورة لما كانت نائبة عن الضمة في الدلالة على الرفع وكانت الضمة قد تحذف على سبيل التخفيف كقراة ابي عمرو وما يشعركم انها بتسكين الرا وقراة بعض السلف ورسلنا لديهم يكتبون بسكون اللام ارادوا ان يعاملوا النون

المذكورة

المذكورة بهذه المعاملة لئلا يكون الفرع امنا من حذف فلم يامن منه الاصل فحذفوها في بعض المواضع لغير ناصب ولا جازم واذا اجتمعت مع نون الوقاية جاز الاثبات مع الفك والادغام والحذف واختلف في المحذوف فمذهب سيبويه ورجحه ابن مالك انه نون الرفع واكثر المتاخرين على انه نون الوقاية انتهى قوله وحاصل علامات الاعراب الخ فان قيل هذا انما يتجه على القول بان الاعراب معنوي الذي جرى عليه المص واما على القول بان الاعراب لفظي فغير متجه لان العلامات المذكورة هي نفس الاعراب على القول بانه لفظي والشي لا يكون علامة على نفسه لان العلامة يجب ان تغاير صاحبها قلت عن ذلك اجوبة اسهلها ان هذه عبارة المتقدمين القايلين بان الاعراب معنوي جرت على السنة المتاخرين المخالفين لهم في ذلك وقد بينا بقية الاجوبة في غير هذا الكتاب باب الافعال قوله ماض قدم الماضي على المضارع وهو على الامر رعاية لترتيب الوجود لان كل حادث مسبوق بالارادة ثم بان تقول ثم يكن قال تعالى انما قولنا لشي اذا اردناه ان نقول له كن فيكون فوقع الماضي ثم المضارع ثم الامر فاستحق الماضي لشبهه بارادة التقدم والمضارع لشبهه بان تقول التوسط والامر لشبهه بكن التاخر ذكره الاصفهاني وهو ما دل على حدث الخ اي فعل اي فعل دال بحسب الوضع بالتضمن على حدث بان يكون جز معناه حدث مقترن بزمان ماض بحسب الوضع بان يكون الحدث والزمان معتبرين في المفهوم

بيان رعاية

الوضعي اي تعلقهم منه حدث مقترن ذلك الحدث بحسب
الوضع بزمان ماض بقرينة ان الكلام في اقسام الافعال والمتبادر
من الافعال الدال بالوضع والالفاظ في التعاريف تحمل على المتبادر
منها واراد بالماضي في قوله بزمان ماض اللغوي وبالاول الصناعي فلا
يلزم تعريف الشي بنفسه الصادق بالتعريف بالنفس فقط وبالتعريف
بما فيه النفس كما هنا ولا يشكل التعريف بنحو ضرب في لم يضرب ولما
يضرب لان دلالته على الزمان الماضي عارض وكذا لا ينتقض بلفظ
الماضي لانه ليس بفعل اذ لا يصدق عليه تعريف الفعل اما اذا اريد
الزمان فظاهر اذ لم يدل على حدث مقترن بزمن ماض واذا اريد
به شي كان في الماضي فلانه لا يدل على حدث مقترن بزمن ما فهو انما
يدل على شي من الاشيا غير معين فان قلت ينتقض التعريف
بالماضي المستعمل في المستقبل كثيرا بعارض وذلك في الانشا وعند
الاشارة الى القطع بالوقوع او عند النفي بلا وان في جواب القسم
وبعد كلم المجازاة غير لو وبعد ما الثابتة عن الظرف نحو ما دامت
السموات والارض وبعد همزة التسمية وبعد كلما وحيث وحرف
التخصيص الطلبي وبعد وقوعه صلة عام او صفة عام نحو كل
رجل اتاني وفي التعاريف ايضا كما قاله السيد قلت لا ينتقض
بشي من ذلك لانه في اصل الوضع للمضي وهذا الاستعمال لعارض
فان قلت ينتقض بما لا يتصور معه زمان نحو اراد الله
في الازل كذا وخلق الله الزمان اذ لا زمان مع الارادة والخلق قلت
قال شيخنا رحمه الله تعالى يكفي في ذلك توهم العقل الزمان

فليراجع ودخل في التعريف الافعال المنسلخة عن الزمان نحو
عسى وكاد لا تقترن حدثها به بحسب الوضع وخرج عنه اسم الفعل
الماضي نحو هيهات اما لان اسم الفعل موضوع للفظ الفعل واللفظ
غير مقترن وانما المقترن معناه كما ذهب اليه البعض واما لانه
وضع للمعنى المصدري ثم استعمل غالبا في معنى الفعل كما ذهب اليه
اخرون والمراد من الوضع ما يشمل الوضع التقديري لان المفهوم
من شرح المفصل لابن الحاجب انه لم تثبت في عسى وضعه للزمان
لكن لما وجد فيه خواص الفعل قدر ذلك اذ لا خلل في نظم اخواته
وقد ذكرنا زيادة على ذلك في الاصل فليرجع اليه من احب الوقوف
عليه قوله وقبل تا التانيث الساكنة بيان لعلامته بعد ذكر
تعريفه والمراد الساكنة اصالة فلا يرد انها قد تحرك لعارض
كما تقدم فان قلت كثير من الفعل الماضي لا يقبل تا التانيث
الساكنة كفعل التعجب وحبذا وخلا وعدا وحاشا
وكفى في قولهم كفى بهذا قلت تلك الافعال بالنظر
الى اصلها تقبل التا المذكورة لكن طرأ عليها لما ان لزمت استعمالا
خاصة لا يقبل معها التا والعبرة باصل الوضع وايضا فالعلامة
لا يجب انعكاسها فان قلت لكن التمييز بالعلامة رسم
والرسم كالحد يجب انعكاسه قلت قال شيخنا رحمه الله تعالى ذهب
الى عدم الوجوب المتقدمون لانهم جوزوا التعريف بالاخص
وصوبه السيد قوله اي مشابه اشارة الى وجه تسمية هذا
القسم بالمضارع يعني ان هذا القسم سمي مضارعا لان المضارع م

في اللغة للمشابهة من المضارع كان كلا شبيهين ارتضعا من ضرع
واحد فهما اخوان رضاعا وهذا القسم مشابه للاسم في الابهام
والتخصيص وقبول لام الابتدا وجريانه على حركات اسم الفاعل
وسكناته ولهذا الشبه اعرب دون اخويه ورد ذلك ابن مالك
اما الاول فلان الماضي يقبله تقول ذهب زيد فيحتمل قرب الذهاب
وبعده فاذا دخلت قد تخصص واما الثاني فلان الاسم والماضي
يشتركان في قبول اللام اذا وقع جوابا للو واما الثالث فليس بمطرد
ولو سلم فالماضي يجري ايضا على الاسم كفرح فهو فرح واشر فهو اشر
وغلب فهو غالب وجلب جليا ثم اختار ان وجه الشبه المقتضي لاعرابه
اعتبار المعاني المختلفة عليه قال وهذا اولى من قولهم انما اعرب
لشبهه له في الاربعة لان المشابهة له بمعزل عما جي بالاعراب
لاجله بخلاف المشابهة بما اعتبرته وحاصل ما ذكره ليس بتمام
في نفسه وبتقدير تمامه لا يفيد لان تلك الامور الاربعة ليست
هي السبب في اعراب الاسم حتى يترتب على ثبوتها في المضارع اعرابه
لان شرط الجامع ان يكون هو سبب الحكم ولك ان تقول هب انها
ليست سبب الاعراب الا انه يصح الالحاق بسبب المشابهة
فيها على طريق قياس الشبه على انه يرد على ابن مالك امران احدهما
ان ما بين الشبه يأتي مثله في الماضي مع انتفاء اعرابه قطعا وذلك
لانك اذا قلت مثلا ما صام زيد واعتكف احتمل نفي الفعلين ونفي
الاول مصاحبا للثاني ونفي الاول واثبات الثاني فكان ينبغي اعرابه
لذلك لوجود الشبه الذي هو السبب في اعراب المضارع على قوله

والثاني

والثاني انه وافق غيره على ان السبب في الحاق الاسم بالحرف في البنا وهو
مشابهته له في الوضع مع ان وضع الحرف ليس هو علة بنائه وانما هو
استغناؤه عن الاعراب كما قرره فيرد عليه نظير اعتراضه عليهم
هنا فما كان جوابه فهو جوابهم لا يقال ما ذكره هناك مبني على طريقة
غيره اما على طريقته فيجعل سبب البنا هو الاستغنا لانا نقول
هذا غير ممكن لان الاسما التي بنيت لمشابهة الحرف محتاجة للاعراب
قطعا فلا يمكن ان يجعل سبب بنائها الاستغنا المذكور فليتأمل انتهى
قوله وهو ما دل على حدث مقترن باحد زماني الحال والاستقبال
اي فعل دل بحسب الوضع بالتضمن على حدث بان يكون جز معناه
حدث مقترن باحد الزمانين بحسب الوضع بان يكون الحدث
واحد الزمانين معتبرين في المعنى الوضعي اي فهم منه حدث مقترن
ذلك الحدث بحسب الوضع والصحيح عند كثير منهم منهم ابن
الحاجب ان المضارع مشترك بين زماني الحال والاستقبال اشتراكا
لفظيا كما ان الاسم يكون مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين
اي وضع تارة للحدث المقترن بزمان الحال وتارة للحدث المقترن
بزمان الاستقبال فهو حقيقة فيهما على الاصح عندهم فالمضارع
مقترن بزمانين بوضعين وبالنظر الى كل وضع مقترن بواحد
فالمراد بوضع واحد واما الجواب بوجود الواحد في الاثنين فالمقترن
بهما مقترن به فليس بوجيه فليتدبر بخروج اسم الفاعل المستعمل
في زمان لان الواضع لم يجعل الزمان جز معناه ولا يشكل بضرب
في لم يضرب لان دلالته على الزمان الماضي عارض وكذا الا يشكل بلفظ

المستقبل اذا اريد به الزمان او لفظ الفعل اذ لم يوضع لحدث مقترن
وكذا اريد به شي مستقبل لانه لم يوضع لحدث مقترن بزمان مستقبل
بل لشي ما فيه وخرج عن التعريف اسم الفعل المضارع لما تقدم من اسم
الفعل اما موضوع للفظ الفعل ولفظه غير مقترن وانما المقترن معناه
كما ذهب اليه البعض واما لانه موضوع للمعنى المصدري ثم استعمل غالبا
في معنى الفعل كما ذهب اليه بعض اخر فان قلت مقتضى كلامه
ان كلا من الماضي والمضارع يدل على اقتران الحدث بالزمان مع ان الاقتران
ليس من مدلول الفعل وضعا وان سلم فلا يدل تعريفهما بل دخول
الزمان في معناهما قلت المراد كما تقدم من اقتران الحدث اقترانه
وضعا بان يكون الزمان ايضا داخلا في الموضوع له فالفعلان يدلان
على الزمان ايضا قوله وقبل لم بيان لعلامته بعد ذكر تعريفه والمراد
بقبول لم صحة دخولها عليه واثرها على غيرها لانها اشهر عوامله
ولان لها امتزاجا به بتغيير معناه الى الماضي حتى صارت كجزئه كما قال
الرضي فان قلت فيه دور لان معرفة المضارع متوقفة
على معرفة صحة دخول لم عليه ومعرفة صحة دخول لم عليه متوقفة
على معرفته قلت قال شيخنا رحمه الله تعالى المراد بصحة
دخول لم استقامة المعنى وعدم الامتناع بحسب اللغة ولا
خفا في امكان معرفة ذلك بدون معرفة ان ما دخلت عليه مضارع
قوله وهو ما دل على طلب حدث في زمن الاستقبال وقبل
يا المخاطبة اي فعل دل بحسب الوضع بصيغته على طلب حدث
حاصل ذلك الحدث في زمن الاستقبال وانه لم يستعمل فيه بل اريد

به

به معنى اخر من معانيه المجازية الكثيرة فزمانه مستقبل ابدا باعتبار
الحدث المامور بايقاعه لان المقصود به حصوله ما لم يحصل او دوام
ما حصل اما باعتبار الانشا فله زمان حالي بناء على ان الانشا ايقاع معنى
بلفظ يقارنه في الوجود فدخل نحو اضرب فانه كذا وكف عنه وان
استعملت في نحو الاجابة بقرينة لدلالتهما على الطلب بالوضع بصيغتها
وخرج افعل في التعجب لانه لا يدل على الطلب ولا بالوضع على الصحيح
بل هو خبر وهو بقلها ماض اتى به في صورة الامر كما هو مقرر في محله
وخرج ايضا نحو تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله لانه
وان قبل يا المخاطبة ودل على الطلب بدليل جزم المضارع في جوابه
ليست دلالته على الطلب بالوضع فقيد الوضع يفيد كلا الامرين
من الاحتراز والتعميم وان كان المقصود به الاستغنا عن الاحتراز
بقيد الصيغة انما هو الثاني اذا ما دخل ما دل على الاجابة بقرينة
وخرج ايضا نحو لتضرب لانه وان قبل اليا ودل على الطلب بالوضع
ليست دلالته عليه بالصيغة بل بواسطة اللام ونحو نزال ودراك
بمعنى انزل وادرك لانه وان دل بالوضع على الطلب لا يقبل يا المخاطبة
وكذا نحو كلا بمعنى انته لانه لا يقبل اليا وان دل بالوضع على انه نفع
دلالته كلا على الطلب بل معناها الردع والزجر وكذا نحو ضربا زيدا
بمعنى اضرب زيدا لانه لا يقبل اليا وان دل على الطلب ويخرج ايضا
بقيد الوضع ولا يخفى عليك ان نحو نزال ودراك وكلا وضربا زيدا
خارجة ايضا بتعبيرها بالفعل قوله فالماضي مفتوح الآخر
ابدا اي مبني على فتح آخره ابدا اما البنا فلانه الاصل في الافعال لان

الاعراب يجي لبيان المعاني المتعاقبة على الكلمة بصيغة واحدة وتعاقب
المعاني في الافعال يوجب اختلاف صيغها فان قلت مقتضى
ما ذكرت ان الاعراب اصل في المضارع من الافعال الجري بانه فيه كقوله لا تاكل
السمك وتشرب اللبن قلت اجيب بان الاعراب في المضارع
غير متعين لبيان المعاني لامكان الاستغنا بظهور لا او ان علامة
في الاسم واما الحركة فلمشابهته الاسم مشابهة ما في وقوعه موقعه
نحو زيد ضرب وزيد ضارب فلما شابه الاسم استحق ان يبعد
عن اصل السكون ويقرب الى اصل الاعراب وهو الحركة فبني على الحركة
واما الفتح فلخفته وثقل الفعل ولانه لو بني على الضم اجتمع ضمتان
في مثل شرف ولو بني على الكسر اجتمع فيه كسرتان في مثل علم وقد بني
على الفتح مطلقا فيقدر الفتح في نحو ضربت وضربوا وفي حاشية
الحفيد على التوضيح واعلم انهم اختلفوا فيما يبنى عليه الماضي على
اقوال فمنهم من قال انه يبنى على الفتح حالة تجرده من ضمير الرفع المتحرك
وعلى الضم فيما اذا اسند الى الواو وعلى السكون اذا اسند الى الضمير
المرفوع او على الفتح في جميع الاحوال وهو ما ذهب اليه المصنف
او على الفتح والسكون وهو ما ذهب اليه المص في شرح الشذور
انتهى وقال الفاضل الجامي هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا
نحو ضربت او تقديرا نحو رمى انتهى لعل فائدة قوله ابدا الاشارة
الى انه مبني على الفتح في جميع الاحوال ومن المبني على لفظا نحو ضربا
على الاصح قوله ما لم يتصل به ضمير رفع متحرك فيسكن انما
سكن اخره عند اتصال الضمير المذكور به لئلا يتوالى في نحو ضربت

وحمل

وحمل عليه نحو استخرجت طردا للباب اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة
لان ضمير الفاعل كجزء من الفعل وهو غير جائز لثقل الكلمة الواحدة
ويخرج بالضمير الاسم الظاهر نحو ضربت زيدا وبالمرفوع المنصوب
نحو ضربك وبالمتحرك الساكن ما عدا الواو نحو ضربا فبناؤها على الفتح
كما تقدم وقوله فيسكن يحتمل تسكين البنا وهو المتبادر من الاستثنا
وهو ما ذهب اليه بعضهم ويصرح به كلام ابن هشام في شرح الشذور
كما تقدم ويحتمل خلافه وان البنا على فتح مقدر وهو ما ذهب اليه
اخرون ويؤيده تفسيره بيسكن دون فيبنى على السكون قوله
وما لم يتصل به واو الجماعة فانه يضم انما يضم اخره لمناسبة الواو واما
نحو غزوا ورموا فالضم فيه مقدر على الواو والياء المنقلبتين الفا
محذوفة لبقاء فتحة العين دليلا عليها وقوله فانه يضم يحتمل ضم البنا
وهو المتبادر من الاستثنا وهو ما ذهب اليه بعضهم كما تقدم ويحتمل
خلافه وان البنا على الفتح مقدر وهو ظاهر كلام المص واليه ذهب
اخرون كما تقدم ويؤيده ظاهر قول بعضهم ان الضم لا يدخل
الفعل لثقله قوله والامر مجزوم ابدا عند الكسائي بلام
مقدرة لا يخفى عليك انه لا يتعين حمل كلام المص على قول الكسائي
بل يصح حمله على قول سيبويه بان يقال حذف المضاف وهو اداة
التشبيه تنبيها على المبالغة والاصل مثل المجزوم او يقال المجزوم
بمعنى المعامل معاملة المجزوم مجازا من باب تسمية الشيء باسم ما شاكله
كما يقال الفرس المنقوش على الجدار انه فرس لشبهه صورة بالحيوان المعروف
ويؤيد ذلك قول المص فيما سبق الافعال ثلاثة وكانه انما خص الكسائي

لانه امام اهل الكوفة والا فالقول بان الامر مضارع مجزوم عزاه المولى
سعد الدين كغيره للكوفيين ورده بقوله وليس بالوجه لان اضمار الجازم
ضعيف كاضمار الجار قيل يرد ايضا بناء على راي الكسائي امامهم بانه
خلف من القول لان حرف المضارعة هو علة الاعراب عنده وهو منتف
فيجب انتفا الاعراب من التباس الاسم بل هو اجدر كما لا يخفى وفيه نظر
لجواز الاعتماد على التقدير كما جاز في اكثر المواضع وانتصر ابن هشام
في مغنيه لقول الكوفيين فقال فيه ويقولهم اقول لان الامر معنى
حقه ان يودى بالحرف ولانه اخو النهي وقد دل عليه بالحرف ولان
الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه امرا او خبرا
خارج عن مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله لتقم
انت يا ابن خير قريش لتقض حوائج المسلمينا وكقراءة جماعة فبذلك
فليفرحوا بالتاء الفوقية وفي الحديث لتاخذوا مصافكم ولانك تقول
اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربي كما تقول في الجزم ولان
البناء لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على ان افعال الانشا
مجردة عن الزمان كبعت واعتقت وقبلت واجابوا عن كونها مع ذلك
افعالا بان تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم
ادعا ذلك في قم لانه ليس له حالة غير هذه وحينئذ فتشكل فعليته واذا
ادعي ان اصله لتقم كان الدال على الانشا اللام لا الفعل انتهى قوله
بالمضارع اي الصحيح الاخر وقفا قوله ثم اتى بهمزة الوصل عند
الاحتياج اليها وذلك اذا كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا سكونا
لفظا او تقديرا ليخرج نحو تقوم ونبيع وترد بشرط ان يكون ما بعد

حرف

حرف المضارعة ساكنا سكونا لفظيا او تقديريا ليخرج نحو تقوم ونبيع
ما لينا المخففا وتقديرا ليخرج نحو تعد فان قيل ينتقض هذا بنحو خذ
وكل ومر من تاخذ وتاكل وتامر قلت ـــــ قيل لما جي فيهما همزة
وصل فاستثقل اجتماعها مع همزة الفعل فحذفت الثانية تخفيفا
والاولى استغنا عنها فان قلت ـــــ لم زيدت الهمزة لدفع الابتدا
بالساكن ولم تحرك بعد ما حرف المضارعة ولذا زادوا الهمزة في اول
الرباعي نحو اكرم مع ان تغيير الاول قليل ولما خصت الهمزة
بالزيادة دون غيرها من حروف الزيادة لانها اقوى الحروف والابتدا
بالاقوى اولى واما كسرها اذا لم يكن المضارع مضموما فلانها زيدت
ساكنة عند الجمهور لما فيه من تقليل الزيادة ثم لما احتيج الى تحريكها
حركت بالكسرة كما هو الاصل في التحريك لالتقا الساكنين وانما كان
كذلك لما بين الكسرة والسكون من المواخاة من حيث اختصاص
كل منهما بقبيل من المعربات ولان الجزم جعل في الاسما عوضا عن الجر
لتعذر دخولها فناسب جعل الكسر عوضا عن السكون في موضع
تعذر بقائه ولان الغرض من تحريك الاول التوصل الى النطق
بالساكن فليتنا ملحوظا هو مذهب سيبويه انها زيدت متحركة
بالكسرة التي هي اعدل اي متوسط له بين الضمة التي هي في غاية الثقل
والفتحة التي هي في غاية الخفة لانا نحتاج الى متحركة لسكون اول
الكلمة فزيادتها ساكنة ليس بوجه قال الاستاذ ابو علي من قال
اجتلبت ساكنة فعلى اصل الحذف ولا تعرض للعلم بانها لا تبقى لذلك
وانتصر لهم ابن هشام في مغنيه قوله مبني على السكون او على

صحيح الاخر اما البنا فلانه الاصل في الفعل وهذا لم يشبه الاسم
فلم يعرب واما السكون بين اللفظي نحو اضرب والتقديري نحو
كف وعض واشتد واعتد واضرب الرجل ومحل بنا الصحيح الاخر
على السكون اذا لم تباشره نون التوكيد لفظا وتقديرا فان باشرته
كذلك بني على الفتح نحو اضربن قوله وعلى حذف الاخر ان كان معتلا
مقيد بما اذا لم يتصل به الف اثنين او واو جمع او يا مخاطبة بني على
حذف النون كما سياتي وان اتصل به نون النسوة بني على السكون
نحو فتعالين واغزون واخشين وارمين وان باشرته نون التوكيد
بني على الفتح نحو اغزون واخشين وارمين قوله وعلى حذف النون
انما حذفت النون لانها علامة الاعراب وهذا مبني فتنافي البنا
قوله لضمير تثنية قد يستعمل ضمير التثنية لاجل تكرير
الفعل مرتين كقوله يا حرسي اضربا عنقه اي اضرب اضرب قوله
او ضمير جمع قد يستعمل لفظ الجمع للواحد في موضع التفخيم نحو الا فارحموني
يا اله محمد ومثله رب ارجعون اي ارجعني ارجعني فان قلت
هلا قال وبناؤه ما يجزم به مضارعه لانه اخصر قلت
لعله انما لم يقل ذلك لانه لا يظهر في امر جمع المونث فانه مبني
على السكون صحيحا كان او معتلا ومضارعه ليس بمجزوم ما بنا به
وكونه في محل جزم على السكون بعيد خصوصا في المعتل وملاحظته
مجردا من نون النسوة مع بعده لا يصح في المعتل كذا افاده شيخنا
رحمه الله قوله والمضارع ما كان في اوله احدى الزوايد الاربع
فان قيل دخول كان في التعريف مفسد له لصدقه على الامر

قلت

قلت قال السيد رحمه الله ليس المراد بالافعال في التعريف اقتران بزمان
انتهى قال الاستاذ شيخنا بل المراد مجرد ثبوت الحدث بالفعل وقيل
يراد بها الاستمرار وعلى التقديرين مجاز مشهور فلا ضرر ولو اسقط
كلمة في لكان اخصر واظهر وصح لفظه في لان النسبة بين قوله اوله
وبين احدى الزوايد العموم من وجه وتصح نسبة العام الى الخاص بفي
وبالعكس او لان المراد في موضع اوله كما تصح نسبة الصفة الى الموصوف
بفي وهو شايع والزوايد جمع زايدة لا زايد بدليل احدى والاربع
ولتصريح المرادي بان الحروف تذكر وتؤنث هذا واعلم ان زيادة التا
للمذكر وتركها للمونث انما يجب اذا كان المعدود مذكورا بعد اسم
العدد واما اذا حذف او قدم وجعل اسم العدد صفة له يجوز
في اسم العدد اجرا هذه القاعدة ويجوز تركها كما في غيرها تقول
مسايل تسع ورجال تسعة وبالعكس كذا نقله الامام النووي رحمه
الله عن النحاة فاحفظها فانها عزيزة قوله المسماة باحرف المضارعة
اي المشابهة فالاضافة للملابسة اي الاحرف التي هي سبب المشابهة
او المعنى احرف الكلمة المضارعة التي تزاد في الكلمة المشابهة للاسم
قوله يجمعها حروف قولك انيت ان قلت كما يجمعها
قولك انيت يجمعها قولك ايضا غير ذلك كنابت ونايت فما وجه
اختيار انيت قلت لعل وجهه ان انيت بمعنى ادركت
ففيه تفاول بادراك المطلوب ولاختياره على نأتي وجه اخر
وهو ان الماضي قبل المضارع كما تقدم والمعنى يجمعها حروف
مقولك الذي هو انيت قوله وحروف انيت الخ جواب عما

قيل انه لا يصح تعريف المضارع بها لانها وجدت داخلة في اول الماضي
نحو اكرمت زيدا وتعلمت المسئلة ونرجست الدواة اذا جعلت
فيها نرجسا ويرنات الشيب اذا خضبته باليرنا وحاصل الجواب
ان هذه الاحرف بهذه المعاني مختصة بالمضارع ولا تدخل على
الماضي فان قلت لعل القايل اراد انها اذا ذكرت غير مقيدة كما
وقع في المتن تبعا لكثير لم يتميز المضارع عن الماضي لدخولها
عليهما وكون الداخلة على المضارع هي ذات المعاني المخصوصة لا
مطلقا لا يفيد اذ لا تعرض لذلك في العبارة قلت
لا حاجة للتعرض لها في العبارة لانها صارت في الاصطلاح علما
على الحروف ذات المعاني المخصوصة ~~فان قلت~~ حتى لا يفهم
في الاصطلاح من احرف انيت الا ذات المعاني المخصوصة فان قلت
لو سلمنا ذلك فقد يجهله الطالب وقد يغفل قلت يمكن
الجواب بان المقصود بالذات من وضع هذه المقدمة المبتدي
والمقصود بوضع الكتب بالنسبة اليه انما هو استفادته منها
في الجملة للقطع بعجزه عن الاستفادة ~~بالنسبة اليه ولا بجزائه فقد~~
منها على الوجه الكامل وغالب الالفاظ التي في اولها الاحرف المذكورة
افعال مضارعة فيستفيد كثيرا من الالفاظ المذكورة وكفى هذا
في الاستفادة بالنسبة اليه ولا يضر انه قد يغلط في عدة بعض
الالفاظ المذكورة لوجود تلك الاحرف في اوله ظاهرا لغفلة ذلك
بالنسبة لغيره وكما لو اخطا في غير ذلك فان المبتدي مظنة الخطا
اذا استقل بالاخذ على ان المبتدي قطعا لا يستغني عن التوقيف

للقطع

للقطع بعجزه عن الاستقلال بالاستفادة بالنسبة لجميع ما
في الكتاب والتوقيف يبين له ما يستفيد به عدم مضارعة
تلك الكلمات التي وجد في اولها تلك الاحرف مع عدم مضارعيتها
فان قلت هلا ذكرها المص مقيدة بهذه المعاني قلت
لانه يودي الى الطول مع توقع الاشتباه على المبتدي المقصود
بالذات بوضع هذه المقدمة للاحتياج الى ملاحظة المعنى
الذي قد يخفى عليه وما قيل من ان التمييز بها اولى من التمييز بلا لانها لها
بها او عدم انفكاكها عنه وللتنصيص على جميع امثلته ففيه كما
قال شيخنا رحمه الله نظر قوله بشرط ان تكون الهمزة للمتكلم
وحده الخ فان هذا يوجب صدق حد الضمير بما وضع لمتكلم او مخاطب
او غايب على احرف المضارعة فالصواب ان يقال الهمزة مثلا
للمتكلم مع الانفراد وهكذا قلت يمكن الجواب بحذف المضاف اي
لتكلم المتكلم وحده وهكذا قوله بشرط ان تكون للمتكلم ومعه
غيره صادق بكون الموضوع له المتكلم وحده لكن مشروطا بمصاحبته
بان يكون معه غيره فشرط الموضوع له خارج عنه وكذا المصاحب
خارج والظاهر ان الموضوع له مجموع المتكلم وغيره والمراد بغيره
مصاحب اي مشارك له في مدلول الفعل المبدو بالنون او من نزل
انه مشارك له في التكلم كما قيل قوله او المعظم نفسه اي المعظم
بحسب الواقع كقوله تعالى ونريد ان نمن او بحسب الادعا كقولك
المعظم نفسه مخبرا عنها فقط نقوم وقال بعضهم انما يستعمله
المعظم لنفسه حيث ينزل نفسه منزلة الجماعة وعبارة بعضهم

والتوجيه ان العظيم يتكلم عن نفسه وغيره غالبا لانا اتباعه
يشاركونه غالبا فامورة والاستعمال المذكور مجاز من الجمع لعدهم
المعظم كالجماعة ولم يجى مثله فى الغايب والمخاطب المعظمين فى
الكلام القديم المعتد به وانما هو من استعمال المولدين هذا وقد
يستعمل النون للدلالة على ان الفعل لفخامته مما يقصر الواحد عن
القيام به كما قاله كثير من المحققين ومنه قول العبد اياك نعبد
وعندك اللهم وما اشبه ذلك لان المقام مقام التذلل والخضوع
قوله نرجس يقال نرجست الدواة اذا جعلت فيها نرجسا
بشرط ان يكون للغايب اعترض بان اليا مستعمل فى الله تعالى وليس
بغايب تعالى عن ذلك اما لان الغيبة من صفات الممكن مطلقة عليه
باعتبار كونه فى حيز وجهة وحجاب كذا قيل واما لان الغايب ما
خلا المكان والزمان عنه ذاتا وعلما والله ليس كذلك لانه فى كل
مكان وزمان بعلمه فلا يتصور الغيبة واما لان الغيبة يستلزم
الاختصاص بحيز دون اخر فيستحيل على من هو فى كل زمان فالاولى
ان يقال واليا لما عدا المتكلم والمخاطب قلت اجيب بان
المراد اللفظ فان قلت الله يحكم فالله لفظه مذكر غايب لانه
ليس بمتكلم ولا مخاطب وهو المراد فى اللفظ الذى ليس بمتكلم ولا
مخاطب يقال له غايب قوله يرنا يقال يرنات الشيب
اذا خضبته باليرنا بضم اليا وفتحها وتشديد النون والهمزة فلها
بلا فاصل ويقال اليرنا بالضم والمد وهو الحنا بالمد قوله بشرط
ان يكون للمخاطب اى للشخص المخاطب مفردا نحو انت تنصر ومعنى
نحو

نحو انتما تنصران وجمعا نحو انتم تنصرون مذكرا كان المخاطب
فى هذه الثلاثة او مونثا وتستعمل ايضا للغايبة المفردة نحو هى
تنصر ولمثناها نحو الهندان تنصران فان قلت لم زادوا
هذه الحروف دون غيرها ولم خصوا كلا منها بما خصوا قلت
سال ذلك المولى سعد الدين واجاب بقوله لان الزيادة مستلزمة
للثقل وهم احتاجوا الى حروف تزاد لنصب العلامات فوجدوا
اولى الحروف بذلك حروف المد واللين لكثرة دورها فى كلامهم اما
بانفسها او بابعاضها اعنى الحركات الثلاث فزادوها وقلبوا الالف
همزة لرفضهم الابتدا بالساكن ومخرج الهمزة قريب من مخرجها واعطوها
للمتكلم لانه مقدم والهمزة ايضا مخرجها مقدم على مخرجهما من اقصى
الحلق ثم قلبوا الواو يا لانه يودى زيادتها الى الثقل لا سيما فى مثل
وو وحد بالعطف وقبلها تا كثير فى الكلام نحو تراث وتجاه
والاصل وراث ووجاه فقلبوها هنا ايضا تا واعطوها المخاطب
والغايبتين لئلا يلتبسا بالغايب والغايبين وحينئذ وان
التبس بالمخاطب والمخاطبين لكن هذا سهل ولوجود الفرق بالواو
والنون نحو يضربون ويضربن ولم يجعل الجمع بالتا كما فى الواحد بل باليا
كما هو مناسب للغايب لكون مخرج اليا متوسطا بين مخرج
الهمزة والواو وكون ذكر الغايب دايرا بين المتكلم والمخاطب ولما
كان فى الماضى فرق بين المتكلم وحده ومع غيره ارادوا ان يفرقوا
بينهما فى المضارع ايضا فزادوا النون لمناسبتها حروف المد
واللين من جهة الخفا والغنة انتهى قوله المجرد من المومنين اى

نون الاناث اي الموضوعة لهن وان استعملت في غيرهن ونون
التوكيد المباشرة له لفظا وتقديرا وذلك اما ان تباشره واحدة
منهما واما بان تصاحبه نون التوكيد لكنها تنفصل عنه لفظا نحو
قوله تعالى ولا تتبعان واما تقديرا نحو قوله تعالى ولا يصدنك
للفصل بالواو والمقدرة قوله مرفوع ابدا ابهم الرافع ليكون كلامه
جاريا على كل الاقوال في رافعه والذي قاله الفراء واصحابه واختاره
ابن مالك وقال ابن هشام انه اصح الاقوال انه تجرده من الناصب
والجازم له وان الرفع مع ذلك التجرد وجودا وعدما والدوران مشعر
بالعلية وبسلامته مما ورد على غيره وان اجيب عنه بما فيه تكلف
وقد اعترض هذا ايضا بما اجيب عنه في الاصل وغيره فان قلت
ما فائدة قول المص ابدا قلت لعلها الاشارة الى انه مرفوع وان
اتصلت به احدي النونين لكن محلا قوله حتى يدخل عليه ناصب
ينصبه او جازم يجزمه قلت الاحتراز عن ناصب
او جازم اهمل نحو قوله تعالى لمن اراد ان يتم الرضاعة برفع يتم في قراءة
ونحو قول القائل ان تقران على اسما ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا
ونحو قول القائل الاخر لم يوفون بالجار يوم الصليفا والمصنف سكت
عن ذلك لان الوصف حقيقة في الحال اي في الحدث المتحقق الحاصل
بالفعل ولعا قول علي ابن ابي طالب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم محمد
تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا فالجازم فيه مقدر
وهو لام الدعا اي لتفد وقوله تبالا اصله وبالا فابدلت الواو تاء كما قالوا
في وراث تراث ووجاه تجاه قوله عصم اي يضبطه قوله على ما ذكر

هنا

هنا بناء على ما ذكر في هذه المقدمة قوله والمتفق عليها اربعة فيه
نظر فان ان اليس المنتصب بها متفقا عليه وانما هو قول الجمهور القائلين
بانها ناصبة بنفسها لانها تقلبه الى الاستقبال وقال الزجاج والفارسي
الناصب ان مضمرة بعدها وهو احد قولي الخليل لانها غير مختصة
لدخولها على الجملة الابتدائية نحو اذن عبد الله ياتيك بل اختلفوا فيما
عدا ان فقد قال ابو حيان تعليلا لقولهم ان المصدرية ام النواصب
بدليل الاتفاق عليها واختلاف في لن واذن وكي قوله تنصب المضارع
لفظا اي ان كان معربا بها فان كان مبنيا نصبته محلا وانما عمل النصب
لكونه مشابها لان وهي تنصب الاسما فهذه تنصب الافعال وانما لم
تعمل الرفع دون النصب مع انه عمل الاصلها قيل ليس في كلامهم حرف
يرفع ولا ينصب وايضا لو رفعوا بها لم يظهر لها عمل قوله والماضي
محلا كذا في بعض النسخ وفيه نظر فان ابن هشام في المغني لما قال ان
المصدرية توصل بالفعل المتصرف مضارعا كان او ماضيا او امرا قال
هذا هو الصحيح وذكر ان ابن طاهر خالف في كون الموصولة بالماضي والامر
هي الموصولة بالمضارع وذكر مما استدل به ابن طاهر انها لو كانت الناصبة
لحكم على موضع الماضي والامر بالنصب كما حكم على الماضي بالجزم بعد ان الشرطية
ولا قائل به واجاب اي ابن هشام بانه انما حكم على موضع الماضي بالجزم
بعد ان الشرطية لانها اثرت الاستقبال في معناه فاثرت الجزم في محله
كما انها لما اثرت التخليص الى الاستقبال في معنى المضارع اثرت النصب
في لفظه انتهى فانت تراه لم يتعقب ابن طاهر في قوله ولا قائل به بل اقره
وفي بعضها تنصب المضارع لفظا او محلا قوله تنصب مع منصوبها

بمصدر الذي يظهر ان المنسبك بالمصدر صلتها فقط لا هي وصلتها
ثم رايت استاذ شيخنا قال عقب قول ابن الحاجب حروف المصدر
اي تجعل ما بعدها في تاويل المصدر قوله فلذلك تسمى مصدرية
ولما كانت ان عند الاطلاق تنصرف الى المصدرية استغنى المصنف
والشارح عن التقييد بالمصدرية وخرج بالمصدرية المفسرة والزائدة
فانهما لا ينصبان خلافا للاخفش حيث جوز اعمال الزائدة عملا لها
على المصدرية وقياسا على الباء الزائدة حيث تعمل الجر وفرق بان الباء
الزائدة تختص بالاسم خلافا ان الزائدة لا تختص بالفعل المضارع
قوله لن قال في المغني وزعم بعضهم انها قد تجزم كقوله لن يخب
للعين من بعدك منتظر وقوله لن يخب الان من رجائك من
حروف بابك الحلقة والاول محتمل للاجتزا بالفتحة عن الالف للضرورة
قوله وهي حرف لنفي المستقبل اي حرف مفيد لانتفا الحدث
في الزمان المستقبل ولا يفيد تاكيد النفي خلافا للزمخشري في كشافه
ولا تابيده وهو نهاية التاكيد خلافا له في انموذجه قال ابن هشام
في شرح القطر ولا تقع لن للدعا خلافا لابن السراج واختار في
المغني انها تاتي للدعا فقال ونافي للدعا كما ان لا كذلك وهي عند
الجمهور حرف بسيط لا تركيب فيها ولا ابدال وقد بسطت ادلة
ذلك في الاصل قوله لن نبرح اي من قوله تعالى لن نبرح عليه عاكفين
حتى يرجع الينا موسى اي لن نبرح عاكفين على العجل الى زمن رجوع
موسى ونبرح من الافعال الناقصة اسمه ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره نحن وخبره عاكفين وعليه متعلق بعاكفين وحتى حرف

جر

جر بمعنى الى ويرجع منصوب بان مضمرة بعد حتى والينا متعلق بيرجع
وموسى فاعله وان المضمرة والفعل بعدها اسم تاويلا في محل جر بحتى
والجار والمجرور متعلق بلن نبرح قوله اذن بكسر الهمزة وفتح
الذال المعجمة وسكون النون والصحيح ان نونها تبدل في الوقف
الفا تشبيها لها بتنوين المنصوب وقيل يوقف بالنون لانها
كنون لن وان قال الدماميني وهو الظاهر لان النون من سنخ
الكلمة واي داع الى تشبيهها بالنون الزائدة على بنية الكلمة اللهم
ان يرايا السماع بما قاله الجمهور فسمعا وطاعة قوله حرف
جواب وجزا هذا ما قاله سيبويه فقال الشلوبين هي كذلك في
كل موضع وقال الفارسي في الاكثر كقولك لمن قال ازورك اذن اكرمك
فقد اجبته وجعلت اكرمك جزا زيارته والتقدير ان زرتني اكرمتك
وقد تتمحض للجواب بدليل انه يقال احبك فتقول اذن اظنك
صادقا اذ لا مجازاة هنا اذ الشرط والجزا كما قال الرضي اما في المستقبل
او في الماضي ولا مدخل للجزا في الحال وتكلف الشلوبين في جعل هذا
مثلا للجزا ايضا اي ان كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك والمراد
بكونها للجواب ان تقع في كلام يجاب به كلام اخر ملفوظ او مقدر
سوا وقعت في صدره او حشوه او اخره ولا تقع في كلام مقتضب
ابتدا ليس جوابا عن شي فباعتبار صلاحيتها للجواب على هذا الوجه
سميت حرف جواب والمراد بكونها للجزا ان يكون مضمون الكلام
الذي هي فيه جزا لمضمون كلام اخر قال في المفصل واذن جواب
وجزا تقول للرجل لقول الرجل انا اتيك فتقول انا اذا اكرمك فهذا

الكلام فقاجيب وصيت اكرامك جزاله على اتيانه **قوله** وشرطه
النصب باذن الخ الغا اذن مع استيفا الشروط لغة لبعض العرب
حكاها عيسى بن عمرو وتلقاها البصريون بالقبول ووافقه ثعلب دون
ساير الكوفيين فلم يحز احد منهم الرفع بعدها قال ابو حيان وراوية الثقة
مقبولة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ الا انها لغة نادرة جدا ولذلك
انكرها الكساي والفرا على اتساع اطلاعهما واحدهما بالشاذ والقليل
قوله ان تكون في صدر الجواب اي في صدر جملتها الواقعة
جوابا بحيث لا يسبقها شي له ارتباط وتعلق بما بعدها فان
تاخرت نحو اكرمك اذن الغيت بالاتفاق لان الفعل المنصوب
لا يجوز تقدمه على ناصبه وكذا ان توسطت بان افتقر
ما بعدها لما قبلها كالشرط والجزا نحو ان تزرني اذن اكرمك والقسم
وجوابه كقوله لين عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذن
لا اقبلها والخبر والمخبر عنه نحو زيد اذن يكرمك واني اذن اكرمك
مع خلاف في بعض هذه الصور ولما قوله اني اذن اهلك او اطيرا
فضرورة او مو ول على حذف الخبر اي اني لا اقدر على ذلك ثم استانف
ما بعده في النصب لتحقق شرطه وقال تلميذ ابن الحاجب انها
لم تعمل مع الاعتماد لضعفها بسبب وقوعها حشوا ولو تقدمت
معمول الفعل على اذن نحو زيدا اذا اكرم فذهب الفرا الى انه يبطل
عملها واجاز الكساي اذ ذاك الرفع والنصب قال ابو حيان ولا يحفظ
احفظه عن البصريين في ذلك ومقتضى اشتراطهم التصدير في
عملها ان لا تعمل في الحالة هذه لانها غير مصدرة ويحتمل ان يقال

تعمل

تعمل لانها وان لم تتصدر لفظا فهي مصدرة في النية لان النية بالمفعول
التاخير ولو حذف من توجيه ابي حيان للاحتمال الثاني عدم العمل قطعا عند
البصريين في نحو يا زيد اذن اكرمك **قوله** والفعل بعدها مستقبل
اي زمان حدثه مستقبل فلو حدثك شخص بحديث فقلت له اذن
تصدق رفعت لان المراد به الحال ومن شان الناصب ان يخلص المضارع
الى الاستقبال والمشهور المستقبل بفتح البا اسم مفعول والقياس يقتضي
كسرها ليكون اسم فاعل لانه يستقبل كما يقال المضي ولعل وجه
الاول ان الزمان تستقبله فهو مستقبل اسم مفعول لكن الاولى ان يقال
المستقبل بكسر البا فانه الصحيح وتوجيه الاول لا يخلو عن حزازة كما قال
ابن الحاجب في شرح المفصل وانما لم تعمل الا في المستقبل اجراؤها مجرى النواصب
كلها وقال تلميذه الاستقبال شرط في النواصب لان فعل الحال له تحقق
في الوجود كالاسما فلا تعمل فيه عوامل الافعال **قوله** متصل بها الخ
ظاهره ان الشرط اتصالها بالفعل بحيث لا يكون بينهما فاصل وانه
يغتفر الفصل بينهما بالقسم لان الشرط احدهما ومثل القسم كما في المغني
لا وذلك لان القسم تاكيد لربط اذن ولا لم يعتد بها فاصلة في ان
فكذا في اذن فالمتصل نحو اذن اكرمك والمنفصل بالقسم نحو اذن والله
نرميهم بحرب والمتصل بلا نحو اذن لا اهينك ولا يجوز الفصل
بغير ما ذكر واجاز ابن عصفور الفصل بالظرف نحو اذن يوم الجمعة
اكرمك بنصب الفعل ووجهه ظاهر واجاز ابن بابشاذ الفصل بالندا
كما مر تمثيله والدعا نحو اذن غفر الله لك اكرمك بالنصب قال بعضهم
ولم يسمع شي من ذلك والصحيح منعه واجاز الكساي وهشام الفصل

الفصل بمعمول الفعل نحو اذن زيدا اكرم والارجح عند الكسائي
النصب وعند هشام الرفع لضعف عملها بوجود الفاصل وكان القياس
بطلان العمل ولا اقل من ان يكون مرجوحا **قوله** المصدرية
خرج بالتقييد في المختصرة من كيف نحو كي يجنحون الى السلم وما ترى
قبلا لكم ولظى الهيجا تضطرم وخرج به ايضا كي التعليلية فانهما
ليسا ناصبين للمضارع **قوله** وهي الداخلة عليها لام التعليل اما
تعينت المصدرية عند سيبويه والجمهور اذا وقعت بعد
اللام لئلا يدخل الجار على مثله اي مع امكان الاحتراز عنه وهذا
اذا لم يقع بعدها ان فان وقع بعدها ان كقولك جئت لكي ان
تكرمني وقوله اردت لكيما ان تطير بقربتي ترجيح كونها حرف جر
موكدة للام واحتمل ان تكون مصدرية مرادفة لان وانما ترجيح
الاول لان ان ام الباب فلو جعلت موكدة لكي لكانت كي هي الناصبة
فيتقدم الفرع على الاصل ولان ما كان اصلا في بابه لا يكون موكدا
لغيره ولان ان وليت الفعل فكانت احق بالاعمال لقربها ومجاورتها
قوله لكي لا تاسوا قال الشارح في شرح الازهرية اي لعدم
اساتكم انتهى وتعبيره بالاساة خطأ والصواب التعبير باساتكم
اي حزنكم وفعله اسا بغير همزة في اخره واما الاساة فمصدر اسا
اللازم والمساة مصدر اسا المتعدي **قوله** فان لم تتقدم كي لام
التعليل الخ اعلم ان كي التعليلية اي الدالة على ان ما قبلها سبب
حصول ما بعدها تتعين اذا جاءت قبل اللام او ان فالاول نحو
جئت كي لاقرا فكي حرف جر واللام تاكيد لها وان مضمرة بعدها

ويمتنع

ويمتنع ان تكون كي ناصبة للفصل بينها وبين الفعل باللام والفصل
بينهما ممتنع بالجار وبغيره كما يمتنع ان تكون زائدة لانه يمتنع زيادتها
في غير هذا الموضع حتى يحمل عليه والثاني نحو جئت كي ان تكرمني
وقوله كيما ان تغر وتخدعا فكي حرف جر ويمتنع ان تكون ناصبة
لئلا يدخل الحرف المصدري على مثله اي مع امكان الاحتراز عنه
ومجيء كي قبل اللام نادر ومنه قول الطرماح كادوا بنصر تميم كي ليلحقهم
قال ابو حيان والمحفوظ اظهار ان بعد كي الموصولة بما كقوله كيما
ان تغر وتخدعا ولا احفظ من كلامهم جئت كي ان تكرمني ويصح
الامران كما علم مما تقدم في نحو قوله تعالى كي لا يكون دولة فيصح ان
تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها للتعليل وتعليلية فان
مضمرة بعدها واذا قيل جئت لتكرمني فالنصب بان مضمرة وجوز
ابو سعيد كون المضمر كي قال ابن هشام في المغني والاول اولى لان
ان امكن في عمل النصب من غيرها فهي اقوى على التجوز فيها بان
تعمل مضمرة **قوله** منصوب بان مضمرة جوازا وفي بعضها
منصوب بان مضمرة وجوبا والنصب بان مضمرة وجوبا مذهب
البصريين فانهم لا يجوزون اظهار ان بعد كي التعليلية الا في
الضرورة كقوله كيما ان تغر وتخدعا والمراد بالجواز على ما في بعض
النسخ يقابل الامتناع الصادق بالواجب ولا يصح حمل قوله منصوب
بان مضمرة جوازا على مذهب الكوفيين لان الناصب عندهم
انما هو كي لا ان المضمرة وانما جاز اظهارها عندهم وانما اضمرت
ان بعد كي لئلا يدخل حرف الجر على الفعل **قوله** وهي لام كي التعليلية

شل التعليلية اللام التي للعاقبة كقوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون
لهم عدوا وحزنا وانما لم يكن للتعليل هنا لانهم لم يلتقطوه لذلك
بل ليكون لهم قرة عين فكانت عاقبته ان صار لهم عدوا والزايدة
كقوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس ومنهم من ادخل هذين
اللامين في لام التعليل فلا يرد ان على الشيخ والاولى ما صنعه بعضهم من
افصاحه بالجميع حيث قال وتضمر بعد اللام التعليلية والجحودية
والتي للعاقبة والزايدة دخل جوازا اضمارا ان بعد لام كي اذا لم يقترن
الفعل بعدها بلا زايدة كانت نحو لئلا يعلم اهل الكتاب او نافية
نحو لئلا يكون للناس فان اقترنت بها وجب اظهار ان ليقع الفصل
بين المتماثلين لانهم لو قالوا حينئذ لئلا تفضت الى ذلك ثقل
في اللفظ ونبوة في المنطق فتجنبوه باظهار ان ولا يجوز الفصل بين
اللام والفعل الا بلا وانما ساغ ذلك لان اللام حرف جر ولا قد يفصل
بها وبين الجار والمجرور في فصيح الكلام نحو غضبت من لا شيء
وحيث بلا زاد قوله جوازا اي اضمارا جوازا اي جائزا او ذا جواز
قوله ومي الزايدة في خبر كان المنفية بلم قال المرادي فلت
ما نقل عن البصريين من انها متعلقة بالخبر المحذوف يقتضي انها
ليست زايدة ونقدرهم من يدل يقتضي انها زايدة لتقوية العامل
قلنا ما ومعناها توكيد النفي ووجه التوكيد فيها اما عند الكوفيين
فلان اصل ما كان ليفعل ما كان يفعل ثم ادخلت اللام زيادة لتقوية
النفي كما ادخلت الباء في زيد بقايم لذلك فعندهم انها حرف
زايد موكد غير جار ولكنه ناصب بنفسه لقيامه مقام ان ولو

كان

كان جارا لم ينطق عندهم بشي لزيادتها لكيف وهو غير جار واما
عند البصريين فلان الاصل ما كان قاصدا للفعل ونفي قصد الفعل
ابلغ من نفيه ولهذا كان قوله يا عاذلي لا تردن ملامتي ان
العواذل لسن لي بأوامر ابلغ من لا تلمني لانه نهي عن السبب
والحاصل انه اختلف في الفعل الواقع بعد لام الجحود فذهب الكوفي
الى انه خبر كان واللام للتوكيد وجرى عليه ابن مالك في التسهيل
لكنه يقول بوجوب اضمار ان تبعا للبصري فهو قول ثالث
فانه صرح بانها موكدة لنفي الخبر فظاهره موافقة الكوفي الا ان
الناصب عنده ان مضمرة قال الشيخ ابو حيان ليس بقول بصري
ولا كوفي ومقتضى قوله موكدة انها زايدة وصرح به ولده وقال في
شرحه لهذا الموضع من التسهيل سميت موكدة لصحة الكلام بدونها
لا لانها زايدة اذ لو كانت زايدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه
صحيح وانما هي لام الاختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان
دخل مقدرا وها هنا لان يفعل ومقتضى تقييد الشارح بكان ان
يكون اختصاص لام الجحود بالكون المنفي بما او لم يكن اجاز دخولها في
اخواته بعض النحويين فيأتي عليه نحو ما اصبح زيد ليضرب
عمرا واجاز بعضهم دخولها في باب ظننت نحو ظننت زيدا ليضرب
عمرا قال ابو حيان وهذا كله لم يسمع فوجب منعه واجاز بعضهم
دخولها في كل فعل منفي تقدمه فعل نحو ما جئتني لتكرمني قال
ابو حيان وهذا فاسد لان هذه لام كي وشرط النفي ان لا ينتقض بالا
فيمتنع ما كان زيد الا ليفعل وخرج بما ولم الاولى وان لانهن لا ينفين

الا المستقبل والحال قال في المغني وقد تحذف كان قبل لام الجحود كقوله
فما جمع ليغلب جمع قومي مقاومة ولا فرد الا فرد اي فما كان جمع وقوله
ابي الدرداء رضي الله عنه في الركعتين بعد العصر ما انا لادعهما انتهى
قوله وجوبا اي اضمارا وجوبا اي واجبا وذا وجوب وعلل وجوب
الاضمار بان اثبات ما كان زيد ليفعل كان زيد سيفعل جعلت
اللام معادلة ومقابلة للسين فكما لا يجمع بين ان الناصبة والسين
لا يجمع بين ان واللام في اللفظ مراعاة للمطابقة بينهما لفظا
قوله وسميت هذه اللام الخ هذه التسمية من باب تسمية العام
باسم الخاص قال النحاس والصواب تسميتها لام النفي لان الجحد في اللغة
انكار ما تعرفه لا مطلق الانكار انتهى قوله حتى الجارة خرج الابتدائية
والعاطفة قوله المفيدة للغاية او للتعليل اي لان ما قبلها ينتهي
عند حصول ما بعدها او ان ما قبلها لاجل حصول ما بعدها
قال استاذ شيخنا فحاصل الكلام ان معنى حتى ان ما قبلها لاجل
حصول ما بعدها او ينتهي عند حصوله تحقق المسبب والمنتهي
او منع مانع من حصولها لان ما بعدها حاصل بخلاف ما اذا اريد
الحال فافهم ولا تغفل فان الموضع من مزال الاقدام والاقلام انتهى
قوله اسلم تدخل الجنة التمثيل به للتعليل صحيح لان الامر سبب
الاسلام والاسلام سبب دخول الجنة والمراد من السبب ههنا
ما يكون مفضيا الى المسبب المقصود في الجملة وان لم يكن مستلزما
له قوله منصوبا بان مضمرة وجوبا بعد حتى اعلم ان النصب
بان مضمرة وجوبا بعد حتى لا بحتى نفسها خلافا للكوفيين قال ابن

هشام الانصاري لانها قد عملت في الاسماء الجر كقوله تعالى حتى مطلع
الفجر حتى حين فلو عملت في الافعال النصب لزم ان يكون لنا عامل
واحد يعمل تارة في الاسماء وتارة في الافعال وهذا لا نظير له في العربية
انتهى واعترض واجيب عنه بما بيناه في الاصل وانما ينتصب
المضارع بعد حتى بان مضمرة وجوبا اذا كان مستقبلا بالنسبة لما قبلها
سواء كان مستقبلا بالنسبة التكلم ايضا نحو قوله تعالى لن نبرح عليه
عاكفين حتى يرجع الينا موسى فان رجوع موسى عليه الصلاة والسلام
مستقبلا بالنسبة الى الامرين جميعا او لا نحو قوله تعالى وزلزلوا حتى
يقول الرسول فان قول الرسول وان كان ماضيا بالنسبة الى زمن
الاخبار الا انه مستقبل بالنسبة الى زلزالهم قال ابن هشام في المغني
ثم ان كان استقباله بالنظر الى زمن التكلم فالنصب واجب وان
كان بالنسبة الى ما قبلها خاصة فالوجهان اما لو كان للحال فانه يرفع
الا ان الحال تارة يكون تحقيقا وتارة يكون تقديرا فالاول
كقولك سرت حتى ادخلها اذا قلت ذلك وانت في حالة الدخول
والثاني كالمثال المذكور اذا كان السير والدخول قد مضيا ولكنك
اردت حكاية الحال وعلى هذا جاء الرفع في قوله تعالى حتى يقول الرسول
لان القول والزلزال قد مضيا انتهى قوله والجواب بالفا
والواو فيه قلب والاصل والفا والواو في الجواب قوله المفيدة
للسببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى
النصب للتنصيص على السببية حتى تغيير اللفظ على تغيير
المعنى فاذا كان لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها وخرج

بتقييد الفا بالسببية اي مع العطف كما سياتي الفا التي لمجرد العطف او مجرد السببية كما سياتي قوله المفيدة للمعية الواو المفيدة للمعية هي التي تقصد مصاحبة ما قبلها لما بعدها في زمان واحد وخرج بتقييد الواو بالمعية العاطفة والاستينافية كما في لا تاكل السمك وتشرب اللبن اذا جزمت تشرب او رفعته ويوخذ من قوله المفيدة للمعية اي التي تقصد بها المعية ان النصب بعد الواو ليس على معناه بعد الفا وقولهم تقع الواو في جواب كذا وكذا تجوز ظاهر وزعم بعضهم ان النصب بعدها على معنى الجواب وليس بصحيح بنه على ذلك المرادي ولا يجوز في كلام المصنف ان رفع الواو قوله الواقعتين الخ اخرج به نحو زيد يا تينا فيحدثنا فيمتنع نصبه وخلاف ذلك ضرورة او مؤول ولغا اعتبر الوقوع بعد ما ذكر ليبعد بتقدم ما ذكر المستدعي جوابا عن توهم ان ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة قوله بعد الامر شرطه امران احدهما ان يكون بصيغة الطلب فلو قلت حسبك حديث فينام الناس بالنصب لم يجز خلافا للكسائي والثاني ان لا يكون بلفظ اسم الفعل فلا يجوز ان تقول صه فنكرمك بالنصب هو قول الجمهور وفيه كلام اخر ذكرناه في الاصل نحو اقبل فاحسن اليك او واحسن اليك مثالان للامر اولهما للفا وثانيهما للواو اي ليكن منك اقبال فاحسان مني اليك او واحسان مني اليك قوله او بعد النهي مشروط بان لا ينتقض النهي بالا قبل الفا والواو فان نقض بالا قبلهما امتنع النصب نحو لا تضرب الا عمرو

فيغضب عليك او ويغضب عليك الا ادبا فالنصب قوله لا تخاصم زيدا فيغضب او ويغضب مثالان للنهي اولهما للفا وثانيهما للواو اي لا يكن منك خصام لزيد فغضب منه او وغضب منه والحق الكوفيون بذلك لفظة ثم قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن احدكم في الما الدايم ثم يغتسل منه وجوز ابن مالك فيه الرفع والنصب ورد بانه يصير المعنى النهي عن الجمع بين البول والاغتسال وليس الحكم خاصا به بل البول في الما فقط كان داخلا تحت النهي ويجوز فيه الجزم ايضا قوله نحو لا تنزل عندنا فتصيب علما او وتصيب علما مثالان للعرض اولهما للفا وثانيهما للواو اي الا يكون منك نزول فاصابة علم او واصابة علم قوله نحو هلا اكرمت زيدا فيشكرا او ويشكر مثالان للتحضيض اولهما للفا اي هلا يكون منك اكرام لزيد فيشكر وثانيهما مثال للواو اي هلا تجمع بين اكرام زيد وشكره قوله نحو ليت لي مالا فاتصدق به او واتصدق به مثالان للتمني اولهما للفا وثانيهما للواو اي ليت لي ثبوت مال فتصدقا به او وتصدقا به قوله لعلي ارجع الشيخ فيفهمني او ويفهمني مثالان للترجي اولهما للفا وثانيهما للواو قوله وبعد الدعا شرطه ان يكون بالفعل فلو قلت سقيا لك فيرويك الله لم يجز النصب قوله رب وفقني فاعمل صالحا او واعمل صالحا مثالان للدعا اولهما للفا وثانيهما للواو اي يا رب ليكن منك توفيق فعمل صالح او وعمل صالح قوله او بعد الاستفهام شرطه كما في شرح الشذور ان لا يكون باداة يليها جملة اسمية خبرها جامدا فلا يجوز النصب في نحو هل اخوك زيد فاكرمه بخلاف هل اخوك

في [illegible]

هل اخوك قايم فنكرمه اي وبخلاف في الدار زيد فنكرمه لان الظرف
ينوب مناب الفعل ولا فرق بين الاستفهام بالحروف نحو قوله تعالى
فهل لنا من شفعا فيشفعوا لنا والاستفهام بالاسم نحو من ذا الذي يقرض
الله قرضا حسنا فيضاعفه له برفع يضاعفه ونصبه وفي الحديث
حكاية عن الله تعالى من يدعوني فاستجيب له من يستغفرني فاغفر
له والاستفهام بالظرف نحو اين بيتك فازورك ومتى تسير فارافقك
وكيف تكون فاصحبك وشرط ابن مالك في الاستفهام ان لا يتضمن
وقوع الفعل فان تضمنه امتنع النصب نحو لم ضربت زيدا فيجازيك
لان الضرب قد وقع فلا يمكن سبك مصدر مستقبل منه وهذا
شرطه ابو علي خلافا للمغاربة قوله نحو هل زيد في الدار فامضي اليه
او وامضي اليه مثالان للاستفهام اولهما للفا وثانيهما للواو اي هل
يكون حصول لزيد في الدار فامضا مني اليه او وامضا مني اليه
قوله او بعد النفي المحض المراد بالمحض غير الراجع الى معنى الاثبات
قوله نحو لا يقضى على زيد فيموت او ويموت مثالان للنفي المحض
اولهما للفا وثانيهما للواو قوله ولو قال والفا والواو الخ لو قال
بدل او صح واضحا لكان اولى ولم يبال المصنف بالتسمح في هذا الكلام
لظهور المراد من الناصب هو الفا والواو قوله التي بمعنى لا او الى
خرج بها او التي لا يكون بمعنى واحد منهما فان الفعل بعدها
ينصب بان مضمر جوازا اذا كانت مسبوقة باسم خالص من التاويل
بالفعل فان قلت يرد على تقييد الشارح بقوله التي بمعنى الا او الى
انه يخرج ايضا او التي للتعليل نحو لاطيعن الله او يغفر لي تلك المفهوم

اذ كان

اذا كان فيه تفصيل لا يرد قوله لالزمنك او تقضيني حقي المقصود
به التمثيل والمثال يكفيه الاحتمال فلا يرد انه يصلح للتعليل والغاية
والاستثنا وما ذكره الشارح من ان فيه او فيه بمعنى الا هو ما قاله
سيبويه في لالزمنك او تعطيني حقي قوله واو وما ذكره من ان او
حرف عطف اي لمصدر موول من ان والفعل على مصدر موول
مما قبلها هو المشهور باب الجوازم قوله
والجوازم ثمانية عشر الجوازم جمع جازم او جازمة ولا ينافيه
قوله ثمانية عشر لما تقدم عن النووي قوله ما يجزم فعلا واحدا
اي بالاصالة والانفراد بتعدد المجزوم به بعطفا وغيره قوله
وما يجزم فعلين مبني على الاعم الاغلب والا فقد يجزم فعلا
وجملة قوله لم حرف يجزم المضارع اي غالبا وقد يرتفع الفعل
بعدها عند ابو نون بالجار فقيل ضرورة وقال ابن مالك لغة
وزعم اللحياني ان بعض العرب ينصب بها كقراءة بعضهم الم نشرح
بالنصب قوله وينفي معناه اي يدل على انتفا معناه التضمني
الذي هو الحدث لا على ان الغير نفاه قوله ويقلبه الى المضي
اي معناه يعني الزمان الى الزمان الماضي وفي كلامه استخدام وهو
ان يراد بلفظ له معنيان احدهما ثم بضميره الاخر ويراد باحدهما
ضميريه احدهما ثم بالاخر الاخر قوله المرادفة للم فيما تقدم
قيد به احترازا عن التي بمعنى الا نحو قوله تعالى ان كل نفس لما عليها
حافظ فيمن شدد الميم وعن التي هي حرف وجود لوجود لما جاء به
اكرمته واذا تاملت لم تجد موقعا للاحتراز فانها لا تدخل على

المضارع الاجازمة **قوله** وينفي معناه ويقلبه الى المضي تحرك فيه
نظير ما تقدم **قوله** فالم حرف تقرير وجزم فيه تسمح فان الجازم
انما هو لم والمفيد للتقرير انما هو الهمزة كما هو مصرح به في كلامهم
والتقرير الاستفهام عن امر معلوم للمخاطب يستلزم حمله على
اقراره بما هو معلوم عنده واعلم ان الهمزة تدخل على منفي فتخرج عن
الاستفهام الى التقرير اي حمل المخاطب على الاقرار بما بعد النفي
نحو الم نشرح لك صدرك فيجاب ببلى كما في حديث البخاري
بينا ايوب يغتسل عريانا خر عليه جراد من ذهب فجعل ايوب
يحثي في ثوبه فناداه ربه يا ايوب الم اكن اغنيتك عما ترى
قال بلى وعزتك ولكن لا غنى لي عن بركتك وقد تبقى على الاستفهام
كقولك لمن قال لم افعل كذا الم تفعله اي احق انتفا فعلك فيجاب
بنعم او لا ومنه قوله الا اصطباري لسلمى ام لها جلد اذا الاقي
الذي لاقاه امثالي فيجاب بتعيين منهما وقد تجي لغير ذلك
كالابطا نحو الم يان للذين امنوا ان تخشع قلوبهم لذكر الله والتوبيخ
او لم نعمركم **قوله** فالما حرف تقرير وجزم فيه تسمح كما تقدم
ولام الامر اي اللام الموضوعة لطلب الفعل سوا استعملت في الطلب
امر كان نحو لينفق ذو سعة من سعته او دعا نحو ليقض علينا ربك
او التماسا كقولك لمساويك ليفعل فلان كذا او استعملت في غيره كالتي
كالتي يراد بها وبمصحوبها الخبر نحو قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن
مدا اي فيمد او التهديد نحو فمن شا فليكفر واضاف اللام الى الامر
والدعا لانه نكرة قابلة للاضافة ولم يضف لا لانها علم لنفسها فلا تقبل
الاضافة

الاضافة وانما عملت لام الامر الجزم لان المضارع لما دخله الامر شابه
امر المخاطب وهو مبني ولم يمكن بناؤه لذلك لوجود حرف المضارعة مع
عدم تعذر الاعراب فاعرب باعراب يشبه البنا وهو السكون لانه
الاصل في البنا فاللام لكون المشابهة مستفادة منه عملت الجزم **قوله**
المستعملة في النهي والدعا اي الموضوعة لتستعمل في النهي والدعا بان
وضعت لطلب ترك الفعل سوا استعملت في النهي نحو لا تخف او في
الدعا نحو لا تؤاخذنا او في الالتماس كقولك لنظيرك غير مستفعل عليه
لا تفعل كذا او في غير ذلك كقولك لولدك او عبدك لا تطيعني واشار
بتقدير المستعملة الى ان قوله في النهي والدعا صفة لا لا بتقدير متعلق
الظرف معرفة وان كان المشهور تقدير متعلق الظرف نكرة وان جعل
حالا تقدير المتعلق نكرة فيوافق المشهور وخرج لا النافية والزائدة
وقد سمع عن العرب الجزم بلا النافية اذا صلح قبلها كي نحو جئته
لا يكن له علي حجة ولعله لم يتعرض له المصنف وانما عملت لا الناهية الجزم
لكونها نظيرة لام الامر من جهة انها للطلب او نقيضها من جهة
انها لطلب الفعل وهي لطلب تركه بخلاف لا النافية اذ لا طلب فيها
قوله بلا الناهية اسناد النهي اليها مجاز لان الناهي هو المتكلم
بواسطتها **قوله** والذي يجزم فعلين الخ دخل في قوله فعلين المضارعان
نحو ان تعودوا نعد والماضيين نحو وان عدتم عدنا والماضي والمضارع
نحو من كان يريد حرث الاخرة نزد له في حرثه والعكس وهو قليل وخصه
سيبويه والجمهور بالضرورة لكن اجازه الفرا في الاختيار وتبعه ابن مالك
ورد ابن مالك على الجمهور بقوله عليه الصلاة والسلام من يقم ليلة القدر ايمانا

واحتسبنا باعتزاله وقوله تعالى ان نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت
اعناقهم لها خاضعين لان المعطوف على الجواب جواب **قوله** ان
الشرطية قال في المغني وقد تقترن بلا النافية فيظن من لا معرفة
له انها الا الاستثنائية نحو الا تنصروه فقد نصره الله الا تنفروا يعذبكم
والا تغفر لي وترحمني اكن من الخاسرين والا تصرف عني كيدهن اصب
اليهن وقد بلغني ان بعض من يدعي الفضل سال في الا تفعلوه
فقال ما هذا الاستثنا استثنا متصل ام منقطع انتهى وكان ينبغي ان يجا
با ن الاستثنا الذي تخيلته متصل بالجهل ومنقطع عن الفضل واحترز
بالشرطية عن النافية وعن المخففة من المثقلة وعن الزايدة
فانها لا تجزم **قوله** جزم المضارع لفظا مشروط بان يكون معربا
والا فالجزم لمحله كالماضي **قوله** الى الاستقبال اي المستقبل وقد
تهملان حملا على لو ومتى حملا على اذا الحديث فانك ان لا تراه فانه
يراك وحديث ومتى يقوم مقامك لا يسمع الناس قاله ابن مالك
ونازعه ابو حيان **قوله** وما تفعلوا من خير يعلمه الله فان قيل الله
عالم بكل شي سواء كان خيرا او شرا فما الفايدة في تعلق العلم بالخير وحده
قيل المراد الحث عقيب النهي عن الشر ليستبدل به ويستعمل مكانه
وقيل المعنى على العموم لكن اقتصر على ذكر الخير على سبيل الاكتفا اظهارا
لشرفه فان قلت ما الفايدة في هذا التعليق مع ان علم الله تعالى
متعلق بكل شي قلت هو الترغيب في فعل الحسنات والترهيب
عن اكتساب السيات على ان الشرط قد يستعمل للدلالة على ان
المشروط ثابت مستقر في كل حال وهذا من ذلك القبيل وقد عرفت

ان

ان المراد من التعليق في امثال هذا هو مطلق الارتباط سواء كان على سبيل
التوقف ام لا وما اسم متضمن لمعنى الشرط منصوب المحل على انه
مفعول تفعلوا مثل ايا ما تدعوا وقال السمين في اعرابه كل ما قلنا
في اعراب ما ننسخ ياتي هنا والذي قاله هناك ان فيها قولين احدهما
وهو الظاهر انها مفعول مقدم لننسخ وهي شرطية جازمة
والتقدير اي شي ننسخ مثل قوله تعالى ايا ما تدعوا والثاني انها شرطية
ايضا جازمة لننسخ ولكنها واقعة موقع المصدر ومن اية هو
المفعول به والتقدير اي نسخ ننسخ اية قال ابو البقا وغيره وقالوا
مجي ما مصدرا جايز انتهى ونقل عن ابي البقا انه يزاد في وما تفعلوا
وجه اخر وهو ان يكون من خير في محل نصب نعتا للمصدر المحذوف
تقديره وما تفعلوا فعلا كاينا من خير ويعلمه جزم على جواب الشرط
ولا بد من مجاز في الكلام فاما ان يكون تعبيرا بالعلم عن المجازاة على فعل الخير
كانه قيل يجازكم واما ان تقدر المجازاة بعد العلم اي فيثيبه عليه
قوله من اسم شرط وجزم فان قلت ما محله قلت محله
رفع بالابتدا وفي خبره خلاف الاصح انه جملة الشرط وحده لانه اسم
تام وفعل الشرط مشتمل على ضميره فقولك من يقم لو لم يكن فيه معنى
الشرط بمنزلة قولك كل من الناس يقوم وانما توقفت الفايدة على
الجواب من حيث التعليق فقط لا من حيث الخبرية **قوله** عن قوله
تعالى اي قول الله وجملة تعالى معترضة او حالية للتعظيم والتمييز
اي عما لا يليق به علوا كبيرا وجاز الاضمار بناء على شهرة الكلام المحكي
فان قيل قد اشتهر في جميع الكتب مثل هذه العبارة وقولها اي

الشاعر والشاعرة وانه لم يشتهر بل جهل القايل بيقين فالجواب
هذا الابو فع جواز الاضمار نظرا الى شهرة القايل كما ظنه المولى سعد الدين
التفتازاني في شرح المفتاح والحاصل ان القايل يجهل فيقال كقوله قبلا
ويعود الضمير الى القايل بدلالة لفظ القول وتارة يعلم ويكون المحكي مشهورا
النسب اليه بحيث يتبادر الذهن بذكر المقول الى معرفة قايله فيجوز
الاضمار بنا على هذا ومدخول نحو هو جزي تبعا لما قبلها يقصد بذكره
توضيحه وهو هنا قوله فلا يصح ان تراد به حقيقة وهي التلفظ
اذ ليست من جزييات مهما والفعل المجزوم بها توجب حمله على القول
ومهما تاتنا به الى اخره عطف بيان اي نحو مقوله الذي هو مهما الخ قاله
معناه السيد الجرجاني في بعض حواشيه قوله فمهما اسم شرط
وجزم الدليل على انها اسم عود الضمير عليها في نحو مهما تاتنا به الاية
والضمير بالاستقرا انما يعود على الاسما قال الزمخشري وغيره عاد
عليها ضميرها حملا على اللفظ وحملا على المعنى انتهى وقال في المغني والاولى
ان يعود ضميرها على الاية انتهى وهل هي بسيطة او مركبة خلاف
واختار الشيخ ابو حيان البساطة لانه لم يقم على التركيب دليل عليها فهل
الفها للتانيث او الالحاق وعلى التركيب فقيل مركبة من ما الشرطية
واما الزايدة ثم ابدلت الهاء من الالف الاولى دفعا للتكرار لتقاربهما في المعنى
وقيل غير ذلك قوله في موضع نصب على الحال من به فان قلت
اذا كان الجار والمجرور حالا من الضمير في به يكون العامل فيه تاتنا لان
العامل في الحال هو العامل في صاحبها مع تصريحهم بان اللغو لا يقع حالا
ولا خبرا ولا صفة قلت اطلاق الحال على نفس الجار والمجرور مساهلة

من

٧٤

من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء واسم المتعلق على المتعلق لان الحال في
الحقيقة متعلق معه او متعلقه فقط قوله والفاعل مستتر فيه جوازا
كذا في بعض النسخ والصواب وجوبا كما في بعض اخر قوله وعلى اسمها
ان قدرت حجازية وهو الظاهر وفي المغني قولهم في نحو وما ربك بظلام
للعبيد وما الله بغافل ان المجرور في موضع نصب او رفع على الحجازية
او التميمية والصواب الاول لان الخبر لم يجي في التنزيل مجردا من البا
الا وهو منصوب نحو ما هن امهاتهم ما هذا بشرا قوله وهو منز
خبر ما ظاهره ان البا اصلية مع انها زايدة على كلا التقديرين ففي عبارته
تسمح قوله وجملة فما نحن لك بمومنين في موضع جزم جواب
الشرط ان قلت لم كان محل الجملة المقرونة الجزم وغير المقرونة المصدرة
بما من نحو ان قام زيد قام عمرو المحل للفعل الماضي وحده قلت لان
المقرونة لا تسلط للاداة على الفعل مع الفا فمحل الجملة لربطها بلا اداة
وكان المحل في الثانية للجملة واما غير المقرونة فالاداة متوجهة بنفسها
للفعل وهو مطلوبها بالذات فجزمته فلبيان محل قوله وانك اذ ما تات
لها تات واتتا من الاتيان وروي بدلها تاب وابيا بالبا الموحدة
قوله فاذ ما حرف شرط على الصحيح الاصح هو مذهب سيبويه وصححه
ابن مالك وغيره قوله واي هو بفتح الهمزة وتشديد اليا بحسب
ما يضاف اليه من عاقل وغيره فان اضيفت لمكان او زمان فظرف
مكان او زمان او لمفعول او مصدر فكذلك العموم قوله ايا ما
تدعوا اي اسم تسموا قوله متى هي للعموم في الزمان قوله متى اضع
العمامة تعرفوني عجز بيت لسحيم ابن وثيل صدره انا ابن جلا وطلاع

الثنايا والثنايا جمع ثنية وهي العقبة وفلان طلاع الثنايا اي ركاب
لصعاب الامور اي ابن رجل جلا الامور اي كشفها وقيل انا ابن رجل
جلا اي انكشف امره **قوله** اينما تكونوا يدرككم الموت قرئ
برفع يدرككم على حذف الفا كما في قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها
او على انه كلام مبتدا واينما متصل بلا يظلمون **قوله** حيثما
تستقم يقدر لك الله نجاحا الظفر بالمقصود والغابر بالغين المعجمة
يطلق على المستقبل وهو المراد هنا ويطلق على الماضي ايضا
وكيفما ما ذكره من ان كيف تجزم هو مذهب الكوفيين وقطرب
وساير البصريين المجازاة بها معنى لا عملا وذلك لمخالفتها لادوات
الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها **قوله** واذا في الشعر
معطوف على ثمانية عشر وقد اشار الى ذلك الشارح بقوله زيادة
على الثمانية عشر وخرج بالشعر النثر فلا تجزم فيه لانها موضوعة
لزمن معين واجب الوقوع والشرط المقتضي للجزم لا يكون الا فيما
يحتمل الوقوع وعدمه وذهب الصيمري الى الجواز مطلقا اذا كان
بما كقوله وكان اذا ما يسكك السير تضرب واجيب بان الرواية الصحيحة
متى على تقدير تسليم يكون ضرورة **قوله** واذا تصبك خصاصة
فتحمل مجزوم بيت صدره استغن ما اغناك ربك بالغنى ما مصدرية ظرفية
والخصاصة الفقر والحاجة وتجمل بالجيم اي اظهر الجمال بالتعفف وكل الجميل
اي الشحم المذاب واما بالحاء المهملة اي تكلف المشقة **قوله** وهو فاعل
جملة فعلية في موضع جزم على انها جواب الشرط والذي في كلام الجماعة
ان المحل في جواب الشرط الجازم محكوم به لمجموع الفا وما بعدها وقد

صح

صرح به الشارح قبل حيث قال وجملة فما نحن لك بمؤمنين في موضع
جواب الشرط ويمكن حمل هنا على ما صرح به فيما سبق اسيف
فعيل بمعنى فاعل من الاسف وهو شدة الحزن والبكا والمراد رقيق
القلب وقال بعضهم الاسيف الرقيق الرحيم والله اعلم

باب مرفوعات الاسما **قوله** المرفوعات

سبعة المرفوعات جمع المرفوع لان موصوفه اللفظ وهو مذكر لا
يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات
للمذكور من الخيل وكالايام الخاليات والجبال الراسيات ويجوز ان يكون
جمع المرفوعة ولا ينافيه قوله سبعة لما تقدم عن النووي ولا يخفى
ان المرفوعات اكثر من سبعة اذ بقي منها اسم افعال المقاربة واسم ما
ولا ولات وان المشبهات بليس وخبر لا النافية للجنس لعموم المبتدا
هنا وخصوص الخبر وهو قوله سبعة لم يقصد به حقيقة الحصر بل
التسهيل على المبتدي بمنعه عن التوجه لغيرها الموقع في المشقة الناشية
عن الاشارة للغير بالتعبير بما يشعر بعدم الحصر فيها فان قلت
فما الحكمة في الاقتصار على ما ذكره قلت لعل ذلك لشهرتها
وكثرتها هذا ولقايل ان يقول لا نسلم ان هذه المذكورات خارجة
عن السبعة المذكورة لان المراد باخوات كان الكلمات التي ترفع المبتدا
او تنصب الخبر فدخل في اسم كان واخواتها افعال المقاربة وما ولا
ولات وان المشبهات بليس ولا ينافي ذلك ما ياتي من قوله وهي كان
وامسى الخ لانه اقتصار على المشهور والمراد باخوات ان الكلمات التي تنصب
المبتدا وترفع الخبر فدخل في خبر ان واخواتها خبر لا النافية للجنس مع

ان المصنف ذكره في المنصوبات كما سياتي وبدا المصنف بالمرفوعات
لانها العمدة ثم ثنى بالمنصوبات لانها فضلة غالبا ثم ثلث بالمجرورات
لانها منصوبة المحل فهي دون المنصوبات لفظا قوله الفاعل انما قدم
الفاعل لانه اصل المرفوعات عند الجمهور قوله الذي لم يسم فاعله اي الذي
لم يذكر فاعله الاصطلاحي بان ترك ولم يقصد وانما اضيف الفاعل الى
المفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به ويحتمل انه على حذف
مضاف اي فاعل فعله قوله واخواتها اي واخوات اخواتها اي امثالها
واشباهها قوله وهو اربعة اي التابع لا بقيد كونه تابع مرفوع

باب الفاعل

قوله رسمه ببعض خواصه
انما كان ما ذكره المصنف رسما لان الرفع وكونه مذكورا قبله فعله خارجان
عن حقيقة الفاعل فان قلت في هذا الرسم نظر فان الرفع وكونه مذكورا
قبله فعله غير داخلين في حقيقته بل الرفع حكم من احكامه استفيد
من دليل خارج عنه قلت لا يخفى على غافل فضلا عن فاضل ان كون
ما ذكر خارجا عن حقيقة الفاعل لا ينافي وقوعه في رسمه بل يقتضيه
فان الرسم هو التعريف بالامر الخارج فلا يصح توجيه النظر بخروجه
عن حقيقته بل الوجه في الاعتراض على هذا الرسم ان يقال الرسم بالحكم
يوجب الدور لان تصور الحكم متاخر عن تصور المحكوم به فيتوقف
تصور كل منهما على تصور الاخر وذلك دور واجيب بان المتاخر
تصوره عن تصور الفاعل هو رفع الفاعل وهذا ليس ملحوظا
في التعريف لا الرفع مطلقا والرفع بالفعل او شبهه لانه لا يبحث
في الفاعل لتحققه في غيره كنايب الفاعل واسم كان فان قلت

بشكل

يشكل تعريفه بالخاصة بانها توجد في غيره كاسم كان واخواتها قلت
لا اشكال مع ملاحظة ما قرروه من انقسام الخاصة الى مطلقة وهي
ما تختص بالشي بالقياس الى جميع ما عداه كالضاحك للانسان والى اضافية
وهي ما تختص بالشي بالقياس الى بعض اغياره كالماشي للانسان فان قلت
فاذا كانت الخاصة هنا اضافية لانها تخص الفاعل بالنسبة الى بعض اغياره
كالمبتدا دون بعض كاسم كان فهل يصح التعريف بها قلت نعم على
ما صوبه السيد فقال والصواب ان المعتبر في المعرف كونه موصلا
الى تصور الشي اما بكنهه او بوجه ما سوا كان مع التصور بالوجه مميزه
عن جميع ما عداه او عن بعضها عليه انتهى قوله الفاعل هو الاسم الخ المراد
هنا الاسم حقيقة او حكما ليشمل نحو انا انزلنا من قوله تعالى او لم يكفهم
انا انزلنا فان قلت فيلزم ان يكون الاسم مستعملا اما في حقيقته ومجازه
ان استعمل فيهما جميعا او في مجازه فقط ان استعمل في معنى شامل لهما
بعموم المجاز وعلى التقديرين يلزم المجاز في التعريف قلت هو مجاز
مشهور ومثله يجوز في التعريف على انه يمكن ان يدعى الاطلاق الاسم
على الحكمي حقيقة لا مجاز وابهم المصنف ان الفاعل يكون كلامه جاريا
على القولين في رافعه والصحيح ان رافعه ما اسند اليه من فعل
او شبهه خلافا لخلف فانه قال هو الاسناد والمراد بشبهه
ما يشبهه في العمل والدلالة على المعنى المصدري وهو اسم الفاعل
نحو مختلف الوانه وامثلة المبالغة نحو ضراب او ضروب او مضراب
او ضريب او اضرب زيد والصفة المشبهة نحو حسن وجهه
واسم التفضيل نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه

في معنى زيد والمصدر نحو قولك الآن ظلم نفسه المرتكب واسم
المصدر نحو عجبت من عطاء الدنانير واسم الفعل نحو هيهات العقيق
والظرف وعديله المعتمدين عند جماعة كثيرين نحو ومن عنده علم
الكتاب وأفي الله شك قال أبو حيان أو اسم موضوع موضع الفعل
نحو إياك أنت وزيدان تخرجا ففي إياك ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية
ولذلك أكد بالمنفصل المرفوع وعطف عليه المرفوع وإياك وضع
موضع احذر وما يجري مجرى اسم الفاعل كالصفات والجوامد
الملاحظ فيها معنى الاشتقاق وقد سمع في إعراب الفاعل والمفعول
أربعة أوجه رفعهما ونصبهما ونصب الفاعل ورفع المفعول
وعكسه وهذا الوجه وما عداه لا يقع إلا في الشعر أو في شاذ من الكلام
بشرط أمن الالباس وكل ذلك مما لا يعتد به نقضا لأنه من الشواذ
ولا يجب أن يدخل في الحد الشواذ وقول الشارح بفعله دعاه إليه
محاكاة المتن وإلا فقد علمت أن الرافع له لا ينحصر في الفعل
ولعل اقتصار المصنف على الفعل لأنه الأصل ويحتمل تقدير مضاف
أي المذكور قبله مفيد فعله ويكون المراد بفعله فعله اللغوي وهو
الحدث وقول المصنف المذكور قبله فعله أي حقيقة نحو قام زيد
أو حكما كما في الفاعل المستتر فإن القبلية فيه حكمية كوجوده
أو هو على خلاف الأصل المانع الاستتار قوله الصادر منه لم يقصد
به بيان الفعل الواقع بل بيان مدلوله الذي بسببه رفع الفاعل
فعلم منه أي من تعريف الفعل فإن قيل لا فائدة فيه قلت فائدة ذكره
رفع التوهم والغفلة وأيضا فجميع الأفهام لا تهتدي إلى علم ذلك بما

سبق

سبق تنبيه الشارح على ذلك شفقة على المتعلمين حيث لم يهمل في
التعلم جانب الذكي ولا الغبي وإنما اختار علم دون عرف لأن المعرفة
كما تقدم إدراك الجزئي والعلم إدراك الكل ولهذا يقال عرفت الله دون
علمته وههنا إدراك الكلي لأن الحد كلي قوله لا يكون إلا اسما وذلك لأن
الفاعل مسند إليه فلا بد من أن يكون اسما أو ما في تأويل الاسم وفيه بعض
خلاف الكوفيين في وقوع الجملة فاعلا ونائبا عنه فلا يغفل قوله
ولا يكون مع الفعل إلا مرفوعا وذلك لأن الرفع علامة الفاعلية كما
تقدم وغير الفعل كالفعل ويحتمل أن في الكلام مضافا محذوفا أي
مع مفيد الفعل اللغوي قوله ولا يكون إلا موخرا عن الفعل
أي يكون بعده حقيقة أو حكما كما في الفاعل المستتر فإن البعدية
فيه حكمية كوجوده أو هو على خلاف الأصل المانع الاستتار وذلك
لأن الفاعل معمول للفعل وليس عاملا فيه ولم يقدموا على المفاعيل عمل
ثم يلزموها موضعها الطبيعي أعني ما بعد العامل لكونها فضلات
وما ذكر من وجوب تأخير الفاعل عن الفعل هو مذهب البصري وعند
الكوفي يجوز تقديم الفاعل فإن قلت ما فائدة الخلاف بين أهل
البلدين قلت فائدته تظهر في التثنية والجمع فتقول على رأي
الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام بالإفراد فيهما ولا يجوز ذلك
على رأي البصريين بل لا بد من الضمير المطابق في قام قوله وهو على
قسمين ظاهر ومضمر أي صادق عليهما مجموع لفظ ظاهر ومضمر
بدل من القسمين أو بيان لهما أجري الإعراب على كل منهما لتعدد متبوعهما
يعني ويجوز رفعهما خبر مبتدأ محذوف ونصبهما بفعل محذوف

تقديره اعني قوله يرفعه الماضي يستثنى منه افعل في التعجب
كما احسن الزيدين وافعال الاستثناء نحو قام القوم ما خلا زيدا
وما عدا عمرا وليس بكرا ولا يكون بكرا فانها لا ترفع الا ضميرا مستترا
وجوز الشارح في قوله يرفعه الماضي الخ اي يرفع الفاعل الظاهر
ومراده برفع الاسم الظاهر الذي بعده على انه فاعل قوله
اذا اسند الى غايب اي شخص غايب مذكرا او مونثا مفردا
او مثنى او جمعا واحترز به عما اذا اسند الى متكلم او مخاطب
فانه لا يرفع الا ضميرا قوله والناسخ الخ لا يقال الناسخ والعامل
داخلان في المفرد المذكر والمفرد المونث فتكون الاقسام متداخلة
لانا نقول ان تداخل الاقسام لا يضر في التقسيم الاعتباري ولا
يقدح في صحته لتباينها بالاعتبار وهو كان في صحته كما هو مقرر
قوله وهو ما كني به عن الظاهر اختصارا اشارة الى تعريف مطلق
الضمير لانه لما ذكر الفاعل المضمر فقد ذكر امران احدهما المضمر
المطلق لان المقيد او لما ان مذكورا كان المطلق مذكورا بالضرورة
وثانيهما المضمر الفاعل فتلك الضمير اما ان يعود الى مطلق المضمر
او الى الفاعل المضمر لا جايز ان يعود الى الفاعل المضمر لصدق ما كني به
عن الظاهر اختصارا على المضمر الذي ليس بفاعل فلو كان تعريفا
للفاعل المضمر لم يكن مانعا لدخول غيره فتعين ان يكون المضمر الى
مطلق الضمير فيكون ما كني به عن الظاهر اختصارا تعريفا له
قوله متصل ومنفصل اي متصل بعامله ومنفصل عن عامله
وبدا بالمتصل لانه اخصر من المنفصل قال الرضي ان اصل الضماير

المنفصل

المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز عند خوف اللبس
بالاستتار ولكونه اخصر من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر
الاتصال انتهى قوله او معه غيره نبه انه صادق بكون الموضوع
له المتكلم وحده لكن مشروطا بمصاحبة غيره فلكون معه غيره
شرطا للموضوع له خارج وكذا المصاحب خارج والظاهر ان
المراد ان الموضوع له مجموع المتكلم وغيره فليتامل والمراد بالغير
مصاحب اي مشارك له في مدلول الفعل او قدر انه مشارك
له في التكلم كما قيل واو هنا وفيما ياتي لمنع الخلو فلا يحتج ما وضع
لكل من المتكلم والمخاطب والغايب قوله ومجموعها اربعة وعشرون
اي مجموع انواعها اربعة وعشرون قوله حاصلة من ضرب اثنين
في اثني عشر الاثنان المتصل والمنفصل والاثنا عشر المتكلم
وحده الخ قوله فالمتصل هو الذي لا يبتدا به ولا يلي الا في الاختيار
اي هو الذي لا يصح عند الفصحاء التلفظ به غير متصل بكلمة
اخرى ولا يقع بعد الا في الاختيار فان قيل لا فايدة في الجمع بين
الابتدا به ولا يلي الا في الاختيار الا زيادة الايضاح لانه يلزم من
احدهما الاخر قلت بل فايدة هي بيان حكم المتصل اذ لو
اقتصر على احدهما لم يعلم منه الاخر فتامل قوله ويرفعه الماضي
والمضارع والامر لا منافية انه يرفعه ايضا غير ذلك مما تقدم
قوله فالتاء المضمومة من ضمير المتكلم وحده واعلم ان الطا والدال
تبدلان ابدالا شاذا من تا الفاعل في نحو حفظ وترد واصل
حفظ حفظت من الحوض وهو المحافظة شبهوا تا الفاعل بتا

انفعل نا بدلوها طا ووجه شذوذه ان نا الضمير كلمة فتغييرها
يوجب انهدامها بالكلية واصل فزد فزت من الفوز فعل به مثل ما
مر في حصط والظاهر ان كلا من الطا والدال فاعل وانه ضمير رفع
في محل رفع **قوله** محله رفع على الفاعلية فان قلت كيف ساغ
الاخبار عن المحل بقوله رفع قلت لانه على حذف مضاف اما من المبتدا
اي اعراب محله رفع واما من الخبر اي محله محل رفع واما من الخبر اي او ذو
رفع ويمكن ان يحمل الكلام على المبالغة وتنزيل الاعراب للزومه للمحل
منزلة المحل وهذا الامر سهل وان استصعبه بعض من يدعي الفضل
من ضعفة الطلبة **قوله** وان انفتح ما قبلها فهي مفعولة وكذا
اذا سكن ما قبلها اي من اخر الفعل وكان الفا نحو دعا ورماها وغزانا فانها
تكون مفعولة وقد يقال ان كلام الشارح متناول لذلك بان يراد
بقوله وان انفتح ما قبلها ما يشمل التقدير وهذا كله مع الماضي
اما مع المضارع والامر فهي مفعولة مطلقا **قوله** فهي في موضع رفع على الفاعلية
اي في موضع اسم لو كان معربا لكان مرفوعا **قوله** والميم والالف حرفان
دالان على التثنية قال الرضي ذكروا ان المتكلم بين المذكر والمونث وزادوا
الميم قبل الف المثنى في نحو تما وقبل واو الجمع في نحو تموا لئلا يلتبس بالمخاطب
والمتكلم اذا اشبعت حركة التا وحذف واو الجمع مع اسكان الميم
ان اليها ضمير اشهر من اثبات الواو ومضموما ما قبلها وزيدت
للمونث نون مشددة لتكون بازاء الميم والواو في المذكر انتهى باختصار
اللفظ قال التفتازاني وشددوا النون لانهم قالوا اصله تنّ فرقهن فادغمت
الميم في النون ادغاما واحدا انتهى واذا اجتمع مخاطب وغايب

فالقياس

فالقياس تغليب المخاطب نحو ضربتما اي انت وزيد وضربتم اي انت وزيد
وعمرو وانتما وزيد قال ابو علي وقد تلحق الياء التا المونث مع انها نحو اكرمتيه
قوله وما ذكرناه من ان التا في الجمع هي الفاعل وما اتصل بها حروف الحكم اتفق
الى الان على خلاف في ذلك ثم رأيت في المغني والحركة اي التا المتحركة في اواخر
الافعال ضمير نحو قمت ووهم ابن خروف فقال في قولهم في النسب
كنتيّ ان التا هنا علامة مثلها الواو في اكلوني البراغيث ولم تثبت في كلامهم
ان هذه التا تكون علامة ثم رأيت الجلال السيوطي قال في المجموع ان
الجمع على كونه ضميرا ستة الفاظ التا والكاف والها ويا المتكلم وانا
ونحن **قوله** ولا تقع هذه التا الا فاعلة اي لا مفعولة فالحصر اضافي فلا
يرد انها قد تقع اسما نائبا عن الفاعل كما سياتي **قوله** جوازا او وصف مصدر
محذوف اي استتارا جائزا او ذا جواز ولا يجوز ان يكون تمييزا والا كان
محولا عن الفاعل فيلزم ان الموصوف بالاستتار الجواز وهو فاسد
فتامل **قوله** تقديره هو لم يريد وابدان المستتر لفظ هو بل المراد
انه اذا اريد تفسيره بمعناه فسر بهو فان المستتر له صورة في العقل لا
في اللفظ **قوله** فتى ضربت ضمير مستتر جوازا تقديره هي قال الرضي
ويجب ان يكون المقدر في ضرب وضربت متغايرين كما في البارز
نحو هو وهي وقال ايضا واستتر لانه مختصر متقدم لفظا في
الاصل بخلاف ضمير المتكلم والمخاطب وكان اخص لخفة الغائب
والتا الساكنة المتصلة بالفعل حرف دال على تانيث الفاعل وما ذكره من ان
التا حرف وضع لعلامة التانيث هو المشهور وقول الجمهور قال في
المغني وزعم الجلولي انها اسم وهو حرف لاجماعهم وعليه فيأتي في الظاهر

بعدها ان يكون بدلا او مبتدا والجملة قبله خبره ورده ان البدل صالح للاستغنا عن المبدل منه وان عود الضمير عليها هو بدل منه نحو اللهم صل عليه الروف الرحيم قليل وان تقدم الخبر الواقع جملة قليل ايضا قوله ضربا فان قيل ما ذكروه من ان توالي اربع متحركات لم يوجد فيما هو كالكلمة الواحدة منقوض بضربنا قلت اجيب بانا لا نسلم ان توالي اربع حركات وجد في ضربنا لان التا في ضربنا وان كان متحركا لفظا الا انه في حكم الساكن فلم يوجد توالي اربع حركات ومن اجل ان التا في ضربنا في حكم الساكنة سقط الالف في رمتا لالتقا الساكنين حكما لان تحركها عارضة والعارض كالعدم لا اعتداد به الا في لغة ردية فانه يقول اهل تلك اللغة الردية رمتا باثبات الالف قوله والالف زايدة اي في الخط قال الجاربردي واما الزايدة فانهم زادوا بعد واو الجمع المتطرفة في الفعل الفا نحو كلوا واشربوا فرقا بينهما وبين واو العطف فانه وان لم يحصل الالتباس في نحو كلوا واشربوا لان واوه تكتب متصلة وواو العطف لا تكتب متصلة لكن يدعى من الافعال ما لا يتصل به الواو صورة نحو جادوا وسادوا ويحصل الالتباس حتى جعلوا الباب كله واحدا وهذا بخلاف نحو يدعوا ويغزوا فانه لا يلتبس وان قدر الانفصال لان الفرد ليس بدع ويغز ودون واو الجماعة غير المتطرفة كضربوك وضربوهم لانه لا يلتبس بواو العطف الذي يجي بعد تمام الكلمة وان اعربت ثم توكيدا لواو الجمع زدت الفا لان الواو حينئذ متطرفة لان المؤكد ليس كالجزء مما قبله مع انه ضمير منفصل واما الواو المتصلة بالاسم كضاربوا زيد فمنهم من يكتب بعدها الفا كما في الفعل والاكثر يحذفونها لقلة اتصال واو الجمع بالاسم فلم يقع فيه بالالتباس ان وقع ومنهم من يحذف

الالف

الالف في الفعل والاسم وان لم يقع الالتباس لندرته وزواله بالقراين قوله ضربن قال الرضي واقتصروا على نون واحدة في مقابلة الواو اذا كانت واحدة فهو ما يقع بعد الا وما هو في معناها حالي الاختيار اي كان الفاعل المضمر بعد ملاحظة معنى الا وارادة دخوله عليه بمعنى انه اذا اريد التعبير عن المراد بكون الفاعل بعد الا لا انه انما بمعناها والا قوله اي وافقها الا وفق لا منهما

باب المفعول الذي لم يسم فاعله قوله الذي

لم يسم فاعله اي المراد فاعل فعله واضافة الفاعل الى المفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به قوله اي لم يذكر معه فاعله اي ترك ولم يقصد فلم يحتج الى ذكر فاعل له لفظا ولا تقديرا قوله الذي صدر منه الفعل فيه حمل للفاعل على الحقيقي ويجوز حمله على الاصطلاحي وهو الاولى قوله ورسمه بذكر بعض خواصه يجري فيه نظير ما تقدم في باب الفاعل فلا نغفل قوله وهو الاسم المرفوع الذي لم يذكر معه فاعله يرد عليه الجار والمجرور الا انه يقال انه في حكم الاسم فان قيل هذا التعريف صادق على الربيع في قولهم انبت الربيع البقل فانه اسم حذف فاعله اي انبت الله البقل في وقت الربيع قلت المراد بفاعله فاعله الاصطلاحي فلا يرد نحو انبت الربيع البقل قوله لقيامه مقامه في رفعه الخ لو قال لقيامه مقامه في جميع احكامه لكان اخصر واشمل ولو قال في وجوب الرفع والعمدية والتاخر لكان احسن اذ كل من الثلاثة واجب والنيابة في مطلق الرفع والعمدية لا في رفع الفاعل وعمديته قوله ونايب الفاعل انما نعته لم يستثن المجرور نحو مر بهند لان القايم مقام الفاعل اعني الجار والمجرور من حيث هو هو ليست لموثث فلا وجه لتانيث العامل قوله والاصل ضرب عمرو زيدا يعني ان الاول

والا ليق اسناد الفعل الى الفاعل وما ذكره من ان المبني للفاعل اصل المبني للمفعول
هو الاصح وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان المبني للمفعول
اصل برأسه ونسب الى سيبويه ايضا قوله لغرض من الاغراض اعلم ان الاغراض
التي يحذف لاجلها الفاعل منها تعظيمه وتحقيره وقصد صدور الفعل
عن اي فاعل كان والايجاز والابهام لغرض واستقامة الوزن وغير ذلك
مما تقدم في علم المعاني قوله في الاسناد اليه تفاوت الاسنادين لا يخفى
قوله فان كان الفعل ماضيا ضم اوله مضموما وكسر ما قبل الاخر اي ان لم
يكن مكسورا اي يجب انه يكون اوله مضموما وما قبل الاخر مكسورا قال المولى
سعد الدين والسر في ضم الاول وكسر ما قبل الاخر انه لا بد من تغيير لينفصل
من المبني للفاعل والاصل فعل فغيروه الى فعل بضم الاول وكسر الثاني دون
سائر الاوزان ليبعد عن اوزان الاسم ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل
هذا الغرض لكن الخروج من الضمة الى الكسرة اولى من العكس لانه طلب خفة
بعد ثقل ثم حمل غير الثلاثي المجرد عليه في ضم الاول وكسر ما قبل الاخر
وما يقال ان ضم الاول عوض عن المرفوع المحذوف فليس بشيء لان المرفوع
المفعول عوض عنه وهو كاف وطا فزد بسكون الزاي والاصل فصد
سكن الصاد وابدال زايا وحكى قطرب ضرب بنقل حركة الراء الى الفاء
وجاء عصر بسكون ما قبل الاخر وقرئ قوله تعالى ردت الينا بكسر الراء وكل
ذلك مما لا يعتد به نقضا انتهى وما ذكره المصنف هو المشهور ولغة
الجمهور ومن العرب من يسكن ما قبل اخر الماضي كقولك لو عصر منها البان
والمسك انعصر واختاره قطرب قال الجعبري وهي لغة بكر بن وائل
وكثير من بني تميم ومن العرب من يقلب الكسرة فتحة في المعتل اللام

يقول

تقول في رمي ودعي مبنيين للمفعول رمى ودعى بفتح الميم والعين وهي
لغة طي وهذا قياس عندهم فيقولون بقي والاصل كسر العين فقلبوا
الكسرة فتحة واللام الفا تخفيفا فتحصل في معتل اللام ثلاث لغات كسر
ما قبل اخره وتسكينه وفتحه قوله كقيل وبيع الاصل قول وبيع نقلت حركة
العين للثقل الى ما قبله بعد سلب حركته فان كان العين واوا قلبت ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها فتقول قيل في قول وبيع في بيع قوله شذ ويحصل
في المضارع ما في المعتل من الكسر الخالص والاشمام والضم الخالص قوله
ضم اوله وفتح ما قبل اخره اي ان لم يكونا كذلك يعني انه يجب ان يكون
حروف المضارعة مضموما وما قبل الاخر مفتوحا وانما فتح ما قبل
الاخر لبعده لا الضم بالفتح في المضارع الذي هو اثقل من الماضي
قوله نحو يقال ويباع الاصل يقول ويبيع نقلت حركة كل من الواو
والياء الى ما قبلها وقلبت الفا لتحركهما في الاصل وانفتاح ما قبلها الان وكذلك
الحال في ينقاد ويختار والاصل يختير وينقود قلبت الواو والياء
الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلها قوله ويشد الاصل يشدد اسكن الحرف
الاول وادغم في الثاني وجوبا لاجتماع المثلين مع عدم المانع من الادغام
قوله وسكت عن فعل الامر لانه لا يبنى للمفعول قال بعضهم لفساد
الصيغة وهو بيان لسبب سكوت المصنف عن الامر قوله على قسمين
اي صادق عليهما قوله فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله اي مبني للاسناد
لمفعول لم يسم فاعله والمراد فاعل فعله واذا قلت فعل ما لم يسم فاعله
فكلمة ما الموصولة عبارة عن المفعول ما الموصولة عبارة عن العامل
اي مفعول عامل لم يسم فاعله واذا قلت ما لم يسم فاعله فكلمة ما الموصولة

عمل هذين المعنيين قوله ويسمى ايضا نايب الفاعل قال ابن هشام في شرح
الشذور ان عبارة النايب عن الفاعل اولى من قولهم مفعول ما لم يسم فاعله
لوجهين احدهما انه لا يشتمل غير المفعول به الثاني انه صادق على المفعول
الثاني من باب اعطي زيد درهما لانه مفعول ما لم يسم فاعله وقال
في المغني ان عبارة النايب عن الفاعل اولى لوجهين احدهما انه اخصر
وثانيهما انها اوضح في المراد والمعرب ينبغي ان يختار الاوضح والاخصر
قوله او للمجهول اي لمجهول فاعله وفيه انه قد لا يكون فاعله مجهولا
فلا يتحقق فيه مناط التسمية اللهم الا ان يقال يكفي في وجود مناط
التسمية الامكان وكل فرد من افراد الفعل المذكور من حيث انه بني
للمفعول يمكن ان يجهل فاعله قوله او مزيد اعلم ان الزيادة جاءت
متعدية وغيرها يقال زاد الشي وزاده غيره وما وقع في الاصطلاح
غير متعد لانهم يقولون للحرف الزايد دون المزيد فالمزيد عندهم
ان كان مع في فهو اسم مفعول والا فيجب ان يكون اسم مفعول على التعدد
حذف الجار اي المزيد فيه ويحتمل ان يكون اسم مكان على معنى موضع الزيادة
كذا قاله المولى سعد الدين وظاهر عبارته ان تعديه الى واحد فقط واطلاق
المعربين على ان ايمانا في زادتهم ايمانا مفعول يخالفه قوله على وزن الماضي
اي كاين على موازنته ومشاكلته ماضيا وموازنته ما مر اياه اضافة
للمصدر الى فاعله او مفعوله يجري هنا نظير ما قيل هناك قوله
ومناسبة كل بما اختص به يطلب من المطولات وقد ذكرناه في الاصل
فليرجع اليه من احب الوقوف عليه قوله زايد مشتق من زاد اللازم كما تقدم
قوله الى اخرها اي وانت في ذكر ما بقي من الامثلة الى اخرها وقولا منه

الى الا

٩٢

الى اخرها بالمعنى الى المبتدا والخبر قوله جمعها في باب
واحد لتلازمهما غالبا والتسمية بالمبتدا والخبر التسمية المشهورة
وسيبويه يقول المبني والمبني عليه والمنطقيون يقولون الموضوع
والمحمول قوله وهو الثالث والرابع اي مما ذكر من المبتدا والخبر قوله
هو الاسم الصريح او المؤول الخ لا يخفى عليك ان المراد من المؤول ههنا خلافه
فلا يرد الاعتراض بان مقابل الصريح هو الكناية لا المؤول كما ان مقابل
المؤول هو الظاهر لا الصريح ذهابا الى مصطلح اهل الاصول وقول
الشارح الصريح او المؤول بين به ان الاسم في كلام المصنف شامل لهما فان
قلت فيلزم ان يكون الاسم مستعملا اما في حقيقته ومجازه ان
استعمل فيهما او في مجازه فقط انا استعمل على معنى شامل لهما بعموم
المجاز وعلى التقديرين يلزم المجاز في التعريف قلت هو مجاز مشهور
ومثله يجوز في التعريف انه يمكن ان يدعى ان اطلاق الاسم على المؤول
حقيقة لا مجازا قوله العاري عن العوامل اللفظية اي من حيث رفعه
بان لا يستند رفعه الى عامل لفظي وان لم يتجرد من العوامل من جهة
اخرى قوله غير الزايدة وما اشبهها قيد لادخال المجرور بحرف زايد
او ما يشبهه فمن المجرور بحرف زايد حسبك من قولك بحسبك زيد فان
حسبك مبتدا والبا فيه زايدة قال المرادي وذكر في شرح الكافية ان
حسبك في هذا المثال ونحوه خبر مقدم لا مبتدا لانه لا يتعرف بالاضافة
وانما يكون مبتدا اذا كان بعده نكرة نحو بحسبك درهم انتهى وقد
بسطنا الكلام على ذلك في الاصل ومن المجرور بما يشبه الزايد في المغوار
من قول القايل لعل ابي المغوار منك قريب ومنه ايضا الضمير الواقع بعد

لولا قال في المغني في ايعات لولا واذا ولي لولا مضمر فحقه ان يكون ضمير
رفع نحو لولا انتم لكنا مومنين وسمع قليلا لولاي ولولاك ولولاه خلافا
للمبرد قال سيبويه والجمهور هي جارة للضمير مختصة به كما اختصت
حتى والكاف بالظاهر ولا تتعلق لولا بشي وموضع المجرور بها
رفع بالابتدا والخبر محذوف وقال الاخفش الضمير مبتدا ولولا غير
جارة ولكنهم انابوا الضمير المخفوض عن المرفوع كما عكسوا اذا قالوا
ما انا كانت ولا انت كانا وقد ذكروا ان النيابة انما وقعت في الضمائر
المنفصلة لشبهها بالاسما الظاهرة في الاستقلال فاذا عطف
عليها اسم ظاهر نحو لولاك وزيد تعين رفعه لانها لا تخفض الظاهر قوله
العاري اي المجرد عن العوامل اللفظية فان قيل عن اللفظية يقتضي سبق
وجودها لما ان قولك زيد مجرد عن ثيابه يقتضي سبق وجود الثياب
ولم يوجد في المبتدا عامل قط قيل سلمنا لكن ينزل الامكان منزلة الوجود
كما في قولك للحفار ضيق فم الركية اي البير ووسع اسفلها وقولك
سبحان من صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل وليس ثم نقل من
ضيق الي سعة ولا من سعة الي ضيق ولا من كبر الي صغر ولا من صغر الي كبر
وانما اردت الانشا على تلك الصفة والسبب في صحته ان الصغر والكبر
جايزان على الموضوع الواحد من غير ترجيح لاحدهما وهو كذلك وكذلك
الضيق والسعة فاذا اختار الصانع احد الجايزين وهو متمكن منهما على
السوا فقد صرف المصنوع عن الجايز الاخر فجعل صرفه عنه كنقله
وكما في قوله تعالى امتنا اثنتين بتسمية العدم الاصلي اماتة وما
هنا من هذا القبيل قوله تخرج بالاسم الفعل والحرف فان قلت

فر

قد وقع الفعل مبتدا في قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه قلت
الحق انه مووول بالمصدر اي سماعك فان قلت فما بالهم اطبقوا على
التاويل مع صدوره ممن يوثق به قلت قال استاذ شيخنا العلم
اليقيني بان معنى الفعل غير مراد اي الحدث المسند بالاسناد التام
فان قلت قد وقع الفعل مبتدا في نحو ضرب فعل ماض والحرف
مبتدا في نحو من حرف جر فان الحكم على الفعل والحرف لا على الاسم والا لكذبا
لان الاسم لا يكون فعلا ولا حرفا قلت المشهور عند النحاة ان ضرب
ومن فيما مر اسمان مبنيان اريد بهما الافعال والحروف المستعملة
في معناها وفيما مر انما استند الى الاسم والمتصف حقيقة بالمسند
ما اريد به كما ان المسند اليه ظاهرا في زيد قايم لفظ زيد والقايم
حقيقة مدلوله قوله وبالمرفوع المنصوب والمجرور الخ خرج
به ايضا ما لا اعراب له اصلا كاسم الفعل على القول بان اسم الفعل
لا محل له من الاعراب قوله وبالعاري عن العوامل اللفظية الخ فان
قلت بقي عليه نايب الفاعل وخبر ان واخواتها قلت يمكن ان يجاب
بانه لا يجب في بيان الاخراج بالقيود والتنصيص على كل ما خرج
بل يكفي التنبيه على ذلك بالتنصيص على البعض وليس في كلامه
ما يقتضي التخصيص بالمذكور قوله والابتدا اي لفظه كقوله
عبارة الخ العبارة مصدر عبر كنصر اي تلفظ بما يدل بمعنى اسم المفعول
اي معبر به وهذا التعريف لا يبتنا ولنا الابتدا في نحو اقام الزيدان فالاولي
ان يقال عبارة عن كون الاسم مجردا عن العوامل اللفظية للاسناد اي
اسناد غيره له او اسناده الي غيره وقد يقال اراد بقوله خبرا

عن الاول ما يشمل الخبر حكما ولا شك ان المرفوع في نحو اقائم الزيدان في حكم
الخبر من جهة ان الفايدة تمت به بقي ان يقال سلمنا ما ذكر لكن لا يبتدا
الابتدا في نحو اقل رجل يقول ذلك فان اقل مبتدا لا خبر له لانه بمعنى النفي
في قولهم قل رجل يقول ذلك ويقول ذلك صفة لرجل وليس بخبر
بدليل جريه على رجل في تثنيته وجمعه فالمبتدا فيه لا خبر له اصلا
لا حقيقة ولا حكما لكن صرح في التسهيل بان صفة النكرة بعد
مغنية عن خبره واشار لقول اخر انها تجعل خبرا فقال نعم
قد يقوم مقام ما يفعل له اقل ملازما للابتدا او الاضافة الى نكرة
موصوفة بصفة مغنية عن الخبر لازم كونها فعلا او ظرفا
وقد تجعل خبرا فلا بد من مطابقة فاعلها للنكرة المضاف اليها ومن
الاسم الاعلام المنقولة كثمر قايم وزيد قايم وعبد الله قايم ومنه
لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة ولا اله الا الله كلمة النجا
وزعموا مطية الكذب قوله الاهل جواب عما يقال تعريفه للخبر
لا يتناول الخبر اذا كان جملة او جارا ومجرورا لانه ليس باسم وانما
كان الاصل في الخبر ان يكون مفردا لان التركيب والخبر يتضمن نسبة
امر الى اخر فينبغي ان يكون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوب
اليه والا لكانت هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران او اكثر لا خبر واحد
فالتقدير في زيد ضرب غلامه زيد مالك لغلام ضارب قوله
وقام خبره قد يقال في صدق تعريف الخبر على نحو ذلك نظر لان نحو
قام لم يسند الى المبتدا بل اسند الى ضمير مستتر فيه وهو ضميره
مسندا الى زيد الا انه اتفق ان الضمير هو زيد فتوهم انه

مسند

مسند الى المبتدا لان هذه دلالة عقلية والتعريف انما هو باعتبار
الدلالة اللغوية قوله الزيدون قيام يجوز ايضا الزيدون قايمون
او قايمة على التاويل بجماعة قال الله تعالى واذا الرسل اقتت قال الزمخشري
في قوله تعالى ولهم فيها ازواج مطهرة فان قلت فهلا جاءت الصفة مجموعة
كالموصوف قلت هما لغتان فصيحتان يقال النسا فعلن وهن
فاعلات وفواعل والنسا فعلت وهي فاعلة ومنه بيت الحماسة واذا
العذارى بالدخان تقنعت واستعجلت نصب القدور فملت
والمعنى وجماعة ازواج مطهرة انتهى قوله الهندود قيام يجوز قايمة
كما علم مما تقدم قوله من حيث هو اعلم ان قولنا من حيث كذا قد يراد به
بيان الاطلاق وانه لا قيد هناك كما في قولك الانسان من حيث هو انسان
جسم والموجود من حيث هو موجود وقد يراد به التقييد كما في قولك
الانسان من حيث انه يصح ويزول عن الصحة موضوع الطب وقد
يراد به التعليل كما في قولك النار من حيث انها حارة تسخن وقد تقدم
تقول الشارح من حيث هو من قبيل الاول وهو اشارة الجواب عما يقال
هذا الذي ذكره المص من تقسيم المبتدا الى الظاهر والى المضمر من ما
صدقات تقسيم الشي الى نفسه والى غيره لان مورد القسمة المبتدا
وكل مبتدا اما ظاهر واما مضمر فمورد القسمة ح احدهما واياما
كان يكون تقسيمه الى الظاهر والمضمر تقسيما للشي الى نفسه والى غيره
وحاصل الجواب ان المبتدا الذي هو مورد القسمة اعم من الظاهر
والمضمر فان المراد به المبتدا من حيث هو من غير نظر الى كونه ظاهرا
او مضمرا وكذا ساير التقسيمات وتحقيقه ان مورد القسمة

مفهوم المبتدا الا ما صدق مفهوم المبتدا والمحكوم عليه في قولنا كل
مبتدا اما ظاهر واما مضمر ما صدق عليه مفهوم المبتدا لا نفس
مفهومه فلا يلزم الفتحة لعدم اتحاد الاوسط **قوله** منفصلا قيد
بذلك لان المتصل لا يقع مبتدا وقد تقدم الكلام في الضمير الواقع
بعد لولا **قوله** انا قال الرضي للمتكلم المذكر والمونث وقد تبدل
همزتها حوها وقد تمد همزته نحو آنا فعلت وقد تسكن نونه في الوصل
وهو عند البصريين همزة ونونه مفتوحة والالف يوتى بها بعد النون
في الوقف لبيان الفتح لانه لولا الالف لسقطت الفتحة للوقف
فلتبس بان الحرفية لسكون نونها لك نكتت بالالف لان الخط مبني
على الوقف والابتدا وقد يوقف على نونها ساكنة وقد يتبع فتحها
وتفاتها السكت قال حاتم هذا فزدي انه وبنو تميم يثبتون
الالف في الوصل ايضا في السعة وغيرهم لا يثبتونها في الاصل الا
ضرورة ومذهب الكوفيين ان الالف بعد النون من نفس الكلمة
وسقوطه في الاصل الاغلب مع فتح النون وسكونه ومعاقبته ها
السكت له وقفا دليل على زيادته وكونه لبيان الحركة وقفا انتهى
واختار ابن مالك ما ذهب اليه الكوفيون من ان الضمير مجموع احرف
الثلاثة **قوله** ونحن الخ قال الرضي نحن المتكلم مع غيره مثلا في
المرفوع المتصل في صلاحيته للمثنى والمجموع وتحريكه للساكنين
وضمه اما لكونه ضميرا مرفوعا واما للدلالته على المجموع الذي حقه
الواو انتهى وعبارة غيره واختلف في علة بنايه على الضم فقال
ثعلب لتضمنه معنى التثنية والجمع فقوي باقوى الحركات وقال

الزجاج

الزجاج نحن للجماعة ومن علامة الواو والضمة من جنس الواو وقال
الاخفش الصغير نحن للمرفوع فحرك بالشبه للرفع وقال المبرد
تشبيها بقبل وبعد لانها متعلقة بشي وهو الاخبار عن اثنين فاكثر
وقال هشام الاصل نحن بضم الحا وسكون النون نقلت حركة الحا على
النون واسكنت الحا ثم بعضهم ان نحن قاله المعظم نفسه يجوز ان
يخبر عنه بمفرد وفيه نظر لانه لا يحفظ مثل نحن قايم بل يجب في الخبر
المطابقة نحو انا نحن نحيي ونميت ونحن الوارثون واما قوله الناع
والمسيحان وبيت نحن عامره لنا وزمزم والاركان والستر
فمحمول على الحذف والاصل عامروه فحذف الواو اجتزا عنها بالضمة
كقوله اذا ما شا ضروا من سوا هم ولا ينالهم احد ضرارا **قوله**
وانت الخ قال الرضي واما انت الى انتن فالضمير عند البصريين ان
واصله انا فكان انا عندهم ضمير صالح لجميع المخاطبين والمتكلم فابتدوا
بالمتكلم وكان القياس ان يوتى بالتا المضمومة نحو انت الا ان المتكلم
لما كان اصلا جعلوا ترك العلامة له علامة وبينوا المخاطب بتا حرفية
بعد ان كالاسمية في اللفظ وفي التصرف ومذهب الفرا ان انت بكماله
اسم والتا من نفس الكلمة وقال بعضهم الضمير هو التا المتصلة
فكانت مرفوعة متصلة المنصرفة فكانت مرفوعة متصلة المنصرفة
فكانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفصالها دعموها بان لتستقل
لفظا كما هو مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان في اياك واخواته
وهو ان الكاف مع لواحقها هي الضمير انتهى **قوله** وهو وهي الخ
قال الرضي فالواو والياء في هو وهي من الضمير عند البصريين من اصل الكلمة

وعند الكوفيين للاشباع والضمير هو الها وحدها بدليل التثنية والجمع
فانك تحذفهما فيهما والاول هو الوجه لان حرف الاشباع لا يثبت الا ضرورة
وانما حركت الواو واليا لتصير الكلمة بالفتحة مستقلة حتى يصح كونها
ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكانتا كانهما للاشباع على ما ظن الكوفيون
الا ترى انك اذا اردت عدم استقلالهما سكنت الواو واليا نحو انه هو
وبه هي وكان قياس المثنى والجمع على مذهب البصريين هوما وهيما
وهوم وهين تخفف بحذف الواو واليا والكلام في زيادة الميم
وحذف الواو في جمع المذكر وزيادة النون في جمع المونث على ما ذكرناه
في المتصل سوا وتسكين ها هو وهي بعد الواو والفا ولام الابتدا
جايز وقد تسكن بعد كاف الجر ايضا شاذا او تد تخفف الواو واليا
اضطرارا كقوله فبيناه يشري رحله قال قايل لمن جمل رخو الملاط
نجيب وقوله دار لسعدي اذه من هواكا وتسكينهما قيس واسد
وتشدد همدان قال وان لساني شهدة يشتفى
بها وهو من صبه الله علقم اه والغالب اذا وقعت مبتدا
ان يخبر عنها بما يطابقها في المعنى اي افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا ومن غير الغالب نحو انت بكسر التا افضل من عمرو
وانتم وانتن افضل من عمرو وانت افضل من امراة وانتما افضل
رجلين او امراتين وانتم وانتن افضل رجال ونسا وانت صبورا
او جزوع وانت صبورا وجزوع قوله والصحيح في انا وانت الخ
تقدم ما يعلم منه سر ذلك قريبا فلا تغفل قوله والمراد بالجوهر
هنا الخ هو ما العوامل تسلط على لفظه نصا فان او غيره

وهو

وهو قسمان الجامد ومشتق والمشتق ما دل على متصف مصوغا من
مصدر كضارب ومضروب وحسن واحسن منه والجامد بخلافه
فالجامد لا يحتمل ضميرا نحو زيد اسد لا بمعنى شجاع وزعم الكسائي
انه يحتمل ونسب الى الكوفيين والرماني قال ابن مالك وهو دعوى لا دليل
عليها قال ابو حيان وقد رد بانه لو تحمل ضميرا لجاز العطف عليه موكدا فيقال
هذا اخوك هو وزيد كما تقول زيد قايم هو وعمرو والمشتق يتحمله
ان لم يرفع ظاهرا نحو زيد قايم بخلاف ما اذا رفعه لفظا نحو الزيدان
قايم ابواهما او محلا نحو زيد ممرور به ولا يتحمل غير ضمير واحد
وقيل ان قد رطلقا من موصوف استتر فيه ضميران احدهما
للمبتدا والاخر للموصوف الذي صار خلفا منه فان كان صفة
لال ففيه ثلاثة ضماير للمبتدا وللموصوف الذي صار خلفا
منه ولال فاذا اكد قيل فيه زيد القايم نفسه نفسه نفسه
قوله لانه ليس جملة ولا شبهها اذ هي تحقيقا لهذا الدليل عين
الدعوى فلا يفيد قوله وغير المفرد اربعة اشيا الفعل مع الفعل
مع نايب الفاعل نحو زيد ضرب عبده فالجواب لعل المص جرى
هنا على قول عبد القاهر والزمخشري بان نايب الفاعل
فاعل اصطلاحا وتد يقال لانه كنى بالفاعل عن المرفوع ويبقى ايضا كان
واخواتها مع اسمها وخبرها نحو زيد كان ابوه قايما وان واخواتها
مع اسمها وخبرها نحو زيد انه منطلق قوله التام يخرج به
الناقصان والناقص هو الذي لا يفهم بمجرد ذكره وذكر معموله
ما يتعلق به نحو زيد بكار فيك او عندك اي وانق بكلام او راغب فيك

او معرض عنك فلا يقع خبرا اذ لا فائدة فيه والتام هو الذي تتم
به الفائدة اذا وجد فان التقدير ما مر قوله والشيان في الجملة
الفعلية فاعله والمبتدا مع خبره الظاهر ان الخبر في نحو زيد اكرمته
مجموع الفعل والفاعل والمفعول ثم رايت شيخ الاسلام في حاشيته
على المحلي قال والمختار ان المفعول من جملة الخبر لان المقصود الاخبار
بالمجموع لا بالجملة وحدها وان كان المشهور عند النحاة ان الخبر
هو الجملة وحدها وفي الرضي وانما جاز ان يكون جملة لتضمنها للحكم
المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له قوله نحو قولك زيد في الدار وزيد
عندك اي نحو عندك وفي الدار من قولك زيد في الدار وزيد عندك
قوله والصحيح ان الخبر متعلق الجار والمجرور والظرف الخ هو ما
قاله ابن مالك وهشام تبعا للجماعة وتسمية الظرف والجار والمجرور
خبرا مجازا وقال جماعتنا الصحيح انه محل معمول المحذوف وهو نفس
الظرف او الجار والمجرور والعامل صار نسيا منسيا وقال اخرون الصحيح
انه مجموعهما لان المقصود الاخبار بوجود الشيء في الظرف الا انهم حذفوا
بعضه لزوما وسموا الباقي باسم الخبر مجازا قال شيخ الاسلام زكريا رحمه
الله تعالى وقد يقال الخلف لفظي لان القائل بانه المحذوف نظر للعامل
الذي هو الاصل وهو مقيد بقيد لا بد من اعتباره والقائل بانه المذكور
نظر الى الظاهر الملفوظ به وهو معمول لعامل لا بد من اعتباره والقائل
بانه مجموعهما نظر الى المقصود وكان شيخنا ابن الهمام يختاره تبعا للرضي
ومذهب البصريين انهما يتحملان ضمير المبتدا لما المشتق سواء تقدم
او تاخر ومذهب الفراء انه ان تاخر تحمل الضمير او تقدم فلا والا جاز

الى

ان يؤكد ويعطف عليه ويبدل منه كما يفعل ذلك مع المتاخر ومن ثم كثيره
مع المتاخر وقوله فان فؤادي عندك الدهر اجمع ولتحمله الضمير
يسمى ظرفا مستقرا لانه استقر فيه ضمير عامله كذا على بعضهم وقضيته
انه لا يسمى بذلك فيما اذا رفع الظاهر نحو زيد في الدار ابوه او عنده اخوه
لان رفع الظاهر يمنع استقرار الضمير فيه وان كان متعلقا بكون
عام محذوف وجوبا على انه لا يخلو من يقول بحذف الضمير مع المتعلق
الا ان يراد ما من شانه ان يستقر فيه الضمير بان يستقر فيه على فرض
كون الفاعل ضميرا وفي المغني انه اذا قدر المتعلق خاصا لا يستقر فيه
الضمير ولا ينتقل ضمير من المحذوف الخاص الى الظرف والجار والمجرور
وقضيته انه لا يسمى مستقرا وبعد المحققين على التسمية بالمستقر
بانه استقر فيه معنى عامله وطول صحة التسمية بالاستقرار ولو
كان المحذوف خاصا ذكر ذلك في حواشي الكشاف قوله وان تقدير
كان او استقر الخ الخلاف في الراجح لا في الجواز كما هو قضية صنيعه فقيل
تقدير اسم الفاعل ورجحه ابن مالك لان الاصل في الخبر الافراد وتقدم نزاع
الرضي فيه لكن قال بعضهم انه هو الحق لان المفهوم من زيد عندك انه
مستقر لا استقر وهو علامة الحقيقة فان اريد المجاز وهو استقر
في الماضي فقدر استقر لا مستقر ومن ثم قال السعد التفتازاني الانصاف
ان المفهوم من نحو زيد في الدار ثابت فيها او مستقر لا ثبت او استقر
انتهى والتصريح به في قوله فانت لدى بحبوحة الهون كائن قال شيخنا
رحمه الله تعالى وكذلك تمتنع دلالة هذا على الاولوية بل غايته الدلالة
على مجرد الجواز وتعينه في بعض المواضع وهو ما لا يصلح فيه الفعل

اما عندك فزيد وخرجت فاذا عندك زيد لان اما واذا الفجائية لا يليهما
فعل ولك ان تقول تعيينه لمانع من الفعل لا يدل على اولوية مطلقا وقيل
تقدير الفعل ورجحه ابن الحاجب تبعا للزمخشري وغيره لانه اصل
في العمل ولتعينه في الصلة واجيب بالفرق فانه في الصلة واقع موقع
الجملة وفي الخبر موقع المفرد فقوله وان تقديره كائن او مستقر اي على
احد المذهبين فانه يقدر المحذوف اسما وقوله لا كان او وجد استقر
اي على المذهب الاخر الذي يقدر المحذوف فعلا وتعبيره بكائن او مستقر
او كان او استقر للتمثيل لا للتقييد فيصح تقدير ما كان بمعناها نحو
حاصل وثابت في الاول وحصل وثبت في الثاني قال في المغني ان اريد
المضي قدر كان او استقر او وصفهما وان اريد الحال او الاستقبال
نحو الصوم في اليوم والجزاء في غد قدر وصفا وعينا هذا هو الصواب وقد
اغفلوه انتهى قال التفتازاني في حواشي الكشاف ومما يجب التنبه
له انه اذا قدر في الظرف المستقر كان او كائن فهو من التامة بمعنى حصل
وثبت وظرف بالنسبة اليه لغو لا الناقصة والا لكان الظرف
في موضع الخبر فتقدر كان وتتسلسل التقديرات باب
العوامل الداخلة على المبتدا والخبر قوله
وتسمى النواسخ النواسخ جمع ناسخ وهو في اللغة من النسخ بمعنى الازالة
يقال نسخت الشمس الظل اذا ازالته ورفعته بانبساطها وسميت
نواسخ لازالتها حكم المبتدي والخبر قوله الاول كان واخواتها اي نظائرها
المضبوط بها في التوجه وعطف اخواتها مع عدم تعيينها اشارة
الى انها ام الباب قوله فانها ترفع الاسم اعلم ان دخول هذه الافعال
على

المبتدا والخبر على خلاف القياس لان الافعال حقها ان تنسب معانيها
الى المفردات لا الى الجمل فان ذلك للحروف نحو هل جاء زيد ولكنهم توسعوا
فيها ونسبوا معانيها الى الجمل ورفعوا بها المبتدا تشبيها بالفاعل ونصبوا
الخبر تشبيها بالمفعول وما ذكره من نسبة الرفع اليها اي الى هذه الافعال هو مذهب
البصريين وقال الكوفيون انه لا عمل لها الا في الخبر لان الاسم لم يتغير عما كان
عليه والصحيح الاول بدليل اتصال الاسم بها اذا كان ضميرا نحو وكانوا هم
الظالمين والضمير ما لا استقلال له انما يتصل بعامله ويلزم على قول الكوفيين
ان تكون هذه الافعال ناصبة لا رافعة وهذا غير معهود في الكلام وما
ذكر من تسمية المرفوع باسمها والمنصوب بخبرها تسمية خالية
عن المعنى لان المرفوع ليس اسما لها حقيقة وانما هو اسم المعنى الذي
وضع له وكذا المنصوب ليس خبرا لها حقيقة وانما خبر اسمها واذا
كانت تسمية اصطلاحية فلا حاجة الى تقدير مضاف الى خبر اسمها
ولا ورود للاعتراض بان المرفوع ليس اسمها والمنصوب ليس خبرها
وقد يقع بعدها المبتدا والخبر مرفوعين فيكون اسمها ضمير شان
مستترا فيها والجملة بعدها خبر نحو كان زيد عالم اي الشان زيد عالم
وكقوله اذا مت كان الناس نصفان شامت واخر مثن بالذي كنت
اصنع واعلم ان ابن هشام الخضراوي جوز في قولهم كان فولك انت تفعل ان
يكون فولك اسم كان وهو مع فاعله سد مسد خبرها كما سد
مسد خبر المبتدا وهي مسئلة لطيفة قوله وانما لم يسم الاسم الخ
اي حقيقة فلا ينافي ان المرفوع يسمى فاعلا مجازا والمنصوب
يسمى مفعولا مجازا قوله لان هذه الافعال في حال نقصانها

الا ان اراد كما هو ظاهر كلامه انها تجردت عن الحدث المخصوص الذي
من شانه ان يصدر عن الفاعل ويقع عن المفعول فلا اشكال وان
اراد انها تجردت عن مطلق الحدث فالصحيح خلافه وانها تدل على الحدث
قوله ومن ثم سماها الزجاجي حروفا فلذا استعمل الشارح كغيره ثم
للمكان المجازي وتنبيه في كل محل بما يناسبه فقوله هنا ومن ثم اي
ومن هنا وهو انها تجردت عن الحدث وصارت كالروابط وفي شرح
التسهيل للدماميني ما نصه فانظر ثم في قول العلماء ومن ثم كان كذا
هل معناه معين هنا كالتي للبعد او معنى هنا التي للقرب والظاهر
هو الثاني انتهى فان قلت ما علامة هذا المجاز وما
قرينته قلت ذكر بعضهم في قول ابن الحاجب ومن ثم اختلف
في رحمن ما نصه قوله ومن ثم للاشارة الى المكان الاعتباري كانه
شبه الاختلاف المذكور في شرط تاثير الالف والنون انه انتفا
فعلانة او وجود فعلى بالمكان في ان كلا منهما منشا امر اذ المكان النابت
والاختلاف المذكور منشا اختلاف اخر وهو الاختلاف في صرف رحمن
فجعل الاختلاف المذكور من افراد المكان ادعا ثم شبه المكان الاعتباري
بالمكان الحقيقي لاشتراكهما في المكانية فذكر اللفظ الموضوع للمكان
انتهى وعلى قياسه يقال هنا شبه ما ذكر من تجردها عن الحدث لكونه
منشا التسمية المذكورة بالمكان الخ فليتامل واما من فالظاهر الارجح
انها للتعليل اي من اجل ما ذكر فقد اطبق شراح كافية ابن الحاجب الرضي
وغيره عليها حملها على معنى التعليل في نحو قول الكافية في بحث لا ينصرف
ومن ثم اختلف في رحمن ويصح كونها لابتدا الغاية وممن صرح بان الحال

الناقصة

الناقصة لا تدل على معنى مستقل اي حدث السعد وغيره من المحققين
ولذا عدها المنطقيون اداة قوله على ما ذكرها اي في هذه المقدمة
والا في اكثر من ذلك واقتصاره من اخوات كان على ما ذكره لشهرته ولانه
متفق على عده من هذه الافعال قوله وهي الجحود لاتصاف المخبر عنه بالخبر
في الماضي تكون ايضا ناقصة بمعنى صار نحو كانت قراها بيوضها اي صارت
بيوضها فراخا وقوله تعالى فكانت هباء منثورا وقوله تامة بمعنى وجد
وحدث وثبت فلا تقتضي الا فاعلا وهي معه كلام تام كقوله تعالى وان
كان ذو عسرة وقوله تعالى كن فيكون اي احدث فيحدث وكان الله ولا شي
معه وكان في قوله تعالى ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب يحتمل ان تكون
ناقصة او زائدة قاله ابن الحاجب قوله والاستمرار اي في الازمنة
تفسير للدوام وقيل المراد بالدوام عدم افادة انقطاعه سابقا ولاحقا
فيشمل ما اذا اريد الثبوت من غير تعرض للقطع ولا للدوام نحو
كان زيد قائما وما اذا اريد افادة الدوام كما في المثال الذي ذكره الشارح
وهذا وان كان فيه تكلف تام الا انه احسن معنى اذ يلزم على التفسير
الاول عدم ذكر بعض معانيه قوله امسى زيد غنيا اي ثبت الغنى
لزيد وقت المسا وتجي امسى ايضا بمعنى صار اي التقدير على وجه الانتقال
من غير ملاحظة الوقت المفهوم منها تقول امسى زيد غنيا اي صار
وتجي تامة بمعنى الدخول في وقتها نحو امسى زيد اي دخل وقت المسا
قوله اصبح البرد شديدا اي ثبت الشدة للبرد وقت الصباح
وتجي ايضا بمعنى صار تقول اصبح زيد فقيرا اي صار وتامة بمعنى
الدخول في وقتها نحو اصبح زيد اي دخل وقت الصباح قوله اضحى

الفقيه ورعا اي ثبت الورع للفقيه وقت الضحى وتجي ايضا بمعنى صار
تقول اضحى زيد فقيها اي صار وتامه بمعنى الدخول في وقتها نحو اضحى
زيد اي دخل وقت الضحى قوله ظل زيد قايما اي ثبت له ذلك جميع
نهاره وتجي بمعنى صار اي بمعنى الانتقال من غير ملاحظة الوقت كقوله
تعالى ظل وجهه مسودا اي صار وتامه نحو ظللت بالمسجد طويلا قوله
بات زيد مفطرا اي ثبت له ذلك جميع نهاره وتجي بمعنى صار نحو
بات وجهه مسودا اي صار وتامة نحو بت بالمسجد على قلة قوله
وهي للتحويل والانتقال اي من صفة الى صفة نحو صار زيد غنيا او من حقيقة
الى حقيقة نحو صار الماء حجرا والحق بصار افعال في معناها وهي آض ورجع
وعاد وتغد وعاد واستحال وحار وارتد وتحول وغد وراح ذكرها
ابن مالك في الكافية ولعل المص انما تركها اشعارا بانها من الملحقات
قوله وهي اي ليس لنفي الحال عند الاطلاق اي عما يدل على خصوص نفي الحال
او غيره والتجرد عن القرينة اي لنفي مضمون الجملة في زمان الحال اي التكلم
تقول ليس زيد قايما اي الان ولو قيد بالزمان الحاضر كان تاكيدا
وزيادة تعيين وظاهر الكلام ان قوله والتجرد عن القرينة من عطف
التفسير على الاطلاق ويحتمل انه من عطف الاخص بناء على تفسير بعضهم
القرينة بما يدل لا بالوضع او على تفسير بعض اخر لها بما يدل على الشي من غير
استعمال فيه فيكون الاطلاق اعم من التجرد عن القرينة لشموله التجرد
عما يدل على الشي بالوضع وعما يدل عليه بالاستعمال فيه وعن غيرهما بخلاف
التجرد ونكتة العطف ح دفع توهم اعتبار الدلالة بالوضع او مع
الاستعمال في الحمل على نفي الحال وما ذكره الشارح مذهب الجمهور وقيل

هي

هي النفي مطلقا اي غير مقيد بزمان فيحتمل الحال وغيره ولذا يقيد تارة
بالمستقبل وتارة بالحال وتارة بالماضي وهذا مذهب سيبويه قال الاندلسي
والحسب ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على
الحال كما يحمل عليه الايجاب في نحو زيد قايم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو
على ما تقدم به انتهى واحترز بقوله عند الاطلاق والتجرد عن القرينة عما
اذا كان معه قرينة تدل على نفي غير الحال نحو قول حسان رضي الله عنه
يمدح به الزبير بن العوام رضي الله عنه وما مثله فيهم ولا كان قبله وليس
يكون الدهر ما دام يذبل وضمير فيهم للصحب رضي الله تعالى عنهم اجمعين والشاهد
في نحو حيث نفي ليس المستقبل مع ان وضعها نفي الحال واسمها ضمير شان
او ضمير يعود على مثله وخبرها يكون اي يوجد والدهر منصوب على
الظرفية وما بعده يذبل ويذبل بالمعجمة الموحدة اسم جبل معروف يقال له
يذبل الجوع لانه مجدب دايما قوله مقرونة بما النافية او شبهها كالنهي
والدعا انما اعتبر اقترانها بالنافي لتوقف استفادة الاستمرار منها على
دخول النافي عليها كما سياتي ومن امثلة النهي قوله صاح شمر ولا تزل
ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين ومن امثلة الدعا لا يزال الله محسنا
اليه وقوله الا يا اسلمي يا داري على البلا ولا زال منهلا بجرعايك
القطر ولا هذه دعايية قوله لملازمة الخبر المخبر عنه على حسب
ما يقتضيه الحال اي لثبوت خبرها لاسمها من زمان كان للاسم
قابلية الاتصاف بالخبر عرفا فمعنى ما زال زيد عالما زيد عالم دايما
من زمان قابلية العلم وصلاحيته والعلة في دلالتها على هذا الاستمرار ان
هذه الافعال بمعنى النفي كما هو ظاهر فاذا دخل عليها النافي صار معناها

نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت وانما اعتبار القابلية والصلاحية
فهو معلوم عقلا او الحسب بفتح السين وقد تسكن اي قدر ما يقتضيه
الحال قوله لنيابتها عن الظرف اي لا لدلالتها على الزمان بذاتها اذ لو
كانت دلالة على الزمان بذاتها لا بالنيابة لكانت اسما ولم تكن مصدرية
والاصل مدة دوام زيد مترددا اليك فحذف الظرف وجعل الموصول
مع صلته مقامه كما في قولك جئتك صلاة العصر واتيتك قدوم
الحاج وهو منصوب على المحل على انه مفعول فيه قوله لنا وصلها
مع صلتها بمصدريته تسمح والتحقيق ان المؤول بالمصدر صلتها
وعبارة السيد في شرح الكافية وتحقيق هذه الكلمة ان لفظة ما
مصدرية والفعل بعدها بتاويل المصدر قوله وما تصرف منها
اعلم ان التصرف والتصريف هنا وفي قولهم المصدر ما يجيء ثالثا في تصريف
الفعل عبارة عن تحويل الفعل وتحويله اي لمثلة اخرى من المصدر
وغيره اما على طريقة الكوفيين او بطريق الاشتراك بين ذلك وبين
تحول المصدر الى امثلة اخرى وعلى هذا فيشمل ما تصرف من المضارع
والامر والوصف والمصدر مثال المصدر قول القائل ببذل
وحلم ساد في قومه الفتى وكونك اياه عليك يسير ومثال اسم الفاعل
قول القائل وما كل من يبدي البشاشة كائنا اخاك اذا لم تلفه لك منجدا
واما اسم المفعول فمذهب الجمهور جواز بناء كان واخواتها للمفعول
وعليه فالاصح انه لا يقام خبرها مقام اسمها لانه مسند الى اسمها فلو انيب
لبقي المسند بغير المسند اليه وهو ممتنع خلافا للقائل على القول بانها
تعمل في الظرف وهو الصحيح يقوم مقام اسمها وعلى مقابله يتعين نيابة

المصدر قوله محل ماضيها اضافة ماضي الى كان واخواتها من اضافة الاعم
الى الاخص كشجر اراك او من الاضافة البيانية اي ماض هو كان واخواتها
او من الاضافة الحقيقية بناء على ماهية كان واخواتها الذهنية اعم من كان
واخواتها وان كانت بحسب الخارج وبذلك يسقط ما يقال ان كان دوال الحكم
بمعنى الماضي فما وجه اضافة الماضي اليها والمراد بالاضافة الحقيقية
ما يقابل اضافة الاعم الى الاخص والموصوف الى الصفة ايضا لان
المتضايفين فيها لم يتغايرا حقيقة بحسب المراد قوله فالمتصرف
نحو كان الخ فيه تغليب لان كان ليس من المتصرف من كان وقد يقال
المراد بالمتصرف من كان واخواتها المخرج عن مادة هذه الاتفاقية دون
النقص كتخصيص البيت بالكعبة اذ لا تعلق فيه قلت الجواب
عن الانتقاض المذكور ان المراد بالوضع في حد العلم الوضع حقيقة
او حكما وارادة مثل هذا التعميم والتعويل عليه في التعاريف وغيرها
وجريان المسامحة بارتكابه كثيرة الوقوع في كلامهم كما هو في غاية
الوضوح لمن له تتبع به وانس بصنيعهم فان قلت كان عليه
زيادة قوله بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة فانها وان
كانت متناولة غيرها لكن لا بوضع واحد بل باوضاع متعددة
قلت هذا التعريف الذي ذكره الشارح مساو لتعريف الكافية
لابن الحاجب فانه قال العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره
بوضع واحد انتهى وقد بين ابن الحاجب نفسه ان قوله بوضع
واحد غير محتاج اليه كما نقلناه عنه في الاصل وذلك لان المتبادر
من قوله لا يتناول غيره عدم تناوله من حيث ذلك الوضع والالفاظ

يجب حملها على المتبادر منها حيث لا مانع مع ما انضم الى ذلك من العلم
الضروري لكل احد بادنى تامل بان هذا هو المراد والا لزم خروج اكثر الاعلام
عن الخصائص والعلم في بعض اسمايه تعالى وهو ضروري البطلان وايضا فقيد
الحيثية مراد في تعريف الامور التي تختلف بالاعتبار كما نص عليه الائمة
فالمعنى هنا ما وضع لشي بعينه غير متناول ما اشبهه من حيث انه
وضع لذلك وحينئذ يندفع الاشكال راسا قوله علم شخص وذلك بان
يكون موضوعا لشخص باعتبار كونه معينا معلوما قوله لعاقل او
فالعالم الكائن او لي قوله عدن اسم بلد بساحل اليمن قوله كشنذقم بالثاء
المعجمة علم على جمل النعمان بن المنذر قوله هيلة اسم لشاة قوله علم جنس
اعلم ان علم الجنس هو الموضوع لماهية معينة في الذهن اي باعتبار
تعينها فيه وقد يستعمل في واحد مبهم او معين باعتبار اشتماله
على الماهية كقوله ان رايت اسامة ففر منه وهذا اسامة
مقبلا كما نص عليهما الحلبي وعلى ان هذا الاستعمال حقيقي باعتبار الاشتمال
على الماهية المذكورة فالمعتبر عندهم في علم الجنس هو كونه موضوعا
للماهية الحاضرة في الذهن ومشارا به اليها باعتبار حضورها
وتعينها ذهنا والفرق بين علم الجنس كاسامة واسم الجنس لها بالنسبة
لاسم الجنس النكرة كاسد فواضح اذ علم الجنس موضوع للماهية في نفسها
لا بهذا الاعتبار فراد هما واحد لكنه يختلف بالاعتبار واما
بالنسبة لاسم الجنس المعرفة كالاسد فهو ان علم الجنس يدل على الماهية
المعينة من حيث هي معينة معلومة بجوهر اللفظ بخلاف اسم
الجنس فان التعيين فيه مستفاد من الاداة والحاصل ان

التعيين

التعيين حاصل في الاقسام الثلاثة الا انه صاحب في اسم الجنس
النكرة ملاحظ في اسم الجنس المعرفة كعلم الجنس لكنه في اسم الجنس من
من الاداة وفي علمه من جوهر اللفظ قوله نحو ضحاجر علم على الضبع
فانه وضع لماهية الضبع المتحدة في الذهن باعتبار كونها متعينة
معلومة قوله واسامة علم على الاسد فانه وضع لماهية الاسد المتحدة
في الذهن بالاعتبار المذكور قوله كسبحان وبرة سبحان علم للتسبيح
وبرة للمبرة اي البر اذ الكائن علما كان منقطوعا عن الاضافة وممنوعا
من الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون واكثر استعماله مضافا
اما الى فاعله او الى مفعوله فاذا اضيف فليس بعلم لان الاعلام
لا تضاف وانتصابه بفعل متروك الاظهار قوله والاسم المبهم
الظاهر ان المصنف اراد بالاسم المبهم الموصولات واسما الاشارة
لا اسما الاشارة فقط كما قال الشارح وانما سميت مبهمة لانه
لا يعلم معانيها منها بالتعيين وان اعتبر في معانيها الاشارة الى
التعيين وانما تعرف معانيها من الاشارة والصلة بخلاف الضماير
فان التكلم والخطاب والغيبة معتبرة في معانيها فيعلم منها
المقصود فلم تكن مبهمة مطلقة فتامل ذلك ففيه نظر فقول
المصنف الاسم المبهم اي في الجملة قوله وهو اقسام وبيان ذلك ان المسمى
اما مذكر او مونث وكل واحد منهما اما مفرد او مثنى او مجموع فهذه
ستة والمخاطب باسم الاشارة كذلك فالمجموع ستة وثلاثون الا ان
العرب وضعت لفظ الجمع للمذكر والمونث في الاول ولفظ المثنى
لهما في الثاني فالستة والثلاثون اقسام عقلية والواقع منها اربعة

وعشرون وسقط اثنا عشر لانه يسقط من سنة المشار اليه احد
للجعين لاشتراكهما في لفظ واحد يضرب في سنة المخاطب ويسقط
من سنة المخاطب واحد لاشتراك التلنسين في لفظ واحد يضرب
في سنة المشار اليه فمجموع الساقط اثنا عشر وان نظرت الى احوال
المشار اليه من القرب والبعد والتوسط كانت ماية وثمانية من
ضرب ثلاثة في ستة وثلاثين والواقع منها اثنان وسبعون لانه سقط
ستة وثلاثون حاصلة من ضرب الاثني عشر الساقط من الستة
والثلاثين في ثلاثة القرب والبعد والتوسط قوله فهذا للمفرد
للمفرد المذكر اي ولو حكما الصحة قولك ذا الجمع وذا الفريق وذا الركب
وزاد بعضهم ذاء بهمزة مكسورة بعد الالف وذاه بها مكسورة بعد
الهمزة ومذهب البصريين ان ذا ثلاثي الوضع بدليل تصغيره على
ذيا باعادة المحذوف قوله وهذه للمفردة المونثة اي ولو حكما الصحة
قولك هذه الجماعة وهذه الفرقة وهذه الطايفة وهي بذال مكسورة
معجمة بها ساكنة ومكسورة باختلاس والمراد به عدم الاشباع
او باشباع فتتولد بعد كسرة الها يا ساكنة قوله وهذان للمثنى
المذكر الخ اي ثابتان للمثنى المذكر ثبوت الجزئي لكليه ويحتمل انه
اراد بالمثنى الاثنين والمعنى موضوعان للاثنين من المذكر والمونث
اي الذكر والانثى ورفعا حال الامن الالف ونصبا وجرا حال من اليا ويحتمل
انه حال من المثنى اي وما ذكرنا ثابت للمثنى في حالة الرفع والنصب
والجر والمتبادر من هذا الكلام اعراب هذه الصيغ وبه قال بعضهم
وعليه ابن مالك وذلك لاختلاف اخرها باختلاف العامل وادعاء

ان كلا

ان كل واحد منها صيغة مستانفة خلاف الظاهر قوله وهولا بضم
اوله وكسر اخره ممدودا عند الحجازيين مقصورا عند غيرهم وقد اشار
الى ذلك بقوله بالمد على الافصح قال الرضي وقد ينون مكسورا او التنوين
للتنكير كما في صه وان كانت اولا معرفة فتكون فايدتها البعد حتى
يصير المشار اليهم كالمتكودين فيكون اولا كا ولبك وقد يقصر فيكتب
بالياء لان الفه مجهولة الاصل فحمل على اليا لا سيما له اكتناف ثقيلين
للكلمة وهما الضمة في الاول والواو في الاخير وقد تبدل الهمزة الاولى
من اولاها فيقال هلاء وقد تضم الهمزة الاخيرة فيقال اولا قوله
والاسم الذي فيه الالف واللام للتعريف خرج ما ليس فيه الالف واللام
للتعريف فانه ليس من هذا القسم بل قد يكون علما وقد يكون غيره واعلم
ان ابدال اللام ميما لغة حميرية وزعم بعضهم انها مختصة بالاسما التي لا
تدغم لام التعريف في اولها نحو غلام وكتاب بخلاف رجل وناس قال ابن هشام
الانصاري ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم بدليل دخولها على النوعين
كقوله صلى الله عليه وسلم ليس من امبر امصيام في امسفر اخرجه احمد
قوله والمضاف الى واحد من هذه الاربعة مشروط بان لا يكون المضاف
متوغلا في الابهام وان تكون اضافته معنوية اي تفيد اثرا في المعنى بخلاف
المضاف المتوغل في الابهام كمثل وغير ونظير وسوا وند وترب وشبه
لا شبيه فان المراد بالشبه ما يشبه الشي من جميع الوجوه وما يشبه
الشي من جميع الوجوه يكون متعينا فلا يتعرف بالاضافة الا اذا تعين
الا نحو مثلك ان كان لك مثل معين وبخلاف الذي اضافته لفظية نحو
حاضر زيد الان او غدا على تنكيره ويستثنى مما ذكر اضافه حسبك

وناهيك وكانيك وسربك وهدك وهك وكفيك مثلث الكاف
فانها لاتفيد التعريف غالبا والمراد المضاف اليها ذكر المضاف بلا واسطة
او بواسطة فيدخل المضاف الى المضاف الى واحد من هذه الاربعة قوله
غلامي وغلامها الخ اي الغلام المعلوم المعين قال الرضي هذا بحسب اصل
الوضع وقد يستعمل لغير معين على خلاف الوضع قال استاذ شيخنا اقول
لايصير بذلك نكرة فان التحقيق ان التعريف الاضافي يقصد به احد
المعاني الاربعة المعلومة للعرف باللام على ما تقدم فاحفظ قوله
في درجة ما اضيف اليه اي في رتبته فالمضاف الى العلم في رتبة العلم
وكذا الباقي قوله الا المضاف الى المضمر فانه في درجة العلم وذلك
لئلا ينتقض القول بان الضمير اعرف المعارف ويكون اعرف الشيئين
المضمر والمضاف اليه وهذا مذهب سيبويه والاندلسيين وبينا
دليل ذلك مع الجواب عنه في الاصل قوله الاول المضمر لاينعت
ولاينعت به اي لايجوز على الاصح جعله نعتا ولامنعوتا وكذا اسم
الفعل ومصدر حذف فعله وجوبا كسقيا ومن وما الموصولة والكم
الشرط والاستفهام وكم الخبرية اما انه لاينعت فلان ضمير
ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلاحاجة لهما الى التوضيح
وحمل عليهما ضمير الغايب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح
والذام وغيرهما طردا للباب واما انه لاينعت به فلانه ليس في
الضمير معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه
لايدل الا على الذات لا على قيام معنى بها قوله الثاني العلم ينعت
ولاينعت به انما نعت لازالة الاشتراك ولم ينعت به لانه ليس

بمشتق ولا في حكمه قوله والنكرة لاتنحصر بالعدل بل بالحد اعلم ان
الناس قد اكثروا من حدود المعرفة والنكرة وليس فيها حد سالم
قال ابن مالك من تعرض لحدها عجز عن الوصول اليه دون استدراك
عليه قوله كل اسم شايع في جنسه الخ اي كل اسم شايع في افراد مفهوم
كلي موجودة اي حاصلة في الخارج بوضعه لذلك المفهوم الصادق
على كل من تلك الافراد بان لم يختص ببعضها دون بعض بل يستعمل
في كل منها استعمالا حقيقيا كرجل فانه شايع في زيد وعمرو وبكر وغيرها
من الافراد الموجودة لمفهوم الادمي الذكر الموضوع له لفظ رجل فانه
يطلق على كل منها اطلاقا حقيقيا من حيث كونه فردا لذلك المفهوم
لامن حيث خصوصه او غير موجودة اي غير حاصلة في الخارج لكنها
بحيث كلما فرض منها صدق عليه المفهوم الموضوع له ذلك الاسم
بان لايختص بواحد منها دون غيره بل يستعمل استعمالا حقيقيا
في كل منها كلفظ شمس فانه شايع في افراد مفهوم الكوكب النهاري
لايختص به واحد منها اطلق عليه هذا الاسم اطلاقا حقيقيا
من حيث كونه فردا لذلك المفهوم لامن حيث خصوصه فعلم
انه لم يرد بالجنس ما هو مصطلح اهل الميزان بل ما يعم النوع والصنف
وغيرهما والمراد افراد المفهوم الكلي واما الجنس فلا يتصور فيه
شياع لانه شي واحد ولا حصول له في الخارج الا في ضمن افراده على
نزاع كبير في محله واما الحصول الذهني فهو ثابت لساير الاجناس
واما قوله لايختص به واحد دون اخر تفسير لقوله شايع واشار
الشارح بقوله من افراد جنسه الا ان كلام المصنف مضافا مقدرا

اي في افراد جنسه كما تقدم التنبيه عليه فان قلت يرد عليه ان المعرف
للماهية وكل الافراد قلت المراد انها المفهوم الكلي الصادق على كل اسم
شايع في جنسه لا يختص به واحد دون الاخر لظهور ان الموضوع له
الماهية لا الافراد فلو سقط لفظ كل المشعرة بالافراد كان اوضح لكنه
اتى بالبيان الاطراد قوله فانه شايع في جنس الرجال اي في افراد جنس
الرجال قوله بالهو صادق على كل فرد من افراد جنسه على سبيل البدل
يعني انها تصدق على كل واحد بدلا عن الاخر قوله فيه غموض اي خفا
للعلت في شرحه قوله وتقريبه اي تقريبه الى فهم المبتدي قوله
كل ما صلح دخول الالف واللام عليه يرد عليه النكرات اللازمة للتنكير
كديار وعريب واحد اذا لم تتعدد همزته بدلا من واو واحد فان
ما همزته كذلك يقع في الاثبات وتدخل عليه الالف واللام نحو قل هو
الله احد ويجاب بان النكرة المذكورة صالحة لدخول الالف عليها بحسب
اصل الوضع وعدم صلاحيتها لما ذكر عارض من جهة ان الوضع التزم
استعمالها على وجه التنكير قوله في فصيح الكلام قيد به حتى لا يرد
ما دخلت عليه الالف واللام من المعارف فان قلت وحتى لا يرد
المضارع الداخلة عليه انحو ما انت بالحكم الترضي حكومته قلت
ذلك خرج بتفسير ما بالاسم قوله نحو الرجل والفرس اي نحو الالف
واللام من الرجل والفرس فانها للتعريف فلا اشكال في التمثيل غاية الامر
انها تسامح في عادة المصنفين ولا حاجة الى التكليف الذي ارتكبه الشارح
به باب العطف قوله ومراده بالعطف عطف النسق القرينة
على ذلك قوله وحروف العطف عشرة والنسق النظم والمراد به هنا

المنسوق

المنسوق يقال نسقت الدر اي نظمته والعطف لغة الرجوع واصطلاحا
يقال لمعل المتكلم هذا العمل الخاص وللمعطوف بيانا او عطف
نسق وهذا هو المراد وبهذا يتبين فساد ما قيل ان صواب
العبارة المعطوف عطف النسق وسياتي في كلام المصنف تعريف المعطوف
عطف نسق واما عطف البيان فهو تابع جامد يوضح متبوعه ان
كان معرفة نحو اقسم بالله ابو حفص عمر او يخصصه ان كان نكرة نحو او كفارة
طعام مساكين وقد يجي للمدح كما في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت
الحرام الزمخشري يذكر ان البيت الحرام عطف بيان الكعبة جي به للمدح لا
للايضاح كما يجي الصفة لذلك وعلى هذا يشكل اعتبارهم في تعريف
عطف البيان التوضيح او التخصيص الا ان يقال الا انه غالبي قوله
وهو العطف بحروف مخصوصة قال ابو حيان ولكنه بادوات
محصورة لا يحتاج الى حد ومن حده كابن مالك بكونه تابعا باحد
حروف العطف لم يصب مع ما فيه من الدور لتوقف معرفة المعطوف
على حروفه ومعرفة الحرف على العطف انتهى وبه يعلم ما في تفسير الشارح
المذكور من الانتقاد قوله وحروف العطف عشرة اي مجموعها عشرة
وعدها في التسهيل ثمانية ثم قال وليس منها لكن وفاقا ليونس ولا
اما وفاقا لابي علي ولابن كيسان ولا الا خلافا للاخفش والفراء ولا ليس خلافا
للكوفيين ونقله ابن عصفور عن البغداديين ولا اي خلافا للصاحب
المستوفي وعدها في الخلاصة تسعة وابن الحاجب عشرة قوله
على القول بان اما المكسورة الهمزة عاطفة القايل بذلك اكثر النحويين
وبعني القايل بذلك اما الثانية في قولك جاني اما زيد واما عمرو

قال الرضي وشبهه من جعلها حرف عطف كونها بمعنى او ولا يلزم من ذلك
فان معنى ان المصدرية معنى ما المصدرية والاولى ناصبة للمضارع
دون الثانية **قوله** والتحقيق خلافه اي انها غير عاطفة واليه ذهب
يونس وابن كيسان ووافقهما ابن مالك لملازمتها غالبا الواو العاطفة
ولا يدخل عاطف على عاطف ولان وقوعها بعد الواو مسبوقة
بمثلها شبيه لا بعد بوقوع الواو مسبوقة بمثلها في مثل لا زيد
ولا عمرو فيها ولا هي غير عاطفة باجماع فلتكن اما كذلك **قوله**
لمطلق الجمع اي موضوعه لمطلق الجمع اي الاجتماع في شي من غير
تقييد ذلك الاجتماع بكون زمان ذلك المجتمع واحدا بل اعم من ان يكون
بينهما مهلة وترتيب اولا وعدل اليه عن قول ابن الحاجب وغيره الجمع
المطلق لما قيل من ايهامه تقييد الجمع بالاطلاق والغرض نفي التقييد
والحق ان مودى العبارتين واحد لان المطلق هنا ليس للتقييد بعدم
القيد بل لبيان الاطلاق كما يقال الماهية من حيث هي والماهية
لا بشرط والا لم يصدق بترتيبه ولا معية وسبب توهم الفرق بينهما
الفرق بين الماء المطلق ومطلق الماء الغفلة عن ان ذلك اصطلاح شرعي
في بعض انواع المياه وما نحن فيه اصطلاح لغوي وما ذكره الشارح
من الواو لمطلق الجمع هو مذهب البصريين فيصح ان يعطف بها لاحق
اي متاخر عن المتبوع في حصول ما شاركه فيه له وسابق اي متقدم
على المتبوع ومصاحب اي موافق للمتبوع فاذا قلنا جاء زيد وعمرو فهو
لاجتماع زيد مع عمرو في المجي واذا قلنا جاء زيد وجاء عمرو فهو لبيان ان
مجيهما مجتمعان في الوجود سوا كان بين الامرين زمان ومهلة اولا

قال

قال في التسهيل وتنفرد الواو بكون متبوعها في الحكم محتملا للمعية برجحان
والتاخير بكثرة والتقدم بقلة انتهى **قوله** للترتيب والتعقيب
اي موضوعة لذلك فهي تدل على ان الاجتماع على وجه يكون المعطوف
عليه مقدما على المعطوف بوجه من وجوه التقدم فمعنى الترتيب
كون ما بعدها واقعا بعد ما قبلها ومعنى التعقيب كون ما بعدها
واقعا بعد ما قبلها من غير مهلة وتراخ فان قلت التعقيب
مشتمل على الترتيب ومستلزم له فلم صرح الشارح به قلت لبيان
انه معتبر في الوضع لانه لا يلزم من استلزام التعقيب له
انه معتبر في الوضع معه فلو سكت عنه لم يعلم انه معنى وضعي للفا
لانه لا يلزم بل ولا يتبادر من كونه لازما للمعنى الذي هي موضوعة
له والتعقيب في كل شي بحسبه تقول قام زيد فعمرو اذا عقب قيام
عمرو قيام زيد ودخلت البصرة فالكوفة اذا لم تقم في البصرة ولا بينهما
وتزوج فلان فولد له اذا لم يكن بين التزويج والولادة الا مدة الحمل
مع لحظة الوطي ومقدمته **قوله** وثم بضم المثلثة للترتيب
والتراخي تقدم معنى الترتيب واما التراخي فمعناه كون ما بعد
ثم واقعا بعد ما قبلها بمهلة وتراخ ولهذا قال سيبويه ان المرور في
نحو مررت برجل ثم امراة مروران لاجل تراخي احد المرورين عن
الاخر انتهى وايضا لا يكون ثم للسببية لانه لا يتراخى المسبب السبب
الزاما انتهى وقد تجي ثم لمجرد التعقيب في الذكر والتدرج في درج
الارتقا سوا كان بينهما تراخ ومهلة ام لا وسوا كان الثاني بعد الاول
في الوجود ام لا كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد بعد ذلك جده

تقدم سيادة الاب بالنسبة وان كانت متاخرة عن سيادة ابيه
لان سيادة نفسه اخص وكذا سيادة الاب بالنسبة الي سيادة
الجد وفي ثم اربع لغات ثم وثمة وثمت وثمت قوله للتخيير والاباحة
ليس المراد الاباحة الشرعية بل العقلية او العرفية لان الكلام في معنى
او قبل ظهور الشرع في اي وقت كان وعند اي قوم كانوا والفرق
بين التخيير والاباحة ان التخيير يابى جواز الجمع بين ما قبلها وما بعدها
والاباحة لا تاباه الا ترى انه لا يجوز له ان يجمع بين تزوج هند واختها
وله ان يجالس العلماء والزهاد قوله بعد الطلب اي بعد صيغة
الطلب لانه لا طلب في الاباحة والظاهر ان المراد صيغة الامر
دون غيره من انواع الطلب فليتامل الانفعال فليتامل والمتصرف
بكسر الراء وفتحها لحن لان فعلها لازم قوله على وزن ما تقدم اي كائن
على موازنته ومشاكلته ما تقدم او موازنة ما تقدم اياه اضافة
المصدر الي فاعله او مفعوله فيجري هنا نظير ما قيل هناك وقد
يتوقف في جواز كونها من اضافة المصدر الي مفعوله لانها تفيد خلاف
المقصود لان المقصود اعتباره بما تقدم بحيث انه موازن
ومشاكل له لا العكس اي اعتبار ما تقدم به ولان المفهوم من قولنا
الشي الفلاني على كذا ان يكون كذا وصفا له وموازنة كما تقدم
له ليس وصفا له الا بتكلف كبير فليتامل والوزان مصدر
قولك وازنه الشي اي ساواه في الوزن وقد يطلق على النظير باعتبار
كون المصدر بمعنى اسم الفاعل وقد تطلق على مرتبة الشي اذا كان
مساويا لمرتبة شي اخر في امر من الامور وهو المراد هنا

قوله

قوله واما كان واخواتها فانها تنصب الاسم وترفع الخبر ما ذكره
من ان تنصب الاسم وترفع الخبر هو المشهور وقول الجمهور
قوله بكسر الهمزة وتشديد النون قال في المغني وتخفف
فيقل عملها قليلا ويهمل كثيرا وعن الكوفيين انها لا تخفف وانه اذا
قيل ان زيد لمنطلق فان نافية واللام بمعنى الا ويرده ان منهم
من يعملها مع التخفيف حكى سيبويه ان عمرا لمنطلق وقرا الحرميان
وابو بكر وان كلا لما ليوفينهم قوله بفتح الهمزة وتشديد النون
قال في المغني وتخفف ان فلا تلغى ولا يبقى عملها على الوجه الذي تقدم
شرحه في ان الخفيفة قوله وهي ام الباب اي الراجح في الباب الام الوالدة
واصل كل شي امه ومكة ام القرى لان الارض دحيت من تحتها وذكر بعض
المفسرين ان الام في القران على خمسة اوجه احدها الاصل ومنه قوله
عز وجل وانه في ام الكتاب لدينا لعلي حكيم والثاني الوالدة ومنه قوله
عز وجل في سورة النساء فلامه الثلث والثالث المرضعة ومنه قوله
تعالى في سورة النساء وامهاتكم اللاتي ارضعنكم اراد وحرمت عليكم
المرضعات لان المرضعة بالرضاع تسمى اما والرابع مشابهة الام
في الحرمة والتعظيم ومنه قوله تعالى في الاحزاب وازواجه امهاتهم
والخامس المرجع والمصير ومنه قوله تعالى فامه هاوية وقيل اراد
راسه وقال ابن قتيبة فامه هاوية يعني النازلة كالام
ياوي اليها قوله وتمتاز ان المفتوحة بكونها لا بد ان يطلبها عامل
وذلك لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد وفي حكمه في الاحتياج
الي مسند او مسند اليه وفي صلاحية الحكم عليه فلا بد من التعلق

بشي لخبر ليتم الكلام قال في المغني والاصح ايضا انها اي المفتوحة
المشددة موصول حرفي مؤول مع معموليه بالمصدر فان
كان الخبر مشتقا فالمصدر المؤول من لفظه فتقدير بلغني انك
تنطلق وانك منطلق بلغني الانطلاق ومنه بلغني انك
في الدار التقدير استقرارك في الدار لان الخبر بالحقيقة هو
المحذوف من استقر او مستقر وان كان جامدا قدر بالكون
نحو بلغني ان هذا زيد تقديره بلغني كونه زيدا لان كل خبر
جامد يصح نسبته الى المخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا
زيد وان شئت هذا كاين زيدا ومعناهما واحد وزعم السهيلي
ان الذي يؤول بالمصدر انتهى قوله بخلاف المكسورة اي فانه
قد يبطلها عامل نحو قال اني عبد الله وقد لا يبطلها عامل نحو انا
انزلناه الا ان اولياء الله لا خوف عليهم قوله على وزان ما تقدم
اي كاين على موازنته ومشاكلته ما تقدم او موازنته ما
ما تقدم اياه اضافة المصدر الى عامله ومفعوله فيجري هنا
نظير ما قيل هناك قوله لاختلاف الفاظها اللام للوقت اي وقت
اختلاف الفاظها قوله ولا ينبغي ان يكون للتعليل لان اختلاف
الالفاظ لا يستلزم اختلاف المعاني كما في الالفاظ المترادفة قوله
ومعنى ان وان للتوكيد النسبة اه ايجابا كانت او سلبا قال
في المطول وها هنا بحث من التنبيه عليه وهو انه لا نعم
فايدة ان في توكيد الحكم نفيا للشك او ردا للانكار ولا يجب
في كل كلام مؤكد ان يكون الغرض منه رد انكار محقق او مقدر

وكذا

وكذا المجرد عن التاكيد والظاهر ان اللام في قوله للتوكيد زائدة
اي معنى ان وان التوكيد ويحتمل انها دخلت على توهم ان ما قبلها
وان وان بدون معنى ويحتمل ان المعنى ومعنى ان وان منسوب
للتوكيد نسبة الجزئي الى الكلي قوله ومعنى لكن للاستدراك
وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوتا ونفيا والظاهر
ان الاستدراك الذي تدل عليه الاستدراك بمعنى الرفع لا بمعنى
التعقيب كما يخفى على متامل ولم يظهر لي مثال الرفع ما يتوهم نفيه
بامثلة جليا ولي الا ايضا قوله وكان للتشبيه اي لانشا تشبيه
اسمها بخبرها قوله وهو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى اعلم
ان الامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه
الشبه وهو المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه وهو في زيد كالاسد
الجراءة لا الشجاعة لانتفائها في الاسد اذ هي الاقدام عن روية وذلك
يختص بالنفس العاقلة وانما اعتبرنا في وجه التشبيه القصد
لان زيدا والاسد مشتركان في كثير من الذاتيات وغيرها كالحيوانية
والجسمية والوجود وغير ذلك مع ان شيئا منها ليس وجه
التشبيه وما ذكره تفسير للتشبيه اللغوي وهو شامل لمثل
قولنا قاتل زيد وعمرو وجاءني زيد وعمرو والظاهر ان التشبيه الذي
تدل عليه كان او الكاف التشبيه بمعنى المشبه والمشاركة لا التشبيه
بالمعنى الذي ذكره فان قلت التشبيه فعل المتكلم والدلالة
صفة اللفظ فكيف حمل عليه وجعل تفسيرا له قلت الدلالة مصدر
تقول دللت فلانا على كذا اذا هديته له بمعنى ان يوليه متكلم وهو بهذا

المعنى فعل للمتكلم قليبا مثل قوله وهو طلب ما لا طمع فيه او ما فيه عسر الاول نحو ليت الشباب يعود يوما والثاني نحو قولك منقطع الرجا ليت لي مالا فاحج منه الله قلت هذا من النوع الذي قبله اذ لا طمع لمنقطع الرجا في الحج قلت اجيب بان المراد بالاطمع فيه ما شانه ان لا يطمع فيه احد كعود الشباب بخلاف ما لا يحج به فان الاطماع تتعلق به غالبا والتحقيق ان التمني لا يدل بالوضع على الطلب وانما هو موضوع لانشا حالة مخصوصة يتبعها ميلان الطبع الى حصول التمني ولاظهارها ومن محبة حصول التمني المخصوص اعني محبة مخصوصة على وجه يكون اليه التعريف حالة التمني والتمني كما هو شان معاني ساير الحروف وكذلك الترجي انما هو موضوع لانشا حالة مخصوصة واظهارها يتبعها ميلان الطبع الى حصول المترجي وهو الطماعية المخصوصة في حصول المترجي على قياس ما عرف في معنى التمني انتهى قوله ولعل للترجي الخ قال السعد التفتازاني في حواشي الكشاف ان لعل موضوع لتوقع محبوب وهو الترجي او مكروه وهو الاشفاق والتوقع على الوجهين قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما في قوله تعالى لعل الساعة قريب كما يشهد به موارد الاستعمال قوله حيث لا مانع احترز به عما اذا كان مانع من الالغا وهو ابطال العمل لفظا او محلا جواز الضعف العامل بتوسطه نحو ظننت زيدا ظننت قايما وتاخره نحو زيد

قايم

قايم ظننت قوله تفيد ترجيح وقوع المفعول الثاني غالبا قوله ظننت اي لا بمعنى اتهمت فانها ح تتعدى الى واحد فقط كقولك عدم لي مال فظننت زيدا ومنه وما هو على الغيب بظنين اي متهم وقد ترد لليقين كقوله يظنون انهم ملاقوا ربهم قوله وحسبت اي بمعنى صرت احسب وقد ترد لليقين كقوله حسبت التقى والجود وخير تجارة رباحا اذا ما المرء اصبح ثاقلا قوله وخلت اي لا بمعنى رايت صرت ذا خال وقد ترد لليقين كقوله ما خلتني زلت بعدكم ضمنا اشكوا اليكم حموة الالم قوله وزعمت ولكن الغالب انها لا تنصب المفعولين الا ضمنا كقوله زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا وقد تنصبهما صريحا كقوله زعمتني شيخا ولست بشيخ الخ وهو قليل اي لا بمعنى كفلت قوله تفيد تحقيق وقوع المفعول الثاني اي تدل على تحقق وقوعه غالبا فلا ينافي ما سياتي قوله ورايت اي لا من الراي فانها ح تتعدى الى واحد تارة نحو راى ابو حنيفة حل كذا وراى الشافعي حرمته والى اثنين اخرى نحو راى ابو حنيفة الوتر واجبا وراى الشافعية سنة ولا بمعنى ابصرت فانها ح تتعدى الى واحد لانها من افعال الحواس وقد تجي راى بمعنى ظن ومما اجتمع فيه راى بمعنى ظن وراى بمعنى علم قوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا اي يظنونه ونعلمه قوله وعلمت اي لا بمعنى عرفت اي بمعنى معرفة نفس الشي لا نحكم عليه فتقول علمت زيدا قال الشيخ الرضي لا يتوهم انه

مبين علمت وعرفت وما معناهما كما قال بعضهم فان معنى علمت
ان زيدا قايم وعرفت ان زيدا قايم واحد الا ان عرف لا ينصب
جزئي الاسمية كما ينصبهما علم لا بفرق معنوي بينهما بل هو
موكول الى اختيار العرب فانهم قد يخصون احد المتساويين
في المعنى بحكم لفظي دون الاخر انتهى وما قاله الشيخ الرضي مبني
على ان العلم والمعرفة بمعنى واحد وهو قول بعض اهل الاصول
والميزان ولبعضهم قول اخر وهو ان العلم يتعلق بالكليات
او المركبات والمعرفة تتعلق بالجزئيات او البسايط كما قال في شرح
المطالع ومن هنا اسمع النحويين يقولون علم يتعدى الى مفعولين
وعرف يتعدى الى مفعول واحد فتامله وقد يجي علم بمعنى
ظن نحو فان علمتموهن مومنات قوله ووجدت اي لا بمعنى
اصبت فانها تتعدى الى واحد ولا بمعنى حزنت او حقد
فانها لا تتعدى بنفسها نحو وجدت على المسيء اي حزنت عليه
ووجدت على المسيء اي حقدت عليه والحاصل انك اذا اردت
وجدان الشي على صفته اقتضى مفعولين وان اردت وجدان
الشي في نفسه فواحد قوله واثنان منها يفيدان التصيير
والانتقال قيل فيه بحث اذ مفعولا افعال التصيير متغايران
مفهوما وخارجا فلا يصح ان يدعى كونهما مبتدأ وخبرا لوجوب
اتحادهما خارجا بين لك ذلك انك تقول صيرت الفقير
غنيا والمعدوم موجودا ولا يخفى ان صدق احدهما على الاخر
ممتنع انتهى ولك ان تقول ان اريد انهما متغايران دايما فهو

ممنوع

ممنوع لان من الامثلة التي اوردها الايمة نحو واتخذ الله ابراهيم
خليلا وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض ولا شك ان المفعولين
فيه غير متغايرين وان اريد انهما قد يكونان متغايرين لم يضر
لان المصنف لم يدع انهما لا ينصبان الا المبتدا والخبر فتامل قوله
وجعلت يجي ايضا بمعنى اعتقدت نحو وجعلوا الملايكة الذين
هم عباد الرحمن اناثا فان كانت بمعنى اوجد او اوجب تعدت
الى واحد نحو وجعل الظلمات والنور وتقول جعلت للعامل
كذا اي اوجبت له كذا قوله ان سمعت اذا دخلت على ما لا يسمع
تعدت لاثنين ثانيهما يسمع للمفعول وذلك بان تكون
معلقة باسم عين نحو سمعت زيدا يقرا فان علقت بمسموع
تعدت لواحد اتفاقا نحو يوم يسمعون الصيحة
في موضع نصب على الحال جوز السعد التفتازاني في ان تكون
بيانا او بدلا بتاويل المصدر اي سمعت قول زيد قايلا كذا او قوله
كذا ويلزم عليهما حذف ان الناصبة ورفع الفعل بعد الحذف
او جعله بمعنى المصدر من غير سابك في غير الابواب
المعروفة ومثله ليس بقياس عند المحققين والجملة
مبنية للمحذوف الذي تقدم واتى بالفعل بعد سمع
الماضي مضارعا اما حكاية للحالة السماع او لاحضار ذلك في
ذهن السامع قوله لانه افعال الحواس لا تتعدى الا الى واحد
قال في المغني اي البصرية وساير افعال الحواس انما تتعدى
لواحد بلا خلاف الا سمع المعلقة باسم عين نحو سمعت زيدا يقرا

وفتح

فقيل متعدية لاثنين ثانيهما الجملة وقيل الى واحد والجملة
حال فان علقت بمسموع فمتعدية لواحد اتفاقا نحو يوم
يسمعون الصيحة بالحق انتهى والذي عليه المحققون هو
الثاني وهو انها متعدية الى مفعول واحد وان الجملة بعده
حال باب النعت قوله النعت او الوصف
والنعت والصفة الفاظ مترادفة خلافا لبعضهم فانه قال
ان النعت خاص بما يتغير والوصف لا يختص به
ببعض خواصه الخ فيه نظر لان الظاهر ان قوله ان النعت
تابع للمنعوت الخ ليس وارد مورد التعريف بل هو بيان لحكم من احكام
النعت تامل قوله النعت تابع للمنعوت الخ يعني يجب ان يوافق
المنعوت في ذلك والمراد في نوع رفعه ونصبه وخفضه
لا في شخصه فلا ينافي ان اعراب احدهما قد يكون محكيا واعراب
الاخر لفظيا ولا ان اعراب احدهما قد يكون ظاهرا واعراب
الاخر قد يكون بالحروف ويسمى النعت ايضا وصفا وصفة وعلم
من كلامه انه لا يجوز في شيء من المنعوت ان يخالف منعوته
في الاعراب فان قلت هذا منتقض بقولهم هذا جحر ضب خرب
فوصفوا المرفوع وهو الجحر بالمخفوض وهو خرب قلت
اكثر العرب يرفع خربا ولا اشكال فيه ومنهم من يخفضه للجوار
المخفوض كما قال الشاعر • تذبو خذ الجار لحرم الجار
ومرادهم بذلك ان يناسبوا بين المتجاورين في اللفظ
وان كان المعنى على خلاف ذلك وعلى هذا الوجه ففي خرب ضمة

مقدرة

مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة وليس
ذلك بمحوج له لما ذكر من انه تابع لمنعوته في اعرابه كما ان قولك
المبتدا والخبر مرفوعان ولا يمنع من ذلك قراءة الحسن البصري
الحمد لله بكسر الدال اتباعا للام ولا قولهم في الحكاية من زيدا
بالنصب ومن زيد بالخفض اذا سئلت من قال رايت زيدا
ومررت بزيد واردت ان تربط كلامك بكلامه بحكاية الاعراب
قوله وتعريفه الخ علم منه انه لا يجوز في شيء من المنعوت ان يخالف
منعوته في التعريف والتنكير ونقض ذلك بامور اجبنا عنها
في الاصل قوله يتبعه ايضا في تذكيره الخ يعني انه كلما ثبت للمنعوت
من هذه الامور يجب ثبوته للنعت ان كان مشتقا فان لم
يكن النعت مشتقا كابن ومثل والمصدر يكون مفردا مذكرا يقال
امراة اسد وان كان مشتقا على وزن فعول بمعنى فاعل وفعيل
بمعنى مفعول ومفعال ومفعيل مذكر وذوا تاء يجري على المذكر
كربعة وعلامة لمؤنث وافعل التفضيل في بعض احواله يلزم
الافراد والتذكير قوله ويسمى النعت ح حقيقيا يستثنى
منه النعت السببي الرافع لضمير المنعوت فانه لا يسمى نعتا
حقيقيا نحو مررت برجل قائم الاب قوله وان رفع سببي المنعوت
الظاهر مثله الضمير البارز وقد نبه المحشي اراد بالظاهر
مقابل المستتر بقرينة المقابلة فيدخل فيه الضمير البارز قوله
فالنعت في هذا القسم يلزمه الافراد دائما اي في اللغة المشهورة
واما في لغة اكلوني البراغيث فلا يلزمه الافراد قوله غير الجمع اي

غير الموضوع للجمع وهو المفرد والمثنى قوله واما مع الجمع الخ اي
واما مع الموضوع للجمع سواء كان المنعوت جمعا ايضا كما في مثال
الشارح او كان غير جمع كما في قام رجل قعود غلمانه وما ذكره من اختيار
تكسيره على افراده هو ما في التسهيل ونص عليه سيبويه والمبرد وقيل
الاولى الافراد ونسب الى الجمهور وبه صرح السيد في شرح الكافية
وقيل ان تبع مفردا او مثنى وانما اختير التكسير لان اسم الفاعل
المشابه للفعل اذا جمع جمع التكسير خرج لفظا عن موازنة
الفعل ومناسبته لان الفعل لم يكسر وانما يلزم فيه ايضا شبه
اجتماع فاعلين نحو قعود غلمانه كما لزم في قاعدون غلمانه قوله
ويضعف تصحيحه اي يجوز مع ضعف بل لا يجوز في اللغة المشهورة
وانما جا في لغة قليلة الاستعمال موافقة الفاعل في الجمعية نحو
قاعدون غلمانه كما جا في لغة قليلة يقعدون غلمانه نحو اكلوني
البراغيث لكن في الفعل اضعف قوله والمعرفة الخ قال ابن الحاجب
المعرفة ما وضع لشي بعينه اي اسم وضع لشي بعينه بان تكون
الاشارة الى التعيين والتعريف ماخوذة في معناه بحسب الوضع
فان الرجل معناه بحسب الوضع الشخص او الجنس المعين المعلوم
عند السامع وقس عليه جميع المعارف هذا هو التحقيق فاحفظه
وصح الاخبار بقوله خمسة عن قوله المعرفة لان المراد بها الجنس
قوله الضمير يسمى ايضا المضمر وتسميه الكوفيون كناية
ومكنيا وانما سمي ضميرا من قولهم اضمرت الشي اذا سترته واخفيته
ومنه قولهم اضمرت الشي في نفسي او من الضمور وهو الهزال

لانه في

لانه في الغالب قليل الحروف ثم تلك الحروف الموضوعة غالبا مهموسة
وهي التا والكاف والها والهمس هو الصوت الخفي والحروف
المهموسة حروف هذا التركيب اعني ستشحثك خصفه
الشحث بالشين المعجمة والحا المهملة الالحاح في المسألة وخصفه
بالخا المعجمة والصاد المهملة اسم امراة والمجهورة حروف
ما عدا ذلك التركيب قوله وهو ما دل على متكلم الخ اي اسم
دل وضعا على متكلم اي شخص يحكي به عن نفسه او مخاطب
اي شخص توجه اليه الخطاب به او غايب اي شي غير
متكلم ولا مخاطب بالمعنى المذكور وتقدم ذكره اي الغايب
اي الغايب عن ذكر ذلك الضمير لفظا بان يذكر لفظ
ذلك الغايب قبل الضمير حقيقة نحو جاني رجل اكرمته او
بحسب الرتبة نحو ضرب غلامه زيدا ومعنى بان يذكر
قبل الضمير ما يفهم منه مرجعه نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى
او حكما بان يكون لمعلوما حاضرا في ذهن المخاطب والمتكلم
فانه في حكم المذكور ومقدما الضمير الشان فان معنى الشان يعرفه
كل احد فخرج حروف المضارعة والكاف من ذلك والبا في اباي
والكاف في اياك والها في اياه لانها ليست باسما وانما هي حروف
ولانها ليست دالة على المتكلم والمخاطب والغايب وانما هي
دالة على التكلم والخطاب والغيبة ولا دلالة لها على الذات
البتة وخرج ايضا قول من اسمه زيد زيد ضرب وقولك لزيد
يا زيدا فعل كذا وقولك لزيد الغايب زيد فعل كذا فان لفظ

زيد وان اطلق على المتكلم والمخاطب والغايب الا انه ليس موضوعا
للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغايب المتقدم الذكر فان الاسما
الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر
وخرج ايضا لفظ المتكلم لانه لا يدل على شخص يحكي به عن نفسه
ولفظ المخاطب لانه لا يدل على شخص توجه اليه الخطاب به ولفظ
الغايب لانه لا يدل على غايب تقدم ذكره ولا نحو بقية الاسما
الظاهرة لم يشترط في وضعه تقديم الذكر وان كان موضوعا
للغايب قوله وهو ما علق على شي بعينه غير متناول ما اشبهه
والمراد بتعليقه على الشي تخصيصه به بحيث يفهم منه عند
الاطلاق وهو معنى الوضع والمراد بالتعليق عليه بعينه ان يكون
للاشارة الى التعيين والتعريف ماخوذة في معناه بحسب الوضع
فان الرجل معناه بحسب الوضع الشخص والجنس المعين المعلوم
عند السامع وقس عليه جميع المعارف فان قيل حد العلم بما ذكره ينتقض
بعلم الغلبة اي لا يصدق عليه والمراد بها تخصيص احد المشتركين
والمشتركات بشايع على سبيل الاتفاق ثم رايت الرضي قال واما في
سائر اقسام الطلب فالاستفهام نحو ازيد عندك او عمرو ولا يعرض
فيه شي من المعاني المذكورة واما التمني نحو ليت لي حمارا او فرسا فالظاهر
فيه جواز الجمع اذ لا غلبة في الاغلب من العادات ان من يتمنى
احدهما لا ينكر حصولهما معا واما التخصيص نحو هلا تتعلم
النحو او الفقه وهلا تضرب زيدا او عمرا والعرض نحو الا
تتعلم النحو او الفقه والا تضرب زيدا او عمرا فكالامر في الاباحة

والتخيير

والتخيير بحسب القرينة قوله وللابهام والشك فقد يعبر عن
الابهام بالتشكيك والمراد التعمية على المخاطب مع علم المتكلم
بالحال فالشك من جهة المتكلم والابهام من جهة السامع ويتردد
النظر في ان المراد بالشك هنا هو المعنى الاصولي او مطلق التردد
واعلم ان التحقيق ان او لاحد الشيئين والاشيا وهذه المعاني
المذكورة لها انما يفيده هنا السياق والقراين واعلم ايضا انه
لا تنافي بين نسبة هذه المعاني الى او ونسبة التخيير والاباحة
منها الى صيغة الامر لان كلا منها له دخل فيها لان صيغة الامر
تستعمل للتخيير والاباحة مجازا لكن لا بد من قرينة تصرفه الى ذلك
وتعلق الفعل المذكور باحد الشيئين او الاشيا وبدون صيغة
الامر او ما قام مقامها لا تفيد معنى التخيير او الاباحة اي المعنى
الذي يمكن ان يوصف بالتخيير او الاباحة قوله نحو وانا او اياكم
لعلى هدى او في ضلال مبين مثال لاو التي للابهام وظاهر كلامه
او هو ان الشاهد في الاولى واو الثانية لكن قال ابن هشام الشاهد في
الاولى قال الدماميني لا ادري لم امتنع كون الشاهد في او الثانية
ايضا والمعنى وان احد الفريقين منا ومنكم لثابت له احد
الامرين كونه على هدى او كونه في ضلال مبين قوله وام لطلب
التعيين اي وهي لطلب التعيين وليس العطف بها مقيدا بهمزة
التسوية بكونها لطلب التعيين لانه يعطف بها ايضا اذا كانت
مسبوقة بهمزة التسوية قال في المغني وربما توهم ان المراد بها
اي بهمزة التسوية الواقعة بعد كلمة سوا بخصوصها وليس

كذلك بل كما تقع بعدها تقع بعد ما ابالي وما ادري وليت شعري ونحوهن
والضابط انها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها نحو سوا
عليهم استغفرت ام لم تستغفر لهم ونحو ما ابالي اقمت ام قعدت الا
ترى انه يصح سوا عليهم الاستغفار وعدمه وما ابالي بقيامك ام
قعودك انتهى قوله واما المكسورة الهمزة اعلم ان في اما اربع لغات
كسر الهمزة وهي لغة اهل الحجاز ومن جاورهم وهي الفصحى ولذا
اقتصر عليها الشارح وفتحها وهي لغة قيس واسد وتميم وابدال
ميمها يا مع كسرة الهمزة وفتحها واصل اما ان ضمت اليها ما وقد جات
على الاصل في قوله وقد كذبتك نفسك فاكذبنها فان جزعا وان
اجمال صبر قوله المسبوقة بمثلها مقتضاه انه لابد من تكرارها
وذلك غالب لا لازم قوله مثل او في معانيها اي انها ترد لما ترد له
او من المعاني من التخيير كالمثال الذي ذكره الشارح والاباحة نحو
جالس العلما العباد واما الزهاد والشك والابهام والتقسيم نحو
الكلمة اما اسم واما فعل واما حرف ولا ترد للاضراب ولا بمعنى
بل ولا بمعنى الي ولا الا ولا كي التعليلية وان كانت عبارته
شاملة للجميع والعذر عنه انه لم يذكر من معاني او فيما سبق سوى
الاربعة المتقدمة فقوله مثل او في معانيها اي السابقة والاضافة
قد ترد للعهد كما تقدم لك ذلك غير مرة واعلم ان الفرق بين او واما
من وجهين احدهما ان اما لابد من تكرارها والثاني ان الكلام
مع اما مبني من اوله على ما جي بها لاجله بخلاف او وانما قيد بقوله
في معانيها لما قدمه من ان التحقيق انها ليست بعاطفة قوله

فشدوا

فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فدا اي فاسروهم واحفظوهم
والوثاق بالفتح والكسر ما يوثق به وقوله فاما منا بعد واما فدا فاما
تمنون منا او تفدون فدا والمراد التخيير بعد الاسر بين المن
والاطلاق وبين اخذ الفدا وهو ثابت عندنا فان الذكر الحر
المكلف اذا اسر تخير الامام بين القتل والمن والفدا والاسترقاق
منسوخ عند الحنفية او مخصوص بحرب بدر فانهم قالوا يتعين
القتل والاسترقاق وقيل فدا كعصا قوله وبل للاضراب اعلم
ان حالها في الاضراب مختلفة كما تعلم مما سياتي وللعطف بها
عند الجمهور شرطان افراد معطوفها وان تسبق بايجاب
او امر او نهي او نفي ومعنى الاضراب بعد الاول ان تجعل المتبوع
في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه فنحو جا
زيد بل عمرو يحتمل مجي زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب
انه يقتضي عدم المجي قطعا واما اذا انضم اليه لا نحو جاني زيد
لا بل عمرو فهي تفيد عدم مجي زيد قطعا فهو تفيد سلب الحكم
عما قبلها حتى كانه مسكوت عنه وجعله لما بعدها كقام زيد
بل عمرو وبعد الاخيرين تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها
كما انه لكن كذلك فالنهي نحو لا تضرب زيدا بل عمرا تقرر نفي الخطاب
عن ضرب زيد وتامر بضرب عمرو فان دخلت على جملة فهي
حرف ابتدا اي حرف يبتدا بعده الجمل اي تستانف وتقطع
عما قبلها وخالف في ذلك البدر بن مالك وصرح بانها عاطفة
في قوله فان كان المعطوف بها جملة واعلم انها قد تكون في الجمل

رجوعا عما ولي المتقدمة نحو بل قالوا اضغاث احلام بل افتراه بل
هو شاعر وثانيها ابطال ما ولي المتأخرة نحو بل ادرك علمهم في الآخرة
بل هم في شك منها بل هم منها عمون **قوله** ولا للنفي العطف بها شروط
افراد معطوفها خلافا لابن الخباز في النهاية فانه يجوز ان يعطف
بها الجملة نحو زيد قايم لا عمرو قاعد ونعم زيد لا يسافر عمرو وان
تسبق بايجاب او امر اتفاقا كهذا زيد لا عمرو واضرب زيدا
لا عمرا او نداء خلافا لابن سعدان نحو يا ابن اخي لا ابن عمي وفي معنى
الامر الدعا نحو غفر الله لزيد لا بكر والتخصيص نحو هلا
تضرب زيدا لا عمرا واجاز الزجاج العطف بها على اسم لعل كما يعطف بها
على اسم ان نحو لعل زيدا لا عمرا منطلق ولا يعطف بها بعد الاستفهام
لا يقال اضرب زيدا لا عمرا وان لا يصدق احد متعاطفيها على
الاخر نص عليه السهيلي وهو حق فلا يجوز جاني رجل لا زيد ولا
عكسه ويجوز جاني رجل لا امراة **قوله** ولكن الى ما ذكره المصنف من
ان لكن من حروف العطف هو مذهب اكثر النحويين وذهب
يونس الى انها حرف استدراك وليست بعاطفة والواو قبلها
عاطفة لما قبلها على ما بعدها عطف مفرد على مفرد وللعطف
بها شروط افراد معطوفها وان تسبق بنفي او نهي وان لا تقترن
بالواو وهو مذهب الفارسي واكثر النحويين وقيل انها عاطفة
ولا تستعمل الا بالواو والواو مع ذلك زايده وقيل غير ذلك
وهي حرف ابتدا ان تليها جملة كقوله ان ابن ورقا لا تخشى
بوادره لكن وقايعه في الحرب تنتظر وتلت واوا نحو ولكن

يمان

ما كان رسول الله اي كان رسول الله وليس المنصوب معطوفا
بالواو ولان متعاطفي الواو والمفردين لا يختلفان بالسلب
والايجاب او سبقت بايجاب نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم
ولا يجوز لكن عمرو على انه معطوف خلافا للكوفيين **قوله**
وحتى في بعض المواضع ومعناها التدريج والغاية ومعنى
الغاية آخر الشي ومعنى التدريج ان ما قبلها ينقضي شيا
فشيا الى ان يبلغ الى الغاية وهو الاسم المعطوف ولذا وجب
ان يكون المعطوف بها جزا من المعطوف عليه اما حقيقة كقولك
اكلت السمكة حتى راسها او تقديرا كقوله القى الصحيفة كي
يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها فعطف نعله على ... وليس
جزا مما قبلها تحقيقا لكنه جزا تقديرا لان معنى الكلام القى
ما يثقله والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب اجزا ما قبلها
ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب
الخارجي لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل
ملابسته للاجزا الاخر نحو مات كل اب لي حتى ادم او في اثنايها
نحو مات الناس حتى الانبيا عليهم الصلاة والسلام او في زمان واحد
نحو جاني القوم حتى خالد اذا جاوا معا ويكون خالد اضعفهم
او اقواهم فان قلت ما وجه تخصيص المصنف حتى بقوله
في بعض المواضع مع ان غيرها من احرف العطف كذلك قلت
لان العطف بها قليل ولذا ذهب الكوفيون الى انها ليست
من حروف العطف بالكلية وانما يعربون ما بعدها باضمار

عامل على انه محتمل عود قول المص في بعض المواضع لجميع حروف
العطف وللعطف بها شروط الاول ان يكون المعطوف بعضها
من المعطوف عليه او كبعضه كما في التسهيل نحو اكلت السمكة
حتى راسها واعجبتني الجارية حتى حديثها ويمتنع حتى ولدها
الثاني ان يكون غاية في الزيادة او نقص نحو مات الناس
حتى الانبياء عليهم الصلاة والسلام وقدم الحجاج حتى المشاة
وقد اجتمعا في قوله قهرناكم حتى الكماة فانتموا تهابوننا
حتى بنينا الاصاغرا الثالث ان يكون ظاهرا لا مضمرا
كما هو شرط مجرورها اذا كانت جارة فلا يجوز قام الناس
حتاك ذكره ابن هشام الخضراوي قال في المغني ولم اقف عليه
لغيره الرابع ان يكون مفردا لا جملة قوله تكون ابتدائية
اي تبتدا بعدها الجمل لا تعلق لها بما قبلها من حيث الاعراب
وان وجب تعلقها به من حيث به من حيث المعنى قوله
نحو حتى ماء دجلة اشكل اي من قول جرير فما زالت القتلى
تمج دماها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل دجلة بفتح الدال وكسرها
نهر ببغداد قال ثعلب عبرت دجلة بغير الف ولام والاشكل
ضربه الابيض الذي يخالطه الحمرة وماء دجلة مبتدا ومضاف
اليه واشكل خبره وجملة المبتدا وخبره مستانفة عند الجمهور
وتقع ايضا بعدها الجمل الفعلية نحو شربت الابل حتى يجيء
البعير يجر بطنه ومرض زيد حتى لا يرجونه قوله وفي
بعض المواضع يكون جارة اعلم ان الجارة تدخل على الاسم

المؤول

المؤول من ان والفعل المضارع فتكون تارة بمعنى الى نحو قوله تعالى
لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى وتارة بمعنى كي التعليلية
نحو اسلم حتى تدخل الجنة وتارة بمعنى الا كما قاله جماعة منهم ابن مالك
كقوله ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل
وهو استثناء منقطع وعلى الاسم الصريح الظاهر وتكون بمعنى الى
قوله تشركه ما بعدها لما قبلها في اعرابه اي ان كان له اعراب
فلا يرد نحو جاء زيد وقعد عمرو قوله فان عطفت انت انما قال انت
دفعا لتوهم ان عطفت مضمر مسند الى ضمير الاحرف قوله
وتقول في عطف الفعل على الفعل اعلم ان شرط عطف الفعل
على الفعل اتحادهما في الزمان ولا يضر اختلافهما في اللفظ فلا
يعطف ماض مستقبل وعكسه ويجوز عطف الماضي على الماضي
وعكسه كقوله تعالى يقدم قومه يوم القيامة فاوردهم النار
وقوله تعالى تبارك الذي جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري
من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا ومن عطف الفعل على
الفعل عند الاتحاد في اللفظ قوله تعالى لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه
وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجوركم ولا يسالكم وتقول جا زيد
وركب واضرب زيدا وقم وقال بعضهم عطف الفعل على الفعل
مجاز لكونه من عطف الجمل واجيب بان الفعل هو المقصود
بالعطف لاتحاد فاعل الفعلين قوله ويعلم من اطلاقه انه يجوز
عطف الظاهر على الظاهر والمضمر على المضمر والظاهر على المضمر
وعكسه اعلم انه يجوز العطف على الظاهر والضمير المنفصل

والضمير المتصل المنصوب بلا شرط كقام زيد وعمرو وانا وعمرو
ذاهبان واياك والاسد ونحو جمعنا كم والاولين نعم لا يجوز
عطف الضمير على الظاهر المجرور الا باعادة الجار نحو مررت
بزيد وبك ولا يحسن العطف على المرفوع المتصل بارزا كان او
مستترا الا بعد توكيده بضمير منفصل نحو لقد كنتم انتم واباوكم
او وجود فاصل اي فاصل كان بين المتبوع والتابع نحو يدخلونها
ومن صلح او فصل بلا بين العاطف والمعطوف نحو ما اشركنا
ولا اباونا وقد اجتمع الفصلان في نحو ما لم تعلموا انتم ولا اباوكم
ويضعف بدون ذلك كمررت برجل سواء والعدم اي مستوٍ هو
والعدم وهو فاش في الشعر كقوله ورجا الاخيطل من سفاهة
رايه ما لم يكن واب له لينالا ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض
الا باعادة الخافض نحو فقال لها وللارض ~~على الضمير المخفوض~~
قال نعبد الهك واله اباك وليس بلازم وفاقا ليونس والاخفش
والكوفيين بدليل قراة ابن عباس والحسن وغيرهما تساءلون
به والارحام وحكاية قطرب ما فيها غيره وفرسه باب
التوكيد قوله يقرا بالواو وبالهمز وبالالف الاول افصح قال
الله تعالى ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها والتوكيد
مصدر سمي به التابع المخصوص لانه يفيده ويقال اكد تاكيدا
ووكد توكيدا قوله لان الفاظ التوكيد كلها معارف اي باضافتها
الى الضمير وما لم يضف منها كاجمع وما بعده فينسب الى سيبويه
ان تعريفه بنية الاضافة وقيل تعريفها كتعريف العلم كاسامة

لانها اعلام للتوكيد علقت على معنى الاحاطة بما تتبعه كاسامة
ونحوه من اعلام الاجناس وهذا قول صاحب البديع واختاره ابن
الحاجب وصححها الشيخ ابو حيان قوله فلا تتبع النكرات عند
البصريين لم يتعرض لهذه المسئلة ابن الحاجب واختار ابن
مالك في جميع كتبه انه يجوز اذا افاد توكيدها تبعا للاخفش
والكوفيين فانهم جوزوا توكيد النكرة المحدودة مثل يوم وليلة وشهر
وحول مما يدل على مدة معلومة المقدار ولم يجيزوا توكيد النكرة غير
المحدودة كحين ووقت وزمان مما يصلح للقليل والكثير لانه لا فائدة
في توكيدها قال البدر ابن مالك وقول الكوفيين اولى بالصواب
لصحة السماع بذلك ولان في توكيد النكرة المحدودة فائدة فان من قال
صمت شهرا قد يريد جميع الشهر وقد يريد اكثره ففي قوله احتمال فاذا
قال صمت شهرا كله ارتفع الاحتمال وصار كلامه نصا على مقصوده
فلو لم يسمع من العرب لكان جديرا بان يجوز قياسا فكيف به واستعماله
ثابت وقال ابن هشام واذا لم يفد توكيد النكرة لم يجز باتفاق وان
افاد جاز عند الكوفيين وهو الصحيح وتحصل الفائدة بان يكون المؤكد
محدودا والتوكيد من الفاظ الاحاطة كاعتكفت اسبوعا كله قوله
النفس والعين محل كونهما من الفاظ التوكيد اذا اريد بهما الحقيقة كما اشار
الى ذلك الشارح فلو اريد بالنفس الدم وبالعين الجارحة المخصوصة
نحو اريقت زيدا نفسه او طرفت زيدا عينه لم يكونا من التوكيد
بل بدل بعض من كل قوله من التعبير بالبعض اي باسم البعض قوله
لرفع المجاز عن الذات اي لرفع احتمال التجوز عن اسم الذات وظاهر كلامه

لعلها للقليل

ان احتمال التجوز يرتفع وظاهر كلامهم وذهب جمع منهم ابن عصفور
الى ان الاحتمال لا يرتفع وانما يضعف وهو وجيه جدا واعلم
ان المجاز المرفوع يحتمل انه التجوز بحذف المضاف ويحتمل انه المجاز
اللغوي في استعمال اللفظ في غير ما وضع له ويحتمل انه المجاز العقلي
وهو الاسناد الى غير ما هو له فتعيين بعض هذه الاحتمالات
قصور او تقصير فلا تكن من القاصرين او من المقصرين قوله
او ثقله بكسر ثم فتح ضد الخفة وبالسكون واحد الاثقال التلمساني يجوز
السكون في الاول للخفة قوله يؤكد بهما للاحاطة والشمول
فهم انه لا يؤكد بهما الا ذو اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما وقد صرح
به ابن الحاجب وغيره اي انفصال بعضها عن بعض بحسب حس البصر
او بحسب الحكم المفهوم من الكلام بان يكون الحكم ثابتا للبعض الاجزاء دون
بعض نحو اكرمت القوم كلهم فان القوم عبارة عن مجموع اشخاص يصح افتراق
بعض اجزائه وهو كل واحد من تلك الاشخاص عن البعض الاخر بحسب الرؤية
واشتريت العبد كله فان اجزاء العبد وهو النصف والربع والثلث ونحوها
وان لم ينفصل بعضها عن بعض بحسب الرؤية الا انه يصح الانفصال
فيها بحسب الشرا لجواز ان يشتري نصف عبد دون النصف الاخر بخلاف
ما ليس له جزء وينفصل عن جزئه فانه لا يجوز توكيده بكل واجمع وكذا توابعه
نحو جاء زيد كله فانه يمتنع عرفا ان يجيء زيد دون بعضه الاخر وهو متحقق معه
فلا حاجة الى التاكيد لدفع توهم عدم الشمول قوله احتمل ان الجائي بعضهم
وان بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد به اي اطلقت القوم واردت بهم من
عدا ذلك البعض كانهم هم القوم فالتاكيد يدفع توهم عدم الشمول في لفظ القوم اي

لانك

انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد
كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم قوله بالكل اي باسمه
فاذا اردت التنصيص على مجيء الجميع لم نقل عن سيبويه انه لا يرتفع المجاز عن
المؤكد حتى ياتي بجميع الفاظ التوكيد قوله وقد يحتاج المقام الى زيادة التوكيد
قال في المطول وربما يجمع بين كل واجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله
تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعين بناء على كثرة الملائكة واستبعاد سجودهم جميعهم
مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشان ولهذا ازداد التعبير والتقريع على ابليس ولا
دلالة لاجمعون على كون سجودهم في زمان واحد على ما توهم وها هنا بحث
وهو ان ذكر عدم الشمول اي فيما تقدم من ان التوكيد يكون لدفع توهم عدم
الشمول انما هو زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز لان كلا ايضا
مثلا انما يكون تاكيدا اذا كان المتبوع دالا على الشمول ويحتمل العدم الشمول
على سبيل التجوز والا لكان تاسيسا قوله وهي اكتع وابتع وابصع بالصاد
المهملة عبارة الفاضل الجابي بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذا
الكلمات الثلاث في حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول
كتيع اي تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من بضع اي
روي وابتع من البتع وهو طول العنق من شدة مغرزه ويمكن استنباط له
مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعناها التوكيدي بالتامل الصادق
قوله مررت بالقوم اجمعين فهم منه انه قد يؤكد باجمع دون كل كثيرا
كل والمختار كما قاله الشيخ ابو حيان خلافا للجمهور جواز التاكيد باجمع دونه كثيرا
فصيحا لكثرة ورود ذلك كقوله تعالى لاغوينهم اجمعين وان جهنم لموعدهم
اجمعين وفي الحديث واذا صلى جالسا فصلوا جلوسا اجمعون يروى بالرفع تاكيدا

للضمير وبالنصب على الحال وهو ضعيف لاستلزامه تنكيرها وهو معرفة بنية
الاضافة على ما تقدم قال ولا يقال دليل المنع وجوب تقديم كل عند الاجتماع
لان النفس يجب تقديمها على العين اذا اجتمعا ويجوز التاكيد بالعين على الانفراد
قوله بشرط تقديم النفس على العين وكل على اجمع واجمع على توابعه لم يبين
المقدم من توابع اجمع وفيه خلاف والصحيح انه يجب ان يتبع اجمع وفروعه باكتع
واخواته ويتبع اكتع واخواته بابصع واخواته ويتبع ابصع واخواته بابتع واخواته
واختار ابن مالك في التسهيل والتحفة جواز الابتدا بايها شيت بعد اجمع وهو راي
ابن عصفور واختاره ابن هشام في تعليقه واجاز ابن كيسان ان تبتدي باي
الثلاثة شيت من اجمع واكتع وابصع كما هو ظاهر هو كلامه في التسهيل فان قلت
فما وجه هذا الترتيب قلت قال الرضي اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ
التوكيد المعنوي قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكتعين
الى ابتعين اما تقدم النفس والعين على الكل فلان الاحاطة صفة النفس ومعنى
فيها فتقديم النفس على صفاتها اولى واما تقديم النفس على العين فلان النفس
لفظ موضوع لماهيتها حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة
المخصوصة كالوجه في قوله تعالى كل شي هالك الا وجهه اي ذاته واما تقديم
الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق للجامد اولى ولا سيما اذا كان المشتق
على وزن الصفة وهو افعل وايضا ان كلا قد يقع مبتدا دون اجمع فانه لا يقع
الا تاكيدا واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه ادل على معنى الجمعية المرادة من
جميعها واما تقديم اكتع في الصحيح على اخواته فلكونه اظهر في افادة الجمع منها لانه
من قولهم حول كتيع اي تام وهذا المعنى خاف فيهما انتهى واذا اردت تاكيدين
فاكثر فكلما ذكر تاكيد للموكد الاول كالصفات المتتاليه وقال ابن برهان كل منها تاكيد

لما

لما قبله خاتمه وليسال الله حسن الخاتمه تنفرد النفس والعين عن الفاظ
التوكيد بجواز جرهما بباء زايده قال في ابن هشام في المغني بعد ان ذكر انه يجب
تجريد اجمع من ضمير الموكد في باب التوكيد واما قولهم جا القوم باجمعهم فهو بضم
الميم لا بفتحها وهو جمع كقولك جمع على حد قولهم وافراخ والمعنى جا واجماعتهم ولو
كان توكيدا لكانت الباء زايده مثلها في قوله هذا وجدكم الصغار بعينه فكان يصح
اسقاطها انتهى قال الرضي وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيوكد به لكن بباء زايده تقول
جا القوم باجمعهم بخلاف عينه فانه يوكد مع الباء وبدونه نحو رايته عينه وبعينه
انتهى وقال النووي في التبيان قوله باجمعهم بضم الميم ويجوز فتحها لغتان مشهورتان
اي جميعهم انتهى **باب البدل قوله** البدل اعلم ان البدل لغة هو العوض قال
الله تعالى عسى ربنا ان يبدلنا خيرا منها واما في الاصطلاح فهو التابع المقصود
بالحكم بلا واسطة واعلم ان التسمية بالبدل بصرية واما الكوفيون فيسمونه
بالترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه بالتكرير **قوله** البدل تابع
للمبدل منه في رفعه ونصبه وخفضه وجزمه سكت عن تبعيته له في الافراد
والتذكير والتنكير وفروعها فلم يتعرض لها هذا وفيه تفصيل اما التنكير وفرعه وهو
التعريف فلا يلزم موافقته لمتبوعه فيهما بل تبدل المعرفة من المعرفة نحو صراط
العزيز الحميد الله في قراة الجر والنكرة من النكرة نحو ان للمتقين مفازا حدايق
واعنابا والمعرفة من النكرة نحو وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله
والنكرة من المعرفة نحو لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة وسياتي ذلك في كلامه
واما الافراد والتذكير وفروعهما فان كان بدل كل وافق متبوعه فيها ما لم يمنع
من التثنية والجمع مانع ككون احدهما مصدرا نحو مفازا حدايق او قصد التفصيل
كقوله وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت وان

كان غيره من انواع البدل لم يلزم موافقته فيها قوله وهو على اربعة اقسام
اي صادق عليها قوله اي بدل الشي من شي هو مساوٍ له في المعنى هو الذي تكون
ذاته عين ذات المبدل منه اي يكون المراد منهما شيا واحدا وان تغاير
مفهوماهما وان لم يكن الماصدق واحد الا انهما قد يختلفان بالعموم والخصوص
فلا يكون ماصدقهما واحدا كزيد اخوك فان المراد منهما شخص واحد ويسمى
بدل الكل لانه كل المبدل منه فالاضافة بيانية والفرق بينه وبين عطف
البيان ان المقصود بالذات في الكلام النسبة الى البدل والنسبة الى المبدل
منه توطية وتمهيد للنسبة الى البدل ومعا مبالغة في الاسناد بخلاف عطف
البيان فان المقصود بالذات المعطوف عليه وانما قصد بالعطف توضيح
المعطوف عليه وبيانه والظاهر ان الاضافة في بدل الشي بيانية اي بدل
هو الشي المبدل منه قوله على المشهور مقابل المشهور قول السهيلي ان بدل
البعض وبدل الاشتمال يرجعان الى بدل الكل لان العرب تتكلم بالعام
وتريد الخاص وتحذف المضاف وتنويه فاذا قلت اكلت الرغيف
ثلثه انما تريد اكلت بعض الرغيف ثم تبينت ذلك البعض وبدل
المصدر من الاسم انما هو في الحقيقة من صفة مضافة الى ذلك الاسم قوله
اي بدل ذلك الجزء من كله اي بدل هو جزء المبدل منه ذلك الكل اولا توطيه
وتمهيدا او هو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه
بعضا من مفهومه فنحو الهين اثنين اذا جعلناه بدلا لا يكون بدل الكل دون
البعض لا ماصدق عليه اثنين هو ما صدق عليه الهين ويسمى بدل البعض
لانه بعض من المبدل منه فاضافته ايضا بيانية واعلم ان بعض الشي قد
يراد به ما هو فرد منه كما يقال زيد بعض الانسان وقد يراد به ما هو جزء له

كما

كما يقال اليد بعض زيد قوله قليلا كان ذلك الجزء او كثيرا او مساويا
للجزء الاخر مثال الاول اكلت الرغيف نصفه قوله بدل الاشتمال سمي به
لان المبدل منه مشتمل على البدل فالاضافة بمعنى اللام وهذا ظاهر على القول
بان المبدل منه مشتمل على البدل واما على القول بان المشتمل هو العامل او البدل
فوجه تسميته ببدل الاشتمال دلالة اول الكلام بالاجمال على اخر الكلام فكان
الاول بمنزلة مشتمل على الثاني فانك اذا قلت اعجبني زيد مثلا ومعلوم
ان ذات زيد لم يكن معجبا وكانك قلت اعجبني شي من زيد وهذا
المعنى شامل بالاجمال للعلم وغيره وهذا الوجه في التسمية شامل لما اذا كان
الاول مشتملا على الثاني كقوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه والثاني
على الاول نحو سلب زيد ثوبه او لم يكن احدهما مشتملا على الاخر كقولك
اعجبني زيد علمه قوله اشتمالا بطريق الاجمال اي من حيث كونه دالا
عليه ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة
الى ذكره منتظرة له فيجي بدله مبينا ويحصل له الاجمال او لا فبدل الاشتمال
هو الذي يكون بينه وبين المبدل منه ملابسة بغير العينية والجزئية
اي لا يكون عينه ولا جزءه بل يكون بينهما علاقة تامة تكون النسبة
الى المتبوع منها محتاج فا النسبة الى البدل والى غيره فيذكر البدل مبينا
للمقصود من المبهم ومزيلا للابهام نحو سلب زيد ثوبه فانه ينسب
السلب الى زيد ويراد سلب ما يتعلق به فخرج نحو ضربت زيدا حماره
فانه لا يقصد من ضرب زيد عرفا ضرب حماره وكذا نحو بني الامير
عماله فانه لا احتمال عرفا الا البدل ولا يلزم ان تكون النسبة الى المتبوع
صحيحة حقيقة كما يفهم من كلام الفاضل الجامي فانه منتقض بنحو اكلت

الجزء ورقه ورايت زيدا ثوبه او عمامته فانه من بدل الاشتمال هذا هو
التحقيق الموافق لكلام المحققين فهو بالاعتماد حقيق والله ولي التوفيق فخذه
بالنواجذ ودع عنك ما قيل او يقال وخذ ما اتيتك وكن من الشاكرين ..
وامر قومك ياخذوا باحسنها قوله لا كاشتمال الظرف على المظروف لا يشترط
خصوص ذلك لان ذلك بضر او لا يكفي بدليل يسئلونك عن الشهر الحرام
قتال فيه قوله بدل الغلط توضيحه انه بدل يذكر بعد ذكر المتبوع غلطا
عمدا او سهوا جبرا لذلك الغلط نحو اشتريت زيدا حمارا واعلم ان الغلط
اما سبق اللسان وهو لا يقع في فصيح الكلام او لنسيان وزعم بالظاهر وهو
ايضا لا يصدر عن روية وفطنة والثالث ان يوقع نفسه في الغلط
عمدا البيت اركه لنكتة او مبالغة او تذكر المبدل منه عمدا ثم يظهر انك غالط وهو
كثير في الشعر كقوله هند نجم بدر شمس سير غلطا لان ذكره بسبب الغلط
قوله كذا ذكره في التوضيح ذا في كذا اشارة الى قوله اي لح والمقول المذكور وان
كان متحدا مع ما ذكره في التوضيح بالنوع الا انه يغايره بالشخص وهو ظاهر وتلك
المغايرة كافية في صحة التشبيه فلا يرد عليه ما يقال هذا بعينه عين
ما ذكره في التوضيح فكيف يصح التشبيه وهو يقتضي المغايرة قوله نحو قولك
جاء زيد اخوك اي نحو اخوك من قولك الذي هو جاء زيد اخوك وقس على
ذلك نظايره قوله ويسميه ابن مالك بالبدل المطابق قال في شرح الكافية
وذكر المطابقة اولى لان الاعبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه
في المعنى بخلاف العبارة الاخرى فانها لا تصدق الا على ذي اجزا .
وذلك غير مشروط للاجماع على صحة البدلية في اسما الله تعالى كقراءة غير
نافع وابن عامر الى صراط العزيز الحميد قوله نحو اكلت الرغيف

باب الحال قوله اعلم أن الحال يذكر ويونث وهو
الافصح يقال حال حسنة وحال حسن وقد يونث لفظها فيقال حالة
قال الشاعر * على حالة لو أن في القوم حاتما * على جوده لضن بالقوم حاتم *
والفها منقلبة عن واو لقولهم في جمعها احوال وفي تصغيرها حويلة
واشتقاقها من التحول وهو الانتقال قوله هو الاسم ان قلت
يرد عليه ان الحال قد يقع جارا ومجرورا وقد يقع جملة وليس
شي من ذلك باسم قلت الجملة الواقعة حالا اسم تاويلا لانها
واقعة موقع المفرد لان لها محلا من الاعراب والجار والمجرور
اذا وقع حالا فالحال متعلقه وهو اما اسم حقيقة او تاويلا قوله
الفضلة المراد بالفضلة ههنا ما ليس جزا من الكلام لا ما يستغنى
الكلام عنه فلا يخرج نحو كسالى من قوله تعالى قاموا كسالى فان كسالى حال
ولا يستغنى الكلام عنه نحو وانتم سكارى من قوله تعالى لا تقربوا
الصلاة وانتم سكارى ولاعبين من قوله تعالى وما خلقنا السموات
والارض وما بينهما لاعبين وان لم يستغن الكلام عن الحال في ذلك وخرج
بذكر الفضلة الخبر في نحو زيد ضاحك فان ضاحك وان كان اسما مبينا
للهيئة فهو عمدة لا فضلة قوله المنصوب بالفعل وشبهه ان
قلت في هذا الحد نظر لان النصب حكم والحكم فرع التصور
والتصور موقوف على الحد المأخوذ فيه الحكم المذكور
فالجواب انا لا نسلم ان تصور النصب الذي هو الحكم فرع
تصور المحدود فيتوقف على الحد لان النصب لا يختص
في الحال فلا يتوقف فهمه على تصور الحال ليكون موقوفا.

على الحد نعم نصب الحال يتوقف تصوره على تصور الحال الا ان
الماخوذ في التعريف ليس نصب الحال بل النصب المطلق ولو سلم
فيكفي في الحكم التصور بوجه اخر غير الحد فليتامل والمراد بشبهه
هاهنا ما يدل على الفعل ويشاركه في الحروف الاصليه كاسم الفاعل
والمصدر مثلا او ما يفهم منه معنى الفعل ولا يشاركه في الحروف الاصليه
كالظرف واسم الاشاره **قوله** المفسر لما انبهم في الهيئات اي الصفات
قال ابن هشام في حواشي التسهيل المراد بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة
كما هو المتبادر وحينئذ يخرج مثل تكلم صادقا ومات مسلما وعاش كافرا
وان ارادوا الصفة فالتعبير بها اوضح لمقصودهم لكن يخرج عنه مثل
جا زيد والشمس طالعة وجا زيد وعمرو جالس انتهى واجيب بانها
في معنى مقارنا لطلوع الشمس وجلوس عمرو فهي بحسب التاويل
لا يخرجان لانهما سيئا للصفة وخرج بذكر المفسر لما انبهم
من الهيئات اي المقصود منه بالذات تفسير ما انبهم من الهيئات
التمييز في لله دره فارسا والنعت في رايت رجلا راكبا فان
فارسا وراكبا وان حصل بهما بيان الهيئة فليسا بمقصودين
بالذات كذلك **قوله** من الفاعل ايضا نحو جا زيد راكبا فان راكبا
بين هيئة الفاعل الذي هو زيد اي صدر المجي منه حال كونه راكبا
فدلت الحال الثانية له حين صدر الفعل منه **قوله** ومن المفعول
نصا نحو ركبت الفرس مسرجا فان مسرجا بين هيئة المفعول
اي وقع الركوب عليه حال كونه مسرجا فانه مسرجا ومن المفعول
المنادي ويجي والحال منه على الاصح يا ربنا منعما ويجي من المفعول
معه ومن المفعول المطلق نحو ضربت الضرب الشديد اي احدثت
الضرب

الضرب حال كونه شديدا **قوله** ومحتمله لان تكون من الفاعل والمفعول
نحو لقيت عبد الله راكبا مثله في المغني حيث قال من الحال ما يحتمل
كونه من الفاعل وكونه من المفعول نحو ضربت زيدا ضاحكا ونحو قاتلوا
المشركين كافة **قوله** ولا يجي الحال من المبتدا على الصحيح وجوز سيبويه مجي
الحال من المبتدا وصححه ابن مالك ويجي من الخبر نحو هذا زيد قائما
ويجيها من اسم كان خلاف **قوله** ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه
ميتا قال الزمخشري هو تمثيل وتصوير لما يناله المغتاب في عرض المغتاب
على افظع وجه وافحشه وفيه مبالغات يستفتح منها الاستفهام
الذي معناه التقرير ومنها جعل ما هو في الغاية من الكراهة
موصولا بالمحبة ومنها اسناد الفعل الى احدكم والاشعار بان
احدا من الاحدين لا يحب ذلك ومنها انه لم يقتصر على تمثيل الاغتياب
باكل لحم الانسان حتى جعله ميتا وقال الدماميني كراهة هذا
اللحم يدعو اليها الطبع وكراهة الغيبة يدعو اليها العقل وهو
احق ان يجاب لانه بصير عالم والطبع اعمى جاهل فان قيل
ما العامل في الحال من المضاف اليه اذا كان المضاف غير عامل
قلت قال التفتازاني في حاشية الكشاف عند التكلم على قوله تعالى
ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا ما نصه حنيفا حال من المضاف اليه للاطباق
على جواز ذلك اذا كان المضاف جزا من المضاف اليه او بمنزلة الجزء
بحيث يصح قيامه مقامه مثل اتبعوا ملة ابراهيم اذ اتبعوا
ملته ورايت هند اذا رايت وجهها بخلاف رايت غلام هند
قائمة واختلفوا في عامل مثل هذا الحال فقيل معنى الاضافة لما فيها

من معنى الحال المشعر به حرف الجر كانه قيل مله لبنت ابراهيم ه
حنيفا والصحيح ان عاملها عامل المضاف اليه لما بينهما من الاتحاد بالوجه
المذكور واما اعجبني ضرب زيد راكبا فلا كلام في جوازه وكون
عامله هو المضاف نفسه هذا كلامه قوله ولا يكون الحال الا
مشتقة منتقلة اي وصفا غير ثابت ماخوذا من فعل مستعمل
وانما كان الغالب فيها ان تكون منتقلة فلا يقال جا زيد طويلا او
ابيض لعدم الفايدة فيه وانما كان الغالب فيها ان تكون مشتقة
لا جامدة لانها تدل على حدث في صاحبه وما كان كذلك لا بد ان
يكون مشتقا او موولا بالمشتق نحو مررت بقاع عرفج اي خشن
وبنافة علاة اي قوة وكقول الشاعر فلولا الله والمهر المغرا
لرحت وانت غربال الاهاب اي ممزق الجلد قوله ولا يكون
الحال الا نكرة وذكر لان الغرض من الحال ان يبين هيئة الفاعل
والمفعول به او الخبر او المبتدا على من يقول كما في نحو جا زيد
راكبا وضربت اللص مكتوفا وهو الحق مصدقا وكان ذلك البيان
حاصلا بالنكرة التزموا تنكير الحال احترازا عن التعب والزيادة
لا الغرض وعلل ذلك ايضا بان الحال في الحقيقة خبر عن ذي الحال
وحق الخبر ان يكون نكرة قوله ولا يكون الا بعد تمام الكلام اي
الاصل فيه ذلك يعني ان يتاخر عن صاحبه لان الحال في الحقيقة
خبر عن صاحبها وحق الخبر ان يتاخر وقد ياتي الحال قبل تمام
الكلام بان يتقدم على صاحبها لان المراد بتمام الكلام ان يتقدم صاحب
الحال وقد يقال ان المصنف استعمل لفظه في حقيقتها ومجازها لانها
في

في التاخير بعديته حقيقة وفي التقديم بعديته تقديرية من حيث
الرتبة لان رتبة الحال متاخرة عن رتبة صاحبها فلا يكون ذلك
خارجا من كلام المصنف قوله ولا يكون صاحبها الا معرفة يعني
الاصل فيه ذلك لانه محكوم عليه بالحال حقيقة والاصل في
المحكوم عليه التعريف كالمبتدا ولانه اذا كان نكرة كان بيانها
بالوصف اولى من بيان الحدث المنسوب اليه الحال لاستحكام
الاتحاد بالموافقة بين الحال وصاحبها في جميع الاحوال اذ في
جعلها حالا لا اتباع المخالفة في الاعراب بين الحال وصاحبها في
بعض الاحوال وفي جعلها صفة لا مخالفة اذ الصفة على وفق
الموصوف في الاعراب جزما ومعلوم ان اثبات الموافقة والهرب
عن المخالفة دخولا في حد المناسبة وما ذكره من انه لا يكون
الا معرفة هو راي الجمهور واما من يجوزه نكرة فيا سابلا
شرط واستثنى من هذه مسايل ذكرها في الاصل قوله ومن
تخلف التنكير اي صوره قوله معرفة اي صورة والا فهو نكرة
معنى لانه منفردا وقيل ان وحده مصدر لفعل محذوف اي ينفرد
وحده اي انفراده فهو مفعول مطلق للحال المحذوفة وقد ياتي
الحال ايضا بلفظ المعرفة كقولهم ادخلوا الاول فالاول وارسلها العراك
وجاءوا الجم الغفير اي جميعا قال في ذلك كله زايدة وقد ياتي بلفظ
المعرفة بالعلمية كقولهم جاءت الخيل بداد اي متبددة فان بداد
في الاصل علم على جنس التبدد كما ان فجار علم للفجرة اي الفجور
قوله ومن تخلف وقوع الحال بعد تمام الكلام تقدم جواب هذا الايراد
قريبا كيف جا زيد كيف تستعمل على وجهين احدهما ان تكون شرطا
قوله

غير جازم نحو كيف تصنع اصنع الثاني ان يكون استفهاما على الحال
اما حقيقيا نحو كيف زيد او غيره نحو تكفرون فانه اخرج مخرج
الانكار والتعجب زاد الرضي فيهما قد يجب على المعينين نحو
قولك انظر كيف يصنع زيد فانه لا يصح ان تكون استفهامية هنا
بسقوطها على المصدر وكان معناها هنا انظر الى كيفية صنع
زيد ثم هي ظرف عند الاخفش وعند س هي اسم غير ظرف فان
جاء بعدها جملة فعلية فهو منصوبة المحل على الحال فان جاز بعدها
اسم نحو كيف زيد فهو في رفع على انه خبر المبتدا **قوله** والمراد بتمام
الكلام الى الاولى والمراد بتمام الكلام ان يتقدم صاحب الحال **قوله**
فاعله الاولى مرفوعة اي ان كان صاحب الحال فان كان الحال من
المفعول فجعلها ان تتاخر عنه **باب التمييز قوله**
اي التفسير اعلم ان التمييز والتفسير والتبيين الفاظ مترادفة لغة
واصطلاحا وهي في اللغة بمعنى فصل الشي عن غيره قال تعالى
وامتازوا اليوم ايها المجرمون اي انفصلوا من المومنين تكاد تميز
من الغيظ اي ينفصل بعضها من بعض وفي الاصطلاح ما ذكره
المصنف ويقال له ايضا المفسر والمميز والمبين **قوله** المفسر
لما ابهم اي خفي احترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم
التنحية فهو ليس يفسر ويرفع الابهام عن شي بل هو ترك
مبهم وايراد معين ودخل اي فيه التمييز وغيره كالحال والصفة
وشبههما **قوله** من الذوات احترز به عن الحال فانه يرفع
الابهام ولكن لا عن ذات وانما يرفع الابهام عن هيئة الذات
لا عن

لا عن نفسها وكذا القهقرى في قولك رجع القهقرى يرفع الابهام
عن هيئة الذات التي هي الرجوع لا عن نفس الرجوع لان ماهية
الرجوع معلومة غير مبهمة وهي الانتقال الى ما ابتدت الذات
منه لكن الصفة في نحو رأيت رجلا طويلا او ظريفا اندرج فيه
لان رجلا ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد من افراده
فيدخل احدا وصافه تمييزا عما يخالفه كما تميز بطويل عن
قصير فطويل رفع الابهام عن الذات المذكورة وكذا يدخل
فيه عطف البيان في نحو رأيت العالم زيدا وكذا البدل
من الضمير الغايب نحو رايته زيدا لانه يرفع الابهام
عن المقصود بالضمير كما في نحو نعم رجله وربه رجلا سوا
قوله او من النسب زاده لادخال التمييز المفسر لما ابهم
من النسب ولقايل ان يقول لا حاجة في ادخاله الى
ذلك بل هو داخل بدون ذلك بان يراد بالذوات ما يتناول
الذوات المقدرة فالاول وهو ما يرفع الابهام عن ذات
مذكورة هو ما يرفع الابهام عن مفرد مقدار غالبا
في عدد نحو عشرين درهما او ما في غيره بان ذو نحو عندي
رطل زيتا ومنوان سمنا ومكيلا نحو قفيزان والمن والقفيز
والمثل يحتمل امور كثيرة والتمييز يعرف المراد ويزيل الاحتمال
المراد بالمقادير ما منها المقدرات اذا المراد المعدود والموزون
والمزروع لا غير فافهم وعن مفرد غير مقدار مثل قولك
عندي خاتم حديدا وباب ساج والثاني وهو ما يرفع الابهام

عن ذات مقدرة هو ما يرفع الابهام عن نسبة كانت في الجملة
او ما ضاهاها والاول نحو طاب محمد نفسا والثاني نحو زيد طيب
نفسا وابا وابوه ودارا وعلما او في اضافة نحو يعجبني طيبه نفسا
وابا وابوه ودارا وعلما وهذا القسم يرفع الابهام المستوعن ذات
مقدرة لان طاب زيد معناه طاب شي وزيد ونفسا تمييز شي
وهو ذات مقدرة وعلى هذا القياس حال زيد طيب نفسا واعجبني
طيبه نفسا ومن النحاة من قال ان المراد من الذات المقدره
هي النسبة التي من الاشيا الثلاثة فان نسبة الطيب الى
زيد في طاب زيد مبهمة يحتاج الى بيان الخفا من جهة فهذه
النسبة تسمى ذاتا مقدرة ولا احتياج هاهنا الى تقدير
شي قال سيد المحققين والقول الاول اصح لان اطلاق الذات المقدرة
على الشي المبهم المقدر اولى من اطلاقها على نفس الشي قوله
تصبب اي تحدر قوله وتفقا اي تشقق يقال تفقات
السحابة عن ما فيها اي تشققت كذا قيل والشيخ فسره
بقوله اي امتلا قوله فعرفا تمييز لابهام نسبة التصبب
الى زيد اي تفسير الخفا نسبة التصبب اي مفسر ومزيل
لخفا ما ذكر فان في نسبة الطيب الى الفاعل خفا اذ لا يعلم
ان طيبه من جهة نفسه او ابيه او ابويه او علمه او داره
ونحو ذلك وبذكر التمييز ارتفع الخفا قوله وثمما تمييز الخ
اي تفسير لخفا ما ذكر اي مفسر ومزيل لخفا ما ذكر وقس
على ذكر ما اشبهه قوله اوقع في النفس اي اشد وقعا وتمكنا
فيها

وفيها لما جبل الله عليه النفوس من ان الشي اذا ذكر مبهما
ثم بين كان اوقع عندها قوله فعلا ما تمييز الى الخ
تفسير للخفا الحاصل في جنس ذات مذكورة كعشرين وقس
عليه ما اشبهه قوله ومنه تمييز المقادير اي من الاول الذي
هو تمييز الذوات قوله بعد الاعداد والمقادير فهم من عطف
المقادير على الاعداد ان الاعداد ليس من جملة المقادير قال
ابن هشام في شرح القطر وهو قول المحققين لان المراد
بالمقدار ما لم يرد حقيقته بل مقداره حتى انه يصح اضافة
المقدار اليه والعدد ليس كذلك الا ترى انك تقول عندي مقدار
رطل زيتا ولا تقول عندي مقدار عشرين رجلا الا على اخراجه
وقال بعضهم الاحسن ما ذهب اليه بعضهم من جعل ما دل على
عدد من قسم المقادير وهي ما يعرف بها كمية الشي قوله
ولا يكون التمييز الا نكرة لانه لما كان الغرض من التمييز التفسير
وازالة الابهام وكان ذلك حاصلا بالنكرة التزموا تنكيره احترازا
عن العبث والزيادة لا لغرض وايضا فان التمييز يلازم الفضلة
ما استقل واستحق التحقيق بلزوم التنكير فان عروه من الفضلة
ليصير ركنه عمدة جاز تعريفه بخلاف التمييز والحال قوله خلافا
للكوفيين ان قلت على ما اذا انتصب قوله خلافا قلت يجوز
فيه وجهان احدهما ان يكون مصدر خالف اي خالفوا في ذلك
خلافا كما ان قولك يجوز كذا اتفاقا او اجماعا ينعقد به اتفقوا على
ذلك اتفاقا واجمعوا عليه اجماعا فان قلت فما هذه اللام الواقعة

بعد خلافا فانها لا تنفع تعليقها بهذا المصدر اذ هو موكد ولا
بقوله اذ هو متعد بنفسه قلت هي لام التبيين مثلها في
سقيا له فتتعلق بمحذوف اي ارادتي الكوفيين وثانيهما ان
يكون حالا والتقدير قوله ذلك خلافا للكوفيين اي مخالفا لهم
وحذف القول كثير حتى قال ابو علي الفارسي هو من حديث البحر
حدث ولا حرج ودل على هذا المحذوف ان كل حكم جزم به المصنف
فهم قايلون به فكان القول مقدرا قبل كل مثله وكذا قال ابن
هشام الانصاري في بعض تعاليقه قوله وطبت النفس بعض بيت
قاله رشيد بن شهاب اليشكري وهو رايتك لما ان عرفت وجوهنا
صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو • وان زائدة والوجوه ه
الانفس والذوات وصددت اي اعرضت وعن عمرو اي الذي
قتلناه وكان حميم قيس اي الذي طابت نفسك عن قتله ه
باب الاستثنا قوله هو ماخوذ من الثني وهو
العطف تقول ثنيت الحبل اذا عطفت بعضه على بعض ه
وقيل ثنيته عن الشي اذا صرفته عنه ويقال ثنى عنان
الدابة اذا صرفها لان المستثنى مصروف عن حكم المستثنى منه
قال المولى سعد الدين وينبغي ان يعلم اذا قلنا جاني القوم
الا زيدا فالاستثنا يطلق على اخراج زيد وعلى زيد المخرج
وعلى لفظ زيد المذكور بعد الا وعلى مجموع الا زيدا وبهذا
الاعتبارات اختلفت العبارات في تفسيره فيجب ان يحمل
كل تفسير على ما يناسبه من المعاني الاربعة انتهى والمناسب

ان يراد

انه يراد بالاستثنا في الترجمة معنى المستثنى الذي هو
اللفظ لانه الذي من المنصوبات قوله وهو اي الاستثنا
المعنى المصدري ففيه استخدام قوله الاخراج اي الدالة
على خروج شي من حكم الكلام وهو جنس يشمل كل اخراج كالاخراج بالبدل
نحو اكلت الرغيف ثلثه فان الثلث يخرج من الثلثين وبالنعت
نحو اعتق رقبة مومنة فان المومنة مخرجة للكافرة وبالشرط
نحو اقتلوا المشركين ان حاربوا فان حاربوا يخرج لمن لم يحاربوا
وبالغاية نحو اتموا الصيام الى الليل وبنحو استثنى زيدا وبالاستثنا
نحو فشربوا منه الا قليلا قوله بالا او احدى اخواتها اي
نظايرها يخرج ما عدا الاستثنا فلا يسمى شي منه استثنا
في الاصطلاح قوله ما لولاه اي شي لولا الاخراج موجود فلولا
جارة للضمير الواقع في محل الرفع بالابتدا والخبر محذوف
هذا قول س وقال ابو الحسن ان لولا غير جارة وان
الضمير بعدها مرفوع ولكنهم استعاروا ضمير الجر كان
قوله لدخل في الكلام السابق اي لدخل ذلك الشي المخرج الذي حقه
ومرتبته السبق وهذا الحد الذي ذكره الشيخ حد الاستثنا المتصل
وهو ما يكون المستثنى منه بعض المستثنى منه وسكت عن المنقطع
وهو ما لا يكون المستثنى بنيه بعض المستثنى منه نحو جا القوم الا الحمير ويمكن
ان يوجه سكوته عنه بالاقتصار على ما هو الاصل لقصد الاختصار
او على ما هو المعنى الحقيقي للفظ الاستثنا فانه في المنقطع مجازا
على الاصح بنا على ما ذهب اليه الجلال المحلي في شرح جمع الجوامع تبعا

لمقتضى كلام العلامة القطب الشيرازي في شرح المختصر ان محل الخلاف
لفظ الاستثنا وان اكد ذلك السعد في التلويح على انه يمكن جعل التعريف
شاملا للمنقطع بان يحمل الاخراج على ما يشمل الاخراج من مفهوم الكلام
والدخول على ما يشمل الدخول في حكم ما يفهم منه بواسطة ولو عرفا ففي الاستثنا
المنقطع اخراج من حكم مفهوم الكلام فانه اذا قيل جا القوم فهم عرفا مجي ما يتعلق
بهم ايضا فقوله الا الحمير اخراج من هذا المفهوم كما صرح بذلك العلامة البدر بن
مالك في شرح الالفية وكانه قيل جا القوم وجا ما يتعلق بهم ايضا الا الحمير
فالمستثنى من القسمين غير داخل في الحكم ولم يثبت له الحكم الا ان
المتصل كان داخلا في مفهوم المستثنى منه والمنقطع لم يكن كذلك اهـ
قوله ادواته اي الاته قوله وهي في الحقيقة على ثلاثة اقسام اي
ففي التعبير بالحروف تغليب كما قال والضمير في قوله وهي عائد
الى ادوات الاستثنا المذكورة في هذا الكتاب فلا يرد انه يقتضي ليس
ولا يكون هذا وقد قال الصفار في شرح كتاب سيبويه الحرف
يطلقه س على الاسم والفعل فاطلاق الحروف على الكلمات اطلاق
وعليه فلا تغليب قوله وغير وسوى قال ابن هشام الانصاري
غير وسوى اشتركا في انهما اسمان دخيلان في الاستثنا محمولان
على الا وان المستثنى بهما مجرور باضافتهما اليه وافترقا في اعرابهما
فاما سوى فلازمة للنصب على انها ظرف مكان مجازي والدليل
على ظرفيتها وصل الموصول بها فيقال قام الذي سواك ولا يقال
قام الذي غيرك او غيرك ويقال سوى على وزن هدى وسوى على وزن
عنب وسواء على وزن سلام وسواء على وزن سنان فمن فتح فعلامة

النصب

النصب فتحة مقدرة على الالف تعذرا ومن مد ما اظهر الفتحة
والذي يظهر من كلام النحويين ان الاستثنا بهذه اللغات مسموع
وزعم ابن عصفور في شرح الجمل الصغير انه لم يشرب من هذه
اللغات معنى الاستثنا الا سوى المكسورة السين بمعنى المقصور
فانه هو والشرطي لم يذكر الكسر قال فان استثنى بما سواها فعلى
القياس عليها قوله بنصب وجوبا ظاهر كلامه وجوب النصب
عند جميع العرب وليس كذلك بل الابدال فيه لغة حكاها الشيخ
ابو حيان وخرج عليها قراءة فشربوا منه الا قليلا وانهم الناصب
ليكون جاريا على كل الاقوال في ناصبه وسيأتي بيان الاقوال
في ذلك قوله والمراد بالتام الخ المناسب لسابقه ولاحقه
والمراد بالتام ما يذكر فيه المستثنى منه ثم رايته كذلك
في نسخة قوله منصوب بالا هو الاصح واليه ذهب
المبرد والزجاج ومن صرح بانه الاصح البدر بن مالك ووجه
ما قاله الرضي ان متقومه لمعنى الاستثنا ومحصله والعامل
ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب وان الانابة عن
استثنى كما ان حرف النداء نائب عن المنادي وقال
البصريون العامل الفعل المتقدم او معناه بتوسط الا لانه
شي يتعلق به الفعل معنى وقد جا بعد تمام الكلام فشابه
المفعول قوله منفيا بان يتقدم عليه نفي مثل النفي النهي
والاستفهام مثاله بعد النهي ولا يلتفت منكم احد الا

امرانك قرئ بالرفع ابو عمرو وابن كثير على انه بدل من احد وقرئ
الباقون بالنصب واستشكل بعضهم اجتماع على غير الارجح
فجعله مستثنى من اهلك وفيه بحث نضيق عنه هذه
الحواشي ومثاله بعد الاستفهام ومن يقنط من رحمة ربه
الا الضالون فالضالون مستثنى من الضمير المستتر في يقنط
العائد على من هو بدل ولو قرئ الا الضالين لكان جائزا
قوله جاز فيه البدل والنصب على الاستثنا اعلم ان المستثنى
فيما اذا كان الكلام منفيا حالتين احدهما ان يكون متصلا ونعني
به ان يكون المستثنى منه شاملا للمستثنى وهذا النوع فيه
وجهان اللذان ذكرهما المصنف والاتباع هو الاكثر في كلامهم
ولهذا بدا المصنف به والاخر عربي جيد لكن لترجيح البدل
على الاتباع شروط ذكرها في الاصل والثانية ان يكون الكلام
منقطعا ونعني به ان لا يكون المستثنى منه شاملا له كقولنا
ما فيها احد الا حمارا لان الاحد يختص بالعاقل قوله ويجب
في بدل البعض من الكل الخ قال في المغني ويبعده يعني
قول النحويين بانه بدل بعض من كل انه لا ضمير معه
في نحو ما جاءني احد الا زيدا كما في اكلت الرغيف ثلثه وانه
مخالف للمبدل منه في النفي والايجاب انتهى واجاب الشيخ
عن الاول بان الضمير مقدر والدماميني عنه بانه لم يشترط
الضمير في بدل البعض من حيث هو ضمير وانما اشترطوه
من حيث هو رابطة فاذا وجد الربط بدونه حصل الغرض

من غير

من غير جمود على اشتراط وجوده وههنا الربط متحقق بدونه
وذلك لان الا وما بعدها من تمام الكلام الاول والاخراج الثاني
من الاول فعلم انه بعضه فحصل الربط بذلك ولم يحتج الى ضمير وعن
الثاني بان الرضي قال ولا منع من التخالف مع الحرف المقتضي
لذلك فان قلت هو يجوز التخالف في غير الاستثنا قلت
قال ابن الدهان في الغرة ليس من المبدلات ما يخالف
حكم المبدل منه الا في الاستثنا وحده ولذلك انك اذا قلت
ما قام احد الا زيد فقد نفيت القيام عن احد واثبت القيام
لزيد قوله بنا على ان البدل على نية تكرار العامل ثلاثة ادلة
شرعي ولغوي وقياسي فالشرعي قوله تعالى اتبعوا المرسلين
اتبعوا الاية وقال الملأ الذين استكبروا من قومه
للذين استضعفوا لمن امن منهم واللغوي قول الشاعر :

اذا ما مات ميت من تميم ۞ فسرك ان يعيش فجئ بزاد
بخبز او بتمر او بسمن ۞ او الشي الملفف في البجاد

والقياسي يا اخانا زيدا لو كان في غير نية النداء لقال يا اخانا
زيدا قوله ويجب تقدير الضمير معه على ما مر قوله
منفيا انما اعتبر في المستثنى منه حينئذ ان يكون منفيا
ليفهم منه معنى صحيحا فان الكلام ح يفيد معنى صحيحا
غالبا نحو ما ضربني احد الا زيد فان الفعل مقتضي فاعلا
يرفع زيدا والتقدير ما ضربني احد الا زيدا وهو معنى صحيح
لا صح المعنى من غير الموجب فانما حكم بصحة التركيب مطلقا

طرد الباب وان لم يقع نادرا نحو ما ما قام الا زيد وهو صحيح
لفظا فاسد معنى واما اذا كان الكلام مثبتا فتقديره المعنى
غالبا نحو ضربني الا زيد الا المعنى ضربني كل احد الا زيد
وهو فاسد فلم يجز فيه مطلقا الا ان استقام المعنى حينئذ
يعرف بحسب العوامل في الاثبات ايضا وذلك بان تقوم
قرينة ظاهرة على ارادة تقدير امر خاص نحو قرات اليوم كذا
اذ من المعلوم ان المراد قرات جميع الاسبوع او الشهر
لا العمر او الدهر اذ يصح المعنى في تقدير العام وهو قليل
حاصله لما لم ينضبط الامر في الاثبات جوزت ذلك فيه
حيث صح المعنى ولم يجز حيث فسد قوله فزيد مرفوع
على الفاعلية بقام اعلم ان النحاة يسمون المستثنى فاعلا او
مفعولا على سبيل المسامحة لا الحقيقة اذ الفاعل حقيقة
هو المستثنى منه المقدر الا انه لما حذف واقيم المستثنى
مقامه سمي باسمه قوله لان ما قبل الا مفرغ للعمل فيما
بعدها فيه اشارة الى ان المفرغ في الحقيقة هو العامل به
وتسميته الاستثناء به مجاز والتوجيه المذكور غير مطرد لتخلفه
فيما في الدار الا زيد لان ما قبل الا فيه ليس عاملا فيما بعدها
بل ما بعدها عامل فيما قبلها واعلم انه قد يقع بعد الا في
الاستثناء المفرغ الجملة وهي اما خبر مبتدا نحو ما زيد
الا يقوم او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم ويقعد
او حال نحو جاء زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد الا ماضيا

مجردا

مجردا عن قد والواو قوله اي لا يجوز نصبه غير الحرف تفسير
معنى لا تقدير اعراب وربما ظن بعض ضعفة الطلبة ان
غير فاعل في الصنعة كما انه فاعل في المعنى وقد عقد ابن جني
في الخصائص للفرق بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى
بابا وتقدير الاعراب لا غير الحرف موجودا فان قيل قوله
لا غير لحن فقد قال ابن هشام في المغني وقولهم لا غير لحن
وقال في شرح الشذور ولا يجوز حذف ما اضيف اليه غير
الا بعد ليس فقط كما مثلنا واما ما يقع في عبارات العلماء
من قولهم لا غير فلا تتكلم به العرب فاما انهم قاسوا الا على
ليس او قالوا ذلك سهوا عن شرط المسئلة قلت ما قاله
مردود فقد حكى الزمخشري وابن الحاجب واتباعهما واستشهد
ابن مالك في شرح التسهيل جوابا به لقولوا اعتمد ربنا العرش بما
اسلفت لا غير تسيل قوله تشبيها بقبل وبعد اي في
الابهام قال الرضي ولا ابهام غير لا تتعرف بالاضافة وهي
اشد ابهاما من مثل فلذا لم تبن قبل علم الضم قوله
لكن على الحال هو ما قاله الفارسي واختاره ابن مالك تبعا
لجماعة قال ابن هشام في شرح اللمحة واختلف في نصب
غير حيث نصب من غير تفريغ فقال ابن خروف
تنتصب بما قبلها على الاستثناء كما انتصب الاسم الذي
بعد الا وجعل ذلك دليلا على ان النصب في قام القوم الا زيدا
ليس بالا لان الا قد عدمت مع غير مع وجود النصب وقال

الفارسي على الحال وفيها معنى الاستثناء وهو حال من المستثنى
منه وصح ذلك لأن غير لا تتعرف بالإضافة وقيل على التشبيه
بظرف المكان والجامع بينهما الإبهام انتهى قوله لكن على
الحال فيه ما سلف فلا تغفل قوله ومن الإجراء على حسب
العوامل الخ ما ذكر من أن سوى متصرف هو ما ذهب إليه
ابن مالك واستدل على ذلك بوقوعه في كلام العرب نثرا ونظما
ومذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين أن سوى من
الظروف اللازمة لأنها يوصل بها الموصول نحو جاء الذي سواك
كما سلف قالوا ولا تخرج عن الظرفية إلا في الشعر الرماني والعكبري
وقال تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا وهذا أعدل ولا ينهض
ما استدل به ابن مالك حجة لأكثر من ذلك لأن بعضه لا يخرج
الظرف عن اللزوم وهو الجر وبعضه قابل للتأويل قوله
والمستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز جره ونصبه اعلم أن خلا
وعدا يستعملان مجردين من ما ومقترنين بها فالأول
نحو قام القوم خلا زيدا وعدا عمرا والأشهر نصب المستثنى بهما
بهما على مفعول والفاعل مستتر كما ذكره الشيخ فإن قلت
هذا إن صح في عدا لكونها متعدية قبل الاستثناء كقولك عدا
فلان طوره أي تجاوزه لم يصح في خلا لكونها قاصرة فكيف ينصب
المفعول قلت أجيب بأنهم ضمنوها في الاستثناء معنى جاوز
وحسن ذلك لأن كل من خلا من شيء فقد جاوزه فإن قلت
فعلى من يعود الضمير المستتر فيهما قلت في ذلك خلاف فعند
أكثر

أكثر البصريين أنه ضمير البعض المدلول عليه بكله السابق
ومنه نظر بيناه وجوابه في الأصل وإن قرنتا بما فالنصب
عند الجمهور واجب لأن ما مصدرية وما والفعل في تأويل
المصدر وذلك المصدر في تأويل وصف وذلك الوصف حال
وذلك الحال فيه معنى الاستثناء هذا قول السيرافي وقيل
منصوب على الظرفية وما وقتية نابت هي وصلتها عن
الوقت فالمعنى على الأول قاموا مجاوزين زيدا وعلى
الثاني قاموا وقت مجاوزتهم زيدا وقال ابن خروف على
الاستثناء كانتصاب غير في قاموا غير زيد قوله
على تقديري الحرفية والفعلية نشر مرتب وإنما جر المستثنى
بكل منهما على تقدير الحرفية ولم ينصب مع أن نصبه هو
الأصل للفرق بينهما حروفا وبينهما أفعالا وأعطي الحرف
الجر والفعل النصب لأن الفعل لا يعمل الجر ولأن عمل
الحرف النصب بالحمل عليه وإذا جرت فهي متعلقة
بما قبلها من فعل وشبهه على قاعدة حرف الجر فتكون
في موضع المفعول به كمررت بزيد فهي متعدية ما
قبلها لما بعدها إلا أنها تعديه على جهة السلب قاله
الجرجاني وعلى تقدير الفعلية اختلف في جملة الاستثناء
فقيل هي حال فمحلها النصب وقيل مستأنفة فلا محل لها
وصححه ابن عصفور قوله مستتر فيه وجوبا إنما وجب
استتاره في هذه الأفعال ليكون ما بعدها في صورة

المستثنى بالا التي هي ام الباب وكذا المرتظهر معها وفيوان
قلنا ان جملة الاستثنا في محل نصب على الحال كذا قيل وقد
يقال ان ظهور قد لا ينافي المقصود من كون ما بعدها في
صورة المستثنى بالا الا ان يقال ظهور قد يصرف عن صورة
الاستثنا صريحا فليتامل **باب لا قوله**
النافية للجنس اي الماهية والحقيقة لصفته وحكمه او
النافية للخبر عن جنس الاسم اذ لا رجل ضارب مثلا لنفي
الضرب على الرجل واسناد النفي اليها مجاز من اسناد
ما للشي الى السبب لان النافي حقيقة هو المتكلم والمتبادر
انها نافية للجنس نفيا اي نصا فتخرج لا النافية للوحدة والنافية
للجنس ظهورا وفي المغني ما حاصله ان لا العاملة عمل ان تحتمل
نفي الجنس وهو الظاهر ونفي الوحدة وغلط من زعم انها لا
تكون الا لنفي الوحدة **قوله** اعلم انما عبر بهذه الصيغة هنا
مع ان العلم بجميع ما في الكتاب مطلوب اشار الى الاهتمام
والقا البال الى ما يرد بعدها لاحتياجه الى تنبيه لغرضه
قوله تنصب النكرات اي ولو صورة او تاويلا فدخل نحو
لا اباله ولا غلامي له ولا مسلمي له فانه جائز بدون شذوذ مع
انها مضافة الى الضمير واللام مقحمة بين المضاف والمضاف اليه
على مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة قال الرضي واعلم انه يجوز تاويل
العلم المشهور ببعض الخلال بنكرة فينصب بلا التبرئة وتنزع منه لام
التعريف ان كانت فيه ولتاويله بالنكرة وجهان اما ان يقدر مضاف
ومثل فلا يتعرف بالاضافة لتوغله في الابهام واما ان يجعل العلم لاشتهاره
بتلك

باب لا قوله

بتلك الحالة كانه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى لان معنى
قضية ولا اباحسن لها لا يفصلها **قوله** وجوبا قيده به لقول المص
ولم تتكرر لا لانها اذا تكررت يجوز النصب ولا يجب كما
كما ذكره المصنف **قوله** لفظا او محلا اي لفظا ان كانت النكرات
مضافة او مشبهة بالمضاف ومحلا ان لم تكن كذلك واراد
بالنصب لفظا ما ليس محلا بقرينة المقابلة فدخل في النصب
لفظا النصب تقديرا **قوله** بغير تنوين مخصوص بغير
المشبه بالمضاف عند جمهور البصريين **قوله** اذا باشرت
الخ بقي شروط اخر منها ان لا يدخل عليها جار وان يكون خبرها
نكرة وان يكون نفيها نصا كما سبق فان دخل عليها جار
خفض النكرة نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شي وشذ
جئت بلا شي بالفتح وان كانت لنفي الواحد او لنفي الجنس لا
على سبيل التنصيص عملت عمل ليس كما مر **قوله**
تنصب النكرة اذا كانت النكرة مضافة لمثلها او
مشبهة بالمضاف وقوله مضافة لمثلها ليس بقيد بل
مثله ما اذا كانت مضافة لمعرفة وكان المضاف
مما لا يتعرف بالاضافة لما تقدم عن الرضي وقال ايضا في
قولهم لا كزيد ان جعلت الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما
والخبر محذوف اي لا مثله موجودا ويجوز ان يكون كزيد
خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلت الكاف حرفا لا اسم
محذوف اي لا احد كزيد انتهى **قوله** يبني معها على الفتح

انما بني اسم لا اذا لم يكن مضافا ولا شبيها به لتضمنه
معنى من بدليل ظهورها في قوله فقام يذود الناس
عنها بسيفه الا لا من سبيل الى هند وقيل علة تركيب
الاسم مع الحرف تركيب خمسة عشر واختار الرضي الاول
وقال انه الحق قال وانما بنيت على ما ينصب به ليكون
البنا على حركة استحقتها النكرة في الاصل قبل البنا ولم
المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية
فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب
انتهى لكن يضعف هذه العلة ان من اذا ظهرت يحكمون
عليها بانها زايدة موكدة لتنصيص عموم النفي ولا يدفعه
الادعوى ان كلا من لا ومن نص في النفي الاستغراقي فاذا
وردت من بعد لا كانت زايدة موكدة واذا لم ترد تضمن
الاسم معناها وفيه من الضعف ما لا يخفى وارد على الاول
ايضا ان التضمن بمعنى من هو الاسم قوله وهو ظاهر
كلام المص انما قال ظاهر لانه يحتمل ما حمله عليه الشيخ
من النصب لفظا او محلا لكن ينافيه قوله من غير تنوين
بالنسبة للتشبيه بالمضاف فانه ينصب وينون نحو
لا طالعا جبلا حاضر قوله وجب اي في الصورتين
وانما وجب تكرير لا ليكون التكرير جبرا لما فاتها من
نفي الجنس الذي لا يمكن اثباته في المعرفة لان نفي الجنس هو تكرير
النفي في الحقيقة وليكون تكرارها منبها على كونها لنفي الجنس

في

في النكرات بخلاف ما اذا اعملت عمل ان فان عملها كاف في
هذا التنبيه لا بعد عمل ان لا التي لنفي الجنس قوله نحو لا
في الدار رجل ولا امراة لا فيه للجنس لكن الظاهر ان ظهور الانفا
اذ لا تضمن والا التضمن مع عمل ليس لكن في كلام بعضهم ما يقتضي
ان تضمن من موجود مع الفصل فليتامل قوله على الالغا للولد
بالالغا عدم اعمالها عمل ان قوله وتوجيه كل منها مذكور
في المطولات قال الشارح في شرح التوضيح ولكل منها توجيه يخصه
اما فتحهما فوجهه ان يجعل الاسم كما مع اسمها كما لو انفردت فعلى مذهب
سيبويه يجوز ان يقدر بعدهما خبر لهما معا لان مذهبه ان لا المفتوح
اسمها لا تعمل في الخبر فهما في موضع رفع واما فتحهما فوجهه ان تجعل
لا الاولى ملغاة لتكررها فما بعدها مرفوع بالابتدا او عاملة
عمل ليس فيكون ما بعدها مرفوعا بها واما فتح الاول ورفع الثاني
فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية زايدة وما بعدها
معطوفة على محل الاولى مع اسمها ويجوز ان يجعل لا الثانية
غير زايدة وهي ملغاة او عاملة عمل ليس واما رفع الاول
الاول وفتح الثاني فوجهه ان لا الاولى ملغاة او عاملة
عمل ليس ولا الثانية عاملة عمل ان واما فتح الاول ونصب الثاني
فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان والثانية زايدة وما بعدها منصوب
منون انتهى ما اردناه منه قوله لو عطفت ولو تكرر لا وجب فتح
الاولى على اعمال لا عمل ان وجاز في الثاني النصب عطفا على محل الاول
والرفع عطف على محل لا مع اسمها وامتنع الفتح لعدم ذكر لا كقوله فلا اب وابنا

مثل يا مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا روي بالنصب ويجوز وابن
بالرفع ولا يجوز وابن بالفتح واما حكاية الاخفش لا رجل ولا امراة بالفتح بلا تنوين
فشاذة والاصل ولا امراة فحذفت لا وبقي البنا بحاله على نية لا **باب**
المنادي قوله بفتح الدال احتراز عن المنادي بكسر الدال وهو طالب الاقبال
المنادي فيه الاظهار في موضع الاضمار لنكتة الايضاح وهو ماخوذ من الندى بكسر
النون وضمها لان كلا ما على الافعال من الاصوات يجوز فيه كسر فايه وضمها
والهمزة في اخره بدل من الواو بدليل قولهم ندوت القوم اذا جلست في المنادى
وهو مجلسهم الذي ينادي فيه بعضهم بعضا ثم ان النداء لغة الدعا واصطلاحا
الدعا بيا واخواتها والمنادي لغة المدعو واصطلاحا ما ذكره الشيخ بقوله
هو المطلوب اقباله بيا او احدي اخواتها او توجهه اليك بوجهه او بقلبه
كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد وحكما يا سما ويا
جبال ويا ارض فانها نزلت او لا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل
عليها حرف النداء وقصد نداوها فهي في حكم ما يطلب اقباله ولذا يا الله والمراد
طلب الاجابة المقصود من المواجهة بخلاف المندوب لانه لم يتوجه اذا
دخل عليه حرف النداء المجرد والتفجع لا لتزيله والمراد بالاخوات النظاير وشبه
النظاير بالاخوات لما بينهما من التقارب والتماثل كما يكون ذلك بين الاخوان
ثم اطلق اسم المشبه به على المشبه ويسمي بالاستعارة المصرح بها وياد اخواتها
ثمانية احرف قوله والمراد بالمفرد هنا الخ يدخل فيه المركب المزجي والمثنى
والجمع نحو معدي كرب ويا زيدان ويا زيدون ونحو يا موسي بضمة مقدرة واذا
ناديت اثني عشر واثنتي عشر قلت يا اثنا عشر ويا اثنتا عشر بالالف وانما بني
على الالف لانه مفرد في هذا الباب كما عرفت وقال الكوفيون يا اثني عشر بالياء

اجرا

اجرا لها مجري المضاف ولما كان المفرد مشترك بين جملة معان والمراد
بعضها فسره بما ذكره **قوله** وهو ما اتصل به شي من تمام معناه ان اريد
بالشي اللفظ وهو يوصف بالاتصال حقيقة فمعناه ان اللفظ الذي تمام المعني
الا ان يقدر مضاف اي مفهم تمام وان اريد المعني فني وصفه بالاتصال
تجوز ومن الشبيه بالمضاف المكمل قبل النداء بعطف نسق نحو يا زيدا
وعمرا في المسمي بهما واما الموصول نحو يا من فعل كذا فقضية كلام بعضهم
خروجه عن التشبيه بالمضاف وقضية ذلك تقديره الضم في اخره **قوله**
فاما المفرد العلم الخ انما بني لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا
ومعني لكاف الخطاب الحرفية وكونها مثلها افرادا وتعريفا وذلك
لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف كالكاف في ذلك لفظا ومعني
وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبني الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبني
لمشابهة الاسم المبني وقد يقال عليه انه يوجب الاستغاثة من
المستغيث وذلك ممنوع وجوابه ان كاف ادعوك وكاف ذلك متماثلان
في الصورة والمعني فكانهما متحدان وليس احدهما مستغنيا عن الاخر
وكان البنا على حركة للاعلام بان البنا غير اصلي وكانت على صورة الرفع للفرق
بينها وبين المنادي المضاف لياء المتكلم في بعض لغاته اذ لو كان البنا على
الكسر لحصل الالتباس به عند حذف يائه اكتفا بالكسرة عنها او
على الفتح لحصل الالتباس به عند حذف الفه اكتفا بالفتحة عنها ومراده
بالنكرة المقصودة المفردة بقرينة المقابلة بالمضاف والشبيه بالمضاف وذكر
للضم بدل على ارادة المفرد في باب الاعراب مع تعديه البنا الي كل ما ليس مضافا
ولا شبيها به فينادي ويبني على ما يرفع به لان البنا على الضم غير لازم

المنادي قوله

بل يكون بالواو والالف ايضا ولو قال على ما يرفع به لعم الحركة والحرف
اللهم الا ان يراد الضمة حقيقة او حكما فيشمل نايبه وهو هنا الالف
والواو نحو يا زيدان ويا زيدون قوله في حالة الاختيار احترز به عن حالة
الضرورة فانه ينون نحو قول القايل سلام الله يا مطر عليها وليس عليك
يا مطر السلام ويجوز نصب المضموم عند الاضطرار الى تنوينه نحو ضربا
لقلبك المهتاج قوله لمعين حال من رجل اي حال كونه مقولا لمعين وانما
قيد بكونه لمعين اذ لو قصد به غير معين صار نكرة غير مقصودة بالنداء فيكون
منصوبا قوله فان كانت موصوفة اي بمفرد نحو يا رجلا كريما اقبل او جملة
او ظرف او جار ومجرور وما ذكر من ان الجملة والظرف صفة هو ما ذهب
اليه ابن مالك والشيخ الازهري قال الموضح في الحواشي ليست الجملة نعتا لما قبلها
وانما هي في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف وهو المنادى بالنداء
وعامل الحال هو عامل صاحبها وتقدم ذلك وما يتعلق به فلا نغفل قوله
فالعرب تؤثر نصبها على رفعها وفيه نظر لان الضم ليس رفعا بل هو
بناء فكان الصواب ان يقول على ضمها بدلا على رفعها لان المنادى لا يرفع
بحال وظاهر كلام السيوطي رحمه الله تعالى تعين النصب وان جواز النصب
والبناء قول الكسائي فلا تغفل قوله يا رجلا كريما اقبل فيه وصف المعرفة
بالنكرة وتقدم الكلام فيه فلا تغفل قوله والثلاثة الباقية منصوبة اي لفظا
وتقديرا واما المفرد المعرفة بقسمية منصوب محلا لان المنادى
مطلقا مفعول به لفعل محذوف والكلام في المنصوبات الشاملة
للمنصوب محلا بدليل تقسيمه المفعول به الى ظاهر ومضمر ومن المعلوم
ان المضمر انما هو منصوب محلا قوله اي لا يجوز فيها غير النصب تقدم
الكلام

الكلام في نظيره في باب الاستثناء فلا تغفل قوله يا غافلا والموت يطلبه
يصح ان يكون مثالا للشبيه بالمضاف ايضا لان جملة والموت يطلبه
حال من الضمير المستتر في غافلا والعامل في الحال هو العامل في صاحبها قوله
ويا ثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك اي حال كونه مقولا لمن سميته بذلك
ويمتنع ادخال يا على ثلاثين خلافا لبعضهم لانه من العلم وان ناديت جماعة
هذه عدتها فان كانت غير معينة نصبتها او باليا ايضا او معينة ضممت
الاول وعرفت الثاني بال ونصبته او رفعته الا ان اعدت معه يا فيجب
ضمه وتجريده من ال باب المفعول من اجله قوله ويسمى
المفعول لاجله يعني ان له ثلاثة اسما قوله الاسم اي الصريح والمؤول
كما يعلم مما سنذكره وخرج به الفعل الجملة قوله المصدر خرج به اسم
الذات لان الذات لا تكون علة غالبا فلا يجوز جيتك السمن والعسل
بالنصب لانه اسم عين لا مصدر وهذا ما قاله الجمهور قوله المنصوب
اي جوازا لانه يجوز جره بلام العلة دايما ناصبة ليكون كلامه جاريا على كل
الاقوال في نصبه ومذهب جمهور البصريين انه منصوب بالفعل
على تقدير لام العلة وخالفهم الزجاج والكوفيون وزعموا انه مفعول
مطلق قوله الذي يذكر علة الخ قال السيد المفعول له سبب حامل
للفاعل على الفعل وينقسم الى قسمين احدهما علة غايية للفعل كالتاديب
للضرب والثاني ما ليس كذلك كالجبن للقعود والاول يكون بحسب تعقله
للفاعل بحسب وجوده في الخارج معلولا له والقسم الثاني يكون بحسب
وجوده في الخارج علة الفعل انتهى وظاهر كلام المصنف انه لا يشترط فيه
ان يتحد مع ما هو علة له في الزمان وفي ذلك خلاف والذي قاله للاعلم

والمتاخرون ان ذلك يشترط ولهذا امتنع في نحو قولك تاهبت اليوم للسفر غدا ولم يشترطه س ولا احد من المتقدمين فعلى هذا يجوز جئتك امس طمعا في معروفك الآن وظاهر كلامه ايضا انه لا يشترط فيه الاتحاد في الفاعل واليه ذهب ابن خروف وظاهر كلام س وذهب المتاخرون الى اشتراطه فلا يجوز جئتك محبتك اياي قال الرضي ومعنى تشاركهما في الفاعل ان يقوما بشيء واحد كقيام الضرب والتاديب في ضربته تاديبا بالمتكلم وتشاركهما في الزمان بان يقع الحدث في بعض زمان المصدر كجئتك طمعا وقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان المصدر نحو جئتك خوفا من فراقك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لك وشهدت الحرب ابقاعا للصلح بين الفريقين واذا كان الحدث المعلل تفصيلا وتفسيرا للمصدر المجمل كان في ضربته تاديبا واعطيته مكافاة فليس هاهنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركا في زمان بل هما في الحقيقة حدث واحد لان معنى ادبته بالضرب وكافيته بالاعطا فالضرب هو التاديب والاعطا هو المكافاة والعلة هاهنا في الحقيقة ليس هذا المصدر المنصوب لان الشي لا يكون علة لنفسه بل هو اثره اي ضربته لتادبه لكن صرحت بما هو العلة لم ينتصب عند الكل لعدم المشاركة في الفاعل وفي الزمان اذ ربما لا يحصل هذا الاثر فلم يشارك الضرب في الزمان كما قال ابن دريد والشيب ان فرعته في ربقه لم يتم التشبيه منه بالقوي وانما نصبت هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان اذ هو كما بينا ذلك انتهى وظاهر كلامه ايضا

انه لا

انه لا يشترط فيه ان يكون قلبيا قال الرضي وشرط بعضهم كونه من افعال القلوب قال لانه الحامل على ايجاد الفعل والحامل على الشي متقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب والقتل بلاشي ولا يبقى حتى تكون حاملة على الفعل واما افعال الباطن كالعلم والخوف والارادة فانها تبقى انتهى ما اردناه منه باب المفعول معه قوله المفعول معه اي الذي فوقع مصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام وقد تقدم بيانه واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر وقيل المعنى الذي فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور للموصول والامر خرج به الجملة نحو جاء زيد والشمس طالعة والفعل نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن فبيده الموضح في شرح اللمحة بنصب تشرب ثم قال فلا يكفي الاسم تاويلا خلافا لبعضهم وقال حفيده ينبغي ان يكون ذلك في غير نصب تشرب والا فهو بمنزلة الاسم فينبغي ان يعطى حكمه وقد صرح بعضهم بانه مفعول مطلق وهو الحق انتهى قوله المنصوب ابهم الناصب ليكون كلامه جاريا في كل الاقوال في ناصبه والصحيح ان ناصبه ما تقدمه من فعل وشبهه وبه قال جمهور البصريين والكوفيين قوله استوى الما والخشبة اي ارتفع

باب المفعول معه قوله

كحال عمرو ان تافتي الطارق ... نان الظرف منصوب ... المفعول ...

الا معها اي صاحبها في ارتفاعه اي ارتفع حتى وصل اليها فاستوى به
يعني ارتفع كما في قوله تعالى ذو مرة فاستوى والحسبة هنا معنا
ويعرف به تدور ارتفاع الما وقت زيادته قوله وخبر اخواتها لم يرد به
ان المضاف هاهنا مقدر عطفا على المضاف السابق اعني خبر كان
بانه يكون لفظ اخواتها مرفوعا باقامته مقام المضاف في الاعراب
كما هو المشهور ومجرورا على تجويز سيبويه ابقاه على اعرابه لان
تثنية الضمير في قوله فقد تقدم ذكرهما لا يلايمه وانما اراد به الاشارة
الى انه معطوف على كان وليس المعنى في خبر كان على العلمية بل المراد
خبره زيادة تعلق بكان فلا يلزم من عطف واخواتها على كان العطف
على جزء العلم ولا من رجوع الضمير في اخواتها رجوعه الى الكلمة
والمراد باخواتها نظايرها شبه النظاير بالاخوات لما بينهما
من التقارب والتماثل كما يكون ذلك بين الاخوات ثم اطلق
اسم المشبه به على المشبه ويسمى بالاستعارة المصرحة قوله
عجب بالبالغة قليله والكثير ترك الباء ذكره النووي رحمه الله
تعالى في تحريره قوله فقد تقدمت هناك تصريح بوجه الشبهة

باب مخفوضات الاسماء

قوله لبيان الواقع اي لا للاحتراز لان
المخفوض لا يكون الا اسما حقيقة او تاويلا قوله المشهورة الحاجة
الى الجواب عما يقال يرد على المصنف في ظاهر الامر مخفوضات اخرى
احدها المخفوض بسبب الجوار كقولهم هذا جحر ضب خرب بخفض
الخرب لمجاورته للضب وان كان الخرب انما هو صفة للجحر
وكان الفارسي يقول ذلك قد يوخذ الجار بجرم الجار والثاني المخفوض

بسببه

بسبب توهم دخول حرف الجر كقوله بدا لي اني لست مدرك ما
مضى ولا سابق شيا اذا كان جائيا بجر سابق على توهم دخول
الباء في قوله مدركا وهذان النوعان يرجعان عند التحقيق
بالحرف والمخفوض بالاضافة قوله على ثلاثة اقسام اي صادقة
على ثلاثة اقسام ولو اسقط كلمة على لكان اخصر واظهر قوله والمخفوض
بالاضافة ظاهر هذه العبارة ان الاضافة عاملة في المضاف اليه
وهذا احد الاقوال والقول الثاني ان العامل الحرف المقدر واختاره
ابن الحاجب والثالث ان العامل المضاف واختاره ابن مالك وقد ذكر
هذه الاقوال ابو حيان وغيره والاول ضعيف واجيب بان الباء في
قوله بالاضافة للسببية فتكون الاضافة سببا لجر المضاف اليه
ولا يلزم من كونها سببا كونها عاملة اذ كون الشي سببا اعم من
كونه عاملا والاعم لا يلزم صدقه باخص معين ويجاب ايضا بان
اضافة بمعنى مضاف من اطلاق اسم المصدر على المفعول والاضافة لغة
الامالة والاسناد ومنه ضافت الشمس للغروب اي مالت وضعت ظهري
الى الحائط اي املته واسندته اليه واصطلاحا نسبة تقييدية بين
اسمين توجب لثانيهما الجر ولا ترد الاضافة الى الجمل لانها في تاويل
الاسم والمشهور ان المضاف اليه هو الثاني وان المضاف هو الاول
وهذا مصطلح سيبويه وابن مالك وقيل عكسه وقيل يجوز في كل
وقد اجتمعت الثلاثة في البسملة وبيان ذلك ان اسم مجرور بالحرف
وهو الباء ولفظ اسم الله تعالى مجرور باضافة اسم اليه والرحمن الرحيم
بالتبعية لانهما صفتان والصحيح ان العامل في التابع هو العامل

في المتبوع الا البدل فان العامل فيه مقدر لانه على نية تكرار العامل
وقوسيق الكلام على ذلك في باب التوابع وكان ينبغي للمصنف ان لا يذكر
الجر بالتبعية كما لم يذكر في باب المرفوعات والمنصوبات الرفع والنصب
بها كما زيد العامل او يذكر الرفع والنصب بالتبعية كما ذكر الجر بها قوله
فهو ما يخفض من الخ ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس
لها اسما يعبر بها عنها واما الباء والكاف واللام والتاء فذكرها باسمائها
لوجودها قال في التسهيل وقد يقال هنا انتهى وهذا هو الاصل عند
الكسائي والفرا قال وحذفت الالف لكثرة الاستعمال وتسمى هذه
الحروف حروف الجر لانها تجر معنى الافعال الى الاسما قال الرضي
والاظهر انه لو قيل لها حروف الجر لانها تعمل اعراب الجر كما سميت
بعض الحروف حروف الجزم وبعضها حروف النصب انتهى ونسميها
الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف الفعل الى الاسم اي توصله
وحروف الصفات لانها تحدث في الاسم صفة من ظرفية وتبعيض
وغيرها وعبر المصنف بالمخفوض بالحرف لانه الاصل واسقط
من حروف الخفض خلا وعدا وحاشا لانه ذكرها في الاستثنا فاستغنى
بذلك عن عادتها واسقط منها لعل ومتى وكي ولولا لغرابة الجر
بهن فلم يلتفت اليهن بعد ما نبه بالجر عليهن قوله وهي ام حروف
الخفض اي اصلها لانها اقوى حروف الجر ولذلك دخلت على ما لم يدخل
عليها غيرها نحو من عندك وبدا بها المصنف قال في التسهيل وتنفرد
من بجر ظروف لا تنصرف كقبل وبعد وعند ولدى ولدن ومع وعن
امس انتهى وتختص مكسورة الميم وبضمها في القسم بالرب والتا
واللام

واللام بالله وشذ فيه من الله وتربي انتهى قوله ورب اعلم ان
رب ليست للتقليل دائما خلافا للاكثرين وعليه الزمخشري
وابن الحاجب ولا للتكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة بل ترد
للتكثير او للتقليل قليلا وعبارة بعضهم ورب في الاصل للتقليل اي
لانشا التقليل اي ان ما بعده يقع قليلا لا احيانا ثم استعمل كثيرا
لانشا التكثير ويحتاج الاول الى القرينة مثال التكثير قوله عليه الصلاة
والسلام يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة وذلك لان الحديث
سوق للتخويف ولا يناسبه التقليل ومثال التقليل قوله الا رب
الا رب مولود وليس له اب وذي ولد لم يلده ابوان يريد بذلك ادم
وعيسى عليهما الصلاة والسلام وقيل لم توضع لتكثير ولا تقليل وانما يفاد
احدهما بالقرينة وعليه السعد التفتازاني قوله مضم الرا قال في التسهيل
ويقال رُبَّ ورَبَّ ورُبْ ورَبْ ورُبَّتَ ورُبَّتْ ورَبَّتَ ورَبَّتْ ورَبَ ورَبْ
ورُبَتَ ولبست اسما خلافا للكوفيين والاخفش في احد قوليه بل هي
حرف تكثير وفاقا لسيبويه والتقليل بها نادر ولا يلزم تصدرها
وتنكير مجرورها وقد يعطف على مجرورها وشبهه مضاف الى ضمير
وقد يجر ضميرا لازما تفسيره بمتاخر منصوب على التمييز ابهم من
المطابقة انتهى وعلى قول المبرد اكثر المتاخرين وفي البسيط انه
راي البصريين وعلل الرضي اختصاص رب بالنكرة بانها علم القلة وانما
يحتاج للعلامة في المحتمل للقلة والكثرة حتى يصير بالعلامة نصا في احد
المحتملين والمعرفة اما دال على القلة فقط كالمفرد المعرفة او الكثرة
فقط كالجموع واما النكرة فصالحة للقلة والكثرة معا نحو جاءني رجل اي واحد

وما جاني رجل اي هذا الجنس انتهى ملخصا قوله بالمنديل المنديل
بكسر الميم هو المعروف الذي يحمل في اليد ابن الاعرابي وابن فارس هو
وغيرهما مشتق من الندل وهو النقل لانه ينقل من واحد الى واحد
وقيل من الندل وهو الوسخ لانه يندل به قال اهل العربية يقال
تندلت بالمنديل قال الجوهري ويقال ايضا تمندلت بالمنديل قال وانكرها
الكاي قال ويقال ايضا تمدلت انتهى وعبارة ضيا الحلوم في النون
والدال المهملة قيل الندل الوسخ ولهذا بات منه فعلت والمنديل
معروف وجمعه مناديل قوله كالاسد الاسد معروف وجمعه اسود
وأسد وأسْد وآساد والانثى اسده وفي حديث ام زرع زوجي
ان دخل فهد وان خرج اسد قال ابن خالويه له خمسمائة اسم وصفة
وزاد عليه علي بن القاسم بن جعفر اللغوي مائة وثلاثين اسما وهو انواع
كثيره او سطوارا ابيت نوعا منها يشبه وجه الانسان وجسده
الجمهور وذنبه شبيه بذنب العقرب ولعل هذا هو الورد ومنه نوع
شكل البقر له قرون سود نحو شبر واما السبع المعروف فان اصحاب
الكلام في طبايع الحيوان يقولون ان الانثى لا تضع الا جروا واحدا
وتضعه لحمة ليس فيه حس ولا حركة فتحرسه كذلك ثلاثة ايام ثم ياتي
ابوه بعد ذلك فينفخ فيه المره بعد المره حتى يتحرك ويتنفس
وتنفرج اعضاوه ويتشكل صورته ثم تاتي امه فترضعه ولا يفتح
عينه الا بعد سبعة ايام من تخلقه واذا مضت عليه بعد ذلك ستة
اشهر كلف الاكتساب لنفسه بالتدريب والتعليم قوله اليمين
ماخوذ من اليمين الذي هو العضو المعروف لانهم كانوا عند الحلف

يضع

يضع الحالف يمينه في يمين صاحبه وقيل من القوة لانه تقوى
الحث على الوجود او العدم وسمي العضو يمينا لوفور قوته ومنه لاخذنا
منه باليمين اي بالقوة قوله وبواو رب ما ذكره من ان الجر بواو رب
مذهب الكوفيين والمبرد والصحيح ان الجر برب مضمرة وهو مذهب
البصريين وقد تجر برب محذوفة بعد الفا وبل وبدون هذه الاحرف كقوله
فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع وقال الاخر بل بهمة قطعت بعد بهمة
وقول الاخر رسم دار وقفت في طلله فجر مثل دمية ورسم برب محذوفه
قال في التسهيل يجر برب محذوفة بعد الفا كثيرا وبعد الواو اكثر وبعد
بل قليلا ومع التجرد اقل ومراده بالكثرة مع الفا الكثرة النسبية
اي كثيرا بالنسبة الى بل وقال فيه ايضا وليس الجر بالفا وبل باتفاق
وحكى ابن عصفور ايضا الاتفاق لكن في الارتشاف وزعم بعض النحويين
ان الجر هو بالفا وبل لنيابتهما مناب رب قوله قال ابن هشام
في شرحه على الشافية اعلم انهم يستعملون غالبا وكثيرا ونادرا ومطردا
فالمطرد لا يتخلف والغالب اكثر الاشيا ولكنه يتخلف والكثير
دونه والقليل دونه والنادر اقل من القليل فالعشرون بالنسبة الى
ثلاثة وعشرين غالبها والخمسة عشر بالنسبة اليها كثير لا غالب
والثلاثة قليل والواحد نادر فاعلم بهذه المراتب ما يقال فيه كثير وغالب
ونادر وقليل قوله ومذ ومنذ اعلم انهما ان دخلا على ماض كانا هو
بمعنى من الابتدائية نحو ما رايته مذ يوم الجمعة ومنذ يوم الجمعة
اي ليبان ان ما بعدهما اول زمان الفعل المثبت والمنفي وان دخلا
على زمان حاضر كانا بمعنى في الظرفية نحو انهما بمعنى في من غير اعتبار

معنى الابتدا بل المراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الحاضر ولا يدخلان
على مستقبل واذ كان المجرور معدودا لكنه معدود الخبر ما رايته منذ
اربعة ايام هكذا بمعنى من والى معًا فيدخلان على الابتدا والانتها
قوله فنحو قولك غلام زيدا اي فيجوز زيد من قولك غلام زيد والحلما
كثيرا ما يتسامحون اتكالا على ظهور المعنى المراد قوله ما يقدر باللام
اي يستفاد من الاضافة اليه الخصوصية والمناسبة المستفاد ثان
من الكلام اذا ذكر مع المضاف اليه وان لم يتحد المعنى للفرق الظاهر بسبب
تعريف المضاف الى معرفة في الاضافة وتنكيره مع اللام بل قد لا يجوز
اظهار اللام كيوم الاحد وانما المدار على افادة المناسبة المخصوصة
بين المضاف والمضاف اليه وقس عليه ما يأتي قوله نحو وغلام
زيدا والمخصوص بالاضافة التي يتعدى باللام نحو زيد في غلام زيد
فانه يفهم منه من المناسبة بين اللفظين ما يفهم من غلام
لزيد الا ان المراد من الاول غلام معلوم دون الثاني ولم يبين
المصنف ولا الشارح مواضع ما يقدر باللام وما يقدر بمن ولم يبين
الشارح مواضع ما يقدر بفي وقد بين ابن الحاجب ما ذكر بما حاصله
ان الاضافة بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه اي لا يكون المضاف
وظرفه اي لا يكون المضاف اليه جنسا للمضاف اي صادقا عليه وعلى
غيره ولا يكون زمانا او مكانا له نحو بعض القوم وبمعنى من في الاضافة
الى جنس المضاف اي امر صادق على المضاف وعلى غيره ولا يجوز ان
يكون المضاف اخص من المضاف اليه كما ذكره الشيخ الرضي وجب ان
يكون المضاف ايضا صادقا على المضاف اليه وعلى غيره وبمعنى من في
الاضافة

الاضافة الى ظرف المضاف اي زمانه ومكانه من حيث انه ظرف اي اذا
قصد بيان الظرفية فان اضيف الى الظرف لقصد الاختصاص والمناسبة
كما في مفادع مصر ربيع الدار فالاضافة بمعنى اللام لا بمعنى في صرح به
ابن الحاجب في الامالي ومنه يعلم ان قوله فيما عدا ظرفه فيما لم يقصد
افادة الظرفية فاحفظ ذلك فانه عزيز واعلم ان الظرف عند النحاة
انما ينسب الى المصدر وما يتضمنه فلا يلزم صحة غلام الدار بمعنى
في وظاهر كلام ابن الحاجب وكلام ابن مالك في الالفية وكلام ابن هشام
ان اللام لا تقدر الا حيث لا تصلح من ولا في وليس كذلك فمعنى ظاهر
شرح الكافية ان معنى اللام هو الاصل ولذلك يحكم به في موضع تقديرها
دون غيرها نحو دار زيد هذه عبارته مع حذف ما مثل به للاول
لان فيه نظرا وذهب ابو حيان الى ان الاضافة ليست على تقدير
حرف مما ذكروه ولا على نيته وذهب بعضهم الى ان الاضافة
بمعنى اللام على كل حال ويوجه بان كلا من الظرف والبعض يصح
فيه معنى لام الاختصاص قوله عن الدالة على بيان الجنس
اي من هذه بيانية قال استاذ شيخنا رحمهما الله واقول التحقيق
التحقيق انه عندهم لبيان ان المضاف اي جنس من اجناس الامور
وانواعها لا لمجرد انه هو لا احترازهم عن اضافة الشي الى نفسه وكذ
لانه اصل للمضاف كما شرطه بعض الشارحين لانه مما لا يدل عليه
كلامهم ولا يلايمه اطلاقهم ونصهم بان اضافة المقادير والاعداد
بمعنى من كشبر ارض ومائة رجل قوله اي ثوب من خز وباب
من ساج يعني انه من جنس ذلك والاظهر ان خز ثوب وساج باب
ايضا كذلك ان قصد بيان الجنس لتحقق الشرط المعتبر في كلامهم واطلق

واختلف في اضافة الاعداد الي المعدودات كعشرة رجال فمذهب الفارسي
انها بمعني اللام اي الاختصاصية وذهب بن السراج الي انها بمعني من
واختاره بن مالك في شرح التسهيل والكافيه فقال بعد ذكر ما المضاف
منه بعض المضاف اليه مع صحة اطلاق اسمه عليه ومن هذا النوع
اضافة الاعداد الي المعدودات والمقادير الي المقدرات كخمسة من
ورطل زيت وعدّا اتفقا فيها اذا اضيف عدد الي عدد نحو ثلاث ثمانية
علي انها بمعني من وقد يوجّه ما اتفقا عليه بان العدد من مقولة المقدار
والمقدار وصف بالنسبة الي المقدار وهو المعدود ونفس بالنسبة
الي المقدار والوصف يناسبه لام الاختصاص فلذا اختلفا في الاول
والتعيين يناسبه البيان فلذا اتفقا في الثاني ولك ان تقول ما
المانع من معني لام التخصيص فيما اتفق عليه وفيما اتفقا عليه
نظر لانه لا يصلح المضاف اليه للاخبار به عن المضاف اذ لو قيل
هذه الثلاث مائة لم يكن مطابقا للمعني المراد قال شيخنا رحمه الله
تعالي بان ذلك يصح بتصرف في المضاف اليه ويجاب من جهة
الجمهور فيقال هذه الثلاث مائة ولا احتياج لمثل ذلك لا بضرورة واختلفوا
ايضا في الاضافة اللفظية فالجمهور لم يقدروا فيها حرفا ونقل ابو
حيان وغيره ان الاضافة الي غير الفاعل بمعني اللام كظالم نفسه
وسكت عن الاضافة الي الفاعل فقيل فيها ايضا بتقدير لام زائدة
وقيل بتقدير من فانه كما قيل زيد حسن لم يعلم ان اي شيء منه حسن
فبين بالاضافة انه من جهة الوجه وقيل غير ذلك واما الاضافة
البيانية وهي اضافة الشيء الي مرادفه كسعيد كرز وبابه فليست علي
تقدير حرف ولا هي من قسم المحضة عند الاكثرين بل هي اما غير محضة علي
راي

راي الفارسي وغيره او واسطة بين المحضة وغيرها علي راي ابن
مالك كذا قاله الجلال السيوطي في فتاويه ويخالف ما قالوه من ان الا
ضافة البيانية هي اضافة الشيء الي نفسه ما صرح به غير واحد
كعصام من ضبط البيانية بان تكون بين المتضايفين عموم
عموم من وجه وقوله كسعيد وبابه يخالفه ايضا ما صرحوا به من
ان الاضافة في ذلك من اضافة المسمي الي الاسم وزاد ابن
مالك تبعا لطايفة قسما ثالثا وهو ما يقدر بفي اي لانه ثابت
في فصيح الكلام وارجاع الاضافة فيه الي معني اللام تكلف واكثر
النحاة ردوها الي اللام فانه من ما انما المناسبة بين المضاف وا
لمضاف اليه ولذا يكتفي بادني ملابسة نحو كوكب الخرقا اسم
امراة والظرفية مناسبة ظاهرة اي مكر في الليل اي مكر واقع
في الليل وتربص اربعة اشهر اي تربص واقع في اربعة اشهر
من امثلة الخ من فيه اما للتبعيض واما للبيان علي تقدير
مضاف اي من بقية امثلة الخ وتقدم نظير ذلك وصرح ما تقدم
ان الحروف المذكورة مقدرة وصرح بذلك ابن الحاجب وقيل ان الاضافة
بمعني اللام او بمعني من او بمعني في عبر به ابن مالك في تسهيله
وبينهما فرق لان ابن درستويه رد علي المنتقل بذلك فانه يلزم عليه
ان يكون كل مضاف نكرة لانه يصير ثوب خز وغلام زيد علي معني
ثوب من الخز وغلام لزيد وهو بلا شك نكرة ونحن اذا اضفنا الي
معرفة لا تبقي نكرة فدل علي ان الاضافة ليست علي معني حرف
واجيب بانه لا يلزم ما قاله ابن درستويه الا لو قيل انها علي تقدير
من وتقدير اللام لان المقدر كالثابت وبهذا يعلم ان التعبير بالمعني

١٣١

١٢٩

الاول فليتامل هذا اخر ما اوردناه من الفوايد وتمام المقصد فاه
من الفرايد وهو بالاعانة لحقيق عند الاخ الموافق الصديق في هذا
الزمن الذي فيه النظر مفقود العيون طاب لها الرقود ونار
البحث رايدة الخمود والقرايح ظاهر فيها الكسل والخمود تاب
الله علينا بكرمه ووفقنا با دا شكر نعمه وبصرنا بعيوب
انفسنا الامية واجزل لنا من سوابغ جوده
المواهب العلية والحمد لله الموفق التمام
ولحقيق المرام والصلاة والسلام
على سيدنا محمد خير الانبيا ما تم
ذكر السلام وعلى اله وا
صحابه البررة الكرام
شموس الهدى
ومصابيح
الظلام
تمت
م
م